



# سياسات توزيع الدخل في مصر

عادل الجيار

مركز الدراسات السياسية والاقتصادية

٥٥

## مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

● مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية مركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام ومن أهدافه دراسة العلاقات الدولية بهدف تقديم بحوث علمية للسلطات وللصراعات ذات التأثير على الشرق الأوسط عامة وعلى الصراع العربي والإسرائيلي بصفة خاصة . ويدخل في هذا الإطار :

- التفسيرات الرئيسية التي يهر بها النظام الدولي .
- المنازعات الدولية المعاصرة وطرق تسويتها .
- المنظمات الدولية والكتلات والتحالفات السياسية والاقتصادية والعسكرية .
- الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع العربي عامة والمجتمع المصري بوجه خاص .

● يتكون البناء التنظيمي للمركز من مجلس المستشارين ، مجلس الخبراء ، رئيس المركز ، مدير المركز .

● يتناول جهاز البحوث بالمركز بالبحث والدراسة الاهتمامات الرئيسية للمركز وهي : ( أ ) الدراسات السياسية والاستراتيجية ( ب ) الدراسات العربية والفلسطينية والإسرائيلية . ( ج ) الدراسات التاريخية المعاصرة .

● تضم مكتبة المركز الكتب والدوريات والنشرات والإحصاءات والاطالس المتخصصة التي تخدم موضوعات البحث والدراسة بالمركز ، فضلا عن قسم خاص بالرسائل الجامعية وأرشيف للمعلومات .

إدارة المركز : مبنى جريدة الأهرام — شارع الجلاء — القاهرة —  
ت : ٧٥٥٥٠٠ ، ٧٤٥٦٦٦ ، ٧٥٨٢٢٢

رئيس المركز . دكتور بطرس بطرس غالي

مدير المركز : السيد يسين



مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

# سياسات توزيع الدخل في مصر

عادل الجيار



## المحتويات

ص	
٥	مقدمة .....
٩	الفصل الأول : الاصلاح الزراعى .....
٤١	الفصل الثانى : سياسات العمالة والاجور .....
٦٥	الفصل الثالث : السياسة المالية .....
٧٩	الفصل الرابع : خريطة التوزيع .....
١٠٣	الخلاصة : .....
١٠٨	ملاحق : .....



## المقدمة

يتضمن مفهوم التنمية الاقتصادية جوانب متعددة تتجاوز مجرد الاستغلال الامثل والرشيد للموارد وزيادة الفعالية الاقتصادية ، او رفع الانتاجية بهدف زيادة الناتج القومى وتحقيق معدل عال ومستمر للنمو الاقتصادى . ان الجانب الآخر الهام فى تقييم ماتحققه التنمية الاقتصادية فى اى بلد هو مدى تحسن مستوى معيشة الفئات الفقيرة ، وتخفيف حدة التفاوت فى توزيع الدخل ، والتوزيع المتوازن للنمو الاقتصادى المتحقق على الطبقات الاجتماعية المختلفة .

وربما تكون مشكلة التوزيع من اعقد المشاكل التى واجهتها الانسانية ، طالما كانت هناك ندرة فى الموارد والسلع المنتجة ، وطالما تطورت وتعددت احتياجات الانسان ، وطالما لم نصل بعد الى " مجتمع الوفرة " حيث يجد الجميع كل احتياجاتهم دون الاستيلاء على ما يخص الآخرين . وقد تكون المشكلة اكثر تعقيدا فى الدول النامية حيث يقل الانتاج وتزيد ندرة الموارد ، وتعمل العديد من الاليات على ان تعيش الكثرة على حد الكفاف بينما يتكدس الدخل والثروة فى ايد قليلة .

رغم ذلك لم تحظ مشاكل التوزيع بالاهتمام المستمر والكافى فى النظرية الاقتصادية . لقد وضعها الاقتصاديون التقليديون ( الكلاسيكيون ) بحق كجزء رئيسى فى معالجاتهم ، الا انها ارتبطت لديهم - كتطور على المدى الطويل - بمدى تأثيرها على النمو الاقتصادى وكيفية اقتسام هذا النمو بين طبقتين رئيسيتين فى المجتمع : العمال واصحاب الاعمال . ومع سيادة النظرية الحدية التى روج لها الاقتصاديون الثيوكلاسيك فقد التوزيع لديهم معناه الاجتماعى وتحول لفترة طويلة الى مشكلة فنية بحتة فى تحديد اسعار عوامل الانتاج ( العمل - الارض - رأس المال ) وتحديد دخل هذه العوامل ، اى التوزيع الوظيفى للدخل وحتى بين الاقتصاديين المحدثين بقى التوزيع الوظيفى للدخل ، والتاثيرات التى يحدثها التغير فى هذا التوزيع على المتغيرات الاقتصادية الاخرى مثل العمالة او الانبعاث والاستثمار وتخصيص الموارد هى المقولات النظرية التى تستحق البحث . اما التوزيع الشخصى للدخل ، اى التوزيع الذى يهتم بوضع العوامل التى تحدد انصبة

الأفراد والأسر من الدخل القومي بغض النظر عن الأعمال التي يمارسونها وعن وظائفهم الاجتماعية . والمعايير التي على أساسها يمكن الوصول إلى توزيع متوازن وعادل . فلم يلق حتى الآن العناية النظرية الكافية . بل وما زال ينظر إليه العديد من الاقتصاديين على أنه مشكلة أخلاقية فحسب يمكن أن تترك للفلاسفة والشعراء والسياسيين ليدلوا فيها برأيهم . حتى أن أدبيات التنمية بقي التوزيع الشخصي للدخل موضوعاً جانبياً إلى حد كبير كان هدف النمو السريع هو الهدف الذي وضع في الاعتبار . مع الافتراض - الذي أثبت بعد ذلك خطأه - بأنه ثمار النمو الاقتصادي لا بد وأن تعود يوماً ما على أصحاب الدخل المحدود . إلا أنه بعد عقدين من التنمية ، ومع زيادة نمو معدل الدخل القومي بنسب عالية ونمو متوسط دخل الفرد في كثير من الدول النامية ، لم يطرأ تحسن يذكر على الطبقات الفقيرة ، أن لم تكن هذه الأوضاع قد ساءت نسبياً ، وهو ما زاد من حدة التفاوت في توزيع الدخل . وتسبب أن العديد من الاضطرابات السياسية والاجتماعية في كثير من هذه الدول .

ولعل ذلك ما يفسر بدايات اهتمام بعض كتاب التنمية في السنوات الأخيرة بمشكلة التوزيع الشخصي للدخل . إلا أن الفراغ النظري ما زال كبيراً في هذا المجال ، ولم توجد بعد المقولة النظرية المتكاملة التي تشرح العوامل المحددة للتوزيع الشخصي . ومن ناحية أخرى فإن النظريات السائدة في علم الاقتصاد عن التوزيع الوظيفي للدخل ليس لها سوى قيمة محدودة في إيضاح وتفسير محددات التوزيع في الدول النامية . فليس من السهل في معظم هذه الدول أن يتم تحديد دخل كل عامل من عوامل الإنتاج ، فجزء كبير من قوى النشاط الاقتصادي ليسوا من العاملين بأجر ، ولكنهم مسنون العاملون لحسابهم أو لحساب الأسرة . كذلك فإن غالبية العاملين بأجر يعتبرون من أصحاب الدخل العالية أو المتوسطة ، ولذلك فإن العوامل المحددة للتوزيع الوظيفي ( على العمل ورأس المال ) لا تدخل ضمن محددات التوزيع لدخول الفقراء .

وسوف يتناول هذا البحث سياسات توزيع الدخل في مصر خلال ربع القرن الماضي ، والنتائج التي أدت إليها . وقد تكون السياسات الاقتصادية والعوامل التي تؤثر على التوزيع من الكثرة إلى الدرجة التي يتعذر معها حصرها . فمعظم التغيرات الاقتصادية ، تغيرات الهياكل والسياسات والآليات لها تأثيرها على توزيع الدخل . ونظراً لأن البحث يتعلق أساساً بالتوزيع الشخصي للدخل ، فسوف نتعرض لما نعتبره - من وجهة نظر شخصية - أهم الجوانب التوزيعية للسياسة الاقتصادية المصرية والتي لها علاقة مباشرة بهذا الموضوع الأول هو التغيرات التي طرأت على توزيع



الثروة والملكية . وسوف تتم هنا مناقشة الاصلاح الزراعى فقط ، ليس لانه الاجراء التوزيعى الوحيد ، ولكن لعدم توفر البيانات عن تطور توزيع الثروة والملكية فى المدينة ، كما ان اجراءات التاميم ومصادرة الثروات التى حدثت فى الستينات وكانت نقلا لحق الملكية من بعض الاشخاص الى الدولة وادت بالقطع الى تخفيف حدة تركيز الثروة لايمكن حسب البيانات المتاحة ان يقاس تأثيرها التوزيعى المباشر على الطبقات الاجتماعية الاخرى بشكل دقيق . الجانب التوزيعى الشئى يتعلق بسياسات العمالة والاجور . وسياسات العمالة اهميتها الخاصة فى مصر نظرا لتزايد احتياطي قوة العمل عن قدرة القطاعات الاقتصادية على استيعابه وضرورة تدخل الدولة المباشر او غير المباشر لامتناس القانض .

الجانب التوزيعى الثالث يتناول السياسة المالية للدولة وأدواتها فى عملية التوزيع

وفى هذا الفصل تتم مناقشة النظام الضريبى ، نظام الاسعار ( التسعير والدعم ) ثم احد الجوانب الهامة للاتفاق الحكومى وهو الاتفاق على التعليم . ولايقل اختيار هذا البند من الاتفاق الحكومى من اهمية اوجه الاتفاق الاخرى التى تؤثر بشكل مباشر او غير مباشر على توزيع الدخل مثل الاتفاق على الصحة والمرافق العامة او نظام الاعانات الاجتماعية وغيرها . الا ان التعرض لها جميعا امر يتجاوز النطاق الضيق لهذا البحث . ويعرض الفصل الرابع نتائج السياسات السابقة على الصورة النهائية للتوزيع : التوزيع الشخصى للاستهلاك ، ثم محاولة وضع خريطة تقريبية تبين اتجاهات التوزيع الشخصى للدخل ، وقياس مشكلة الفقر فى مصر الى جانب عرض ملخص للعلاقة بين النمو الاقتصادى وتوزيع الدخل .

وتنبغى الاشارة الى نقطة بالغة الاهمية . لقد كانت مشكلة الارقام الاحصائية احد العوائق امام وضع عمل اكثر تكاملا . واذا كان لايمكن انكار ان مصر - مقارنة بدول نامية اخرى - بها نظام احصائى متقدم نسبيا يحتوى على كم هائل من الارقام ، الا انه ليس لكل هذه الارقام دائما فائدة كبيرة ، كما ان معظمها متقادم . وبصفة خاصة فان بيانات توزيع الدخل توجد بشكل متناثر وجزئى ، بل هى فى الغالب تقديرات او افتراضات تم وضعها بناء على معلومات لاتتعلق مباشرة بتوزيع الدخل ، ولذلك كان من الصعب ان نحقق قياسا دقيقا لنتائج معظم السياسات التوزيعية ، او ان نستطيع تحديد دخل كل طبقة اجتماعية على حدة وتطور هذا الدخل . واخيرا تبقى اشارة الى ان هذا البحث هو جزء من دراسة تتعلق بالنمو وتوزيع الدخل فى مصر قدمت الى جامعة برلين ( الغربية ) فى صيف ١٩٧٩ .



## الفصل الاول

# الاصلاح الزراعى

## ١ - تمهيد :

في ٩ سبتمبر ١٩٥٢ بعد اقل من سبعة اسابيع على قيام ثورة يوليو ، صدر اول قانون للاصلاح الزراعى فى مصر كأحد الاجراءات الاولى الشعبية للنظام الجديد ، وربما ايضا كاهم تغير شهادته القرية المصرية فى عصرها الحديث . لقد اعتبر الكثير من الكتاب ان الدافع السياسى فى القضاء على القوة السياسية لكبار الملاك - هو الهدف الرئيسى للقانون ، وان لم يقلل ذلك من الاتفاق شبه الجماعى على الاهمية الاقتصادية والاجتماعية له . فلقد شهد الريف المصرى فى اوائل الخمسينات أزمة حادة تحدثت ملامحها فى تفاوت صارخ فى توزيع الدخل ، وفى نمو متزايد لفقر الفئات العريضة من الفلاحين ، وكان اى قانون للاصلاح الزراعى - بغض النظر عن مدى راديكاليته - بما يؤدى اليه من اعادة توزيع الثروة والملكية وبما يخلفه من علاقات اقتصادية واجتماعية جديدة ومتقدمة نسبيا فى القرية المصرية عاملا فى تخفيف حدة هذه الازمة ، كما انه يأتى متلائما مع مجموعة الافكار الوطنية والاجتماعية الاصلاحية التى سادت مصر فى الفترة التى سبقت قيام الثورة .

صدر بعد قانون الاصلاح الاول الذى حدد ملكية الارض بمائتى فدان للفرد ومائة اخرى للزوجة والاولاد القصر - قانونان اخران عامى ١٩٦١ ، ١٩٦٩ خفضا من سقف الملكية ، كما صدرت مجموعة من القوانين والاجراءات المكملة فى الخمسينات والستينات التى منعت ملكية الاجانب للارض الزراعية وطبقت قانون الاصلاح على اراضى الاوقاف والاراضى التى فرضت عليها الحراسة ، وخفضت الفوائد واثمان بيع الاراضى للمنتفعين ثم ألغت دفع التعويضات لمن طبق عليهم قوانين الاصلاح .

الا ان الغرض من هذا الفصل ليس مناقشة الاصلاح الزراعى بشكل مفصل ، فلقد قام كثير من الكتاب بهذا العمل ، ولا يمكن فى اطار هذا البحث اضافة الجديد اليهم<sup>(١)</sup> ولكننا نهدف الى التعرض لجوانب وسياسات الاصلاح الزراعى التى اثرت بشكل مباشر او غير مباشر على توزيع الثروة



والدخل في الريف المصرى . ويمكن تبويب هذه الجوانب ومعالجتها على الوجه التالى<sup>(٢)</sup> .

- ١ - التغييرات في هيكل الملكية الزراعية .
  - ٢ - التغييرات في نظام الايجار .
  - ٣ - مدى تحسين اوضاع العمال الزراعيين .
  - ٤ - الآثار الداخلية لخدمات النظام التعاونى الزراعى .
- اما فيما يتعلق بالسياسات العامة الخاصة بتحسين مستوى المعيشة العام في الريف المصرى من خلال الاتفاق الحكومى فسوف نحاول مناقشة احد جوانبها في الفصل الثالث عندما نتعرض للاتفاق على التعليم ، وان كان ينبغى الاشارة بداية الى ان الاحصاءات الرسمية لا تتيح توزيع هذا الانفاق بين الريف والمدينة .

#### ١ - ١ التغييرات في هيكل الملكية الزراعية :

خفص قانون الاصلاح الاول عام ١٩٥٢ الحد الاعلى للملكية الزراعية الى ٢٠٠ فدان للفرد بالإضافة الى ١٠٠ فدان للأسرة ( الزوجية والاولاد القصر ) وجاء القانون الثانى عام ١٩٦١ ليحدد الملكية بمائة فدان للفرد ومئة اخرى للأسرة . وفي قانون الاصلاح الثالث عام ١٩٦٩ تم تخفيض الحد الاعلى للملكية الى ٥٠ فدان للفرد و ٥٠ اخرى للأسرة . ولقد اتاح القانون الاول لكبار الملاك امكانية بيع الاراضى التى تزيد عن الحد الاقصى للملكية الى مستاجرى الارض وذلك خلال السنوات الخمس الاولى من تطبيق القانون ، وفي مساحات لاتزيد عن خمسة افدنة للمشتري وفي اكتوبر ١٩٥٢ الفت هذه المزية الا ان كبار الملاك قد استطاعوا حتى ذلك التاريخ التصرف في حوالى ١٤٥ الف فدان<sup>(٣)</sup> . كما حدد القانون التعويض عن الفدان المستولى عليه بما يوازى ٧٠ مثلاً لضريبة الاطيان بمتوسط بلغ ٢١٠ جنية للفدان ، وصرف التعويضات في شكل سندات حكومية غير قابلة للتحويل بفائدة ٣٪ سنوياً على مدى ٢٠ عاماً . وحرمت عائلة الملك السابق - التى تم مصادرة ١٧٨ الف فدان منها - من التعويضات . وفي عام ١٩٥٨ تم تخفيض الفائدة المدفوعة الى ١,٥ ٪ ، ثم الغى عام ١٩٦٤ صرف الفوائد والسندات الحكومية . وقامت هيئة الاصلاح الزراعى التى تم انشاؤها مع القانون الاول بتوزيع الاراضى المستولى عليها في مساحات تتراوح بين فدانين وخمسة افدنة على صغار المستاجرين وصغار الملاك نوى الاسر الكبيرة الحجم ثم فقراء الريف من المعدمين وذلك حسب ولويه هذا الترتيب ، مع مراعاة مدى خصوبة الارض وعدد افراد اسرة المنتفع عند تحديد مساحه القطع الموزعة ، بحيث يغطى ربع الارض الاحتياجات الاساسية للأسرة فحسب<sup>(٤)</sup> . كما قضى القانون بعدم التصرف في الاراضى

الموزعة عن طريق المبيع . وتم تحديد الثمن الذى يدفعه المنتفع عن الفدان على اساس تغطية التعويضات والفوائد التى تدفع لكبار الملاك المستولى على اراضيهم بالاضافة الى ١٥٪ مصاريف ادارية . ويتم الدفع على اقساط متساوية على مدى ثلاثين عاما ، وذلك بهدف ان يتفد الاصلاح الزراعى بتمويل ذاتى . الا انه مع تخفيض الفوائد التى تدفع لكبار الملاك عام ١٩٥٨ خفضت ايضا الفوائد والمصاريف الادارية التى يدفعها المنتفعون الجدد . وفى عام ١٩٦٤ تم الغاء الفوائد وخفض ثمن الارض الذى يدفعه المنتفع الى الربع .

ولقد قدرت مساحات الاراضى التى تم الاستيلاء عليها حسب قوانين الاصلاح الزراعى والقوانين والقرارات المكملة لها بحوالى ٨٧٢ الف فدان ( اى حوال ١٤,٥٪ من مساحة الاراضى المزروعة ) وزع منها حتى عام ١٩٧٨ حوالى ٨٢٨ الف فدان ( ١٣,٨٪ من مساحة الاراضى المزروعة ) على ٣٥١ الف منتفع ( انظر الجدول ١ - ١ ) ويوضح الجدول ان عملية التوزيع كانت تسير بشكل ابطأ من عملية انتزاع الاراضى ، وكانت هيئة الاصلاح الزراعى تقوم بالادارة المباشرة للاراضى حتى يتم توزيعها ، وربما تعود هذه العملية الوسيطة والتاخر فى التوزيع الى عدم رغبة الهيئة فى التنازل بسهولة عن دورها البيروقراطى<sup>(٥)</sup> . ولم يتضمن الجدول الاراضى التى استولى عليها حسب قانون الاصلاح الثالث عام ١٩٦٩ ، وهو ما لا يعتبر على ايه حال نقصا ذا اهمية تذكر ، ذلك لان الاراضى التى تم الاستيلاء عليها لا تزيد عن ٣٥ الف فدان ، هذا اذا كان القانون قد طبق حقيقة<sup>(٦)</sup> .

حققت قوانين الاهلح الزراعى المتتابعة تغيرا اساسيا فى هيكل الملكية الزراعية . ويشير الجدول رقم ١ - ٢ الى شكل هذا التغير مع مقارنته لتوزيع الملكية قبل القانون الاول عام ١٩٥٢ وعام ١٩٦٥ . لقد ارتفعت المساحة المملوكة لصغار الملاك - اقل من خمسة افدنة . بشكل مطلق ونسبى من ٣٥,٤٪ من اجمال المساحة الزراعية عام ١٩٥٢ الى ٥٧,١٪ عام ١٩٦٥ . ورغم ان عدد الملاك فى هذه الفئة قد تزايد بشكل ملموس الا ان وزنهم النسبى الى مجموع الملاك قد بقى ثابتا ( ٩٤,٣٪ عام ٥٢ ، ٩٥٪ عام ٦٥ ) . كذلك ارتفعت متوسطات المساحة المملوكة لصغار الملاك من ٨,٨ من الفدان الى ١,٢ فدان ، وتم نك على حساب كبار الملاك الذين انخفضت المساحات المملوكة لهم من اكثر من ٢ مليون فدان الى ٨١٢ الف فدان فقط عام ١٩٦٥ ، كما انخفضت متوسطات الملكية فى هذه الفئة من ١٨٥,٨ فدان عام ١٩٥٢ الى ٨١,٣ فدان عام ٦٥ .

الا انه ينبغي التعامل مع هذه النتائج بقدر كبير من الحذر  
 فاولا : تتضمن البيانات الرسمية الموضحة بالجدول ١ - ٢ عيبا  
 احصائيا جادا ، لانها تجمع كل صغار الملاك - اقل من خمسة افدنة - في

١١١

جدول (١ - أ) الاراضي المستولى عليها بالاراضي الموزعة - من مباحث الاراضي الزراعية

الاراضي المستولى عليها (١)			الاراضي الموزعة (٢)	
معايير الاستيلاء	المساحة بالفدان	سنوات التوزيع	المساحة الموزعة بالفدان	عدد المتغيبين
١ - قانون اصلاح الاول ١٩٥٢	٤٥٠٣٠٥	١٩٥٢ - ١٩٥٣	٢٢٦٠٧٣	٩٦٠٤٦
٢ - اراضي الوقف العام التي توجرها وزارة الاوقاف ١٩٥٢	١١٠٤٥١	١٩٥٤ - ١٩٦١	١٠٠٢٠٩	٣٠١٢٩
٣ - قانون الاعرج الثاني ١٩٦١	٢١٤١٣٢	١٩٦٥ - ١٩٦٦	٣٤٣٩٨٠	١٣٨٠٩١
٤ - اراضي الوقف الخاص التي توجرها وزارة الاوقاف ١٩٦٢	٣٨٣٣٦	١٩٦٦ - ١٩٧٠	١٤٦٨٢٦	٦٠٩١٢
٥ - القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ يحظر تلك الاجانب للاراضي الزراعية	٦١٩١٠	١٩٧١ - ١٩٧٤	١٣٨٣٢	٦٤٩٥
٦ - الاستيلاء على اراضي البحارة ١٩٦٤	٤٣٣١٦	١٩٧٥ - ١٩٧٨	٦٧١٣	٢٠١٣
٧ - اراضي اشترتها الجمعيات التعاونية	٢٥٨٠٧			
مجموع	١٤٤٤٥٧			
رد منها نتيجة الاعتراضات القضائية	٧٢١٣٧			
اجمالي الاراضي التي استولت عليها هيئة اصلاح الزراعي	٨٧٢٣٢٠	اجمالي	٨٣٨١٢٤	٣٥١٢٩٠

المصادر : (١) العمود الاول : فوزى عبد الحيد : المسألة الزراعية في الدول النامية ونحوها  
 اصلاح الزراعي في مصر - القاهرة ١٩٧٣ ص ١١٤/١١٥

(٢) العمود الثاني :

(أ) المساحة الموزعة الكتاب الاحصائي السنوي لجده جمهورية مصر العربية يونيو ١٩٧٩  
 ص ٦١

(ب) عدد للمتغيبين حتى عام ١٩٧٤ : المؤتمرات الاخبارية لجمهورية مصر  
 العربية اعداد مختلفة

(ج) عدد المتغيبين من ١٩٧٥ حتى ١٩٧٨ تقديرنا لعدد المتغيبين بحسب  
 اساس متوسطات الاراضي الموزعة بين عامي ٥٣ - ٧٤

جدول ٢ - حوزة سيدي شريف الملكية الزراعية من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٦٥

يمكن توزيع الملكية على حسب عام ١٩٦٥				يمكن توزيع الملكية في العام ١٩٥٢				نوعية الملكية
المساحة المسكونة		عدد الملكيات		المساحة المملوكة		عدد الملكيات		
النسبة المئوية	بالأسف	نسبة	بالأسف	النسبة المئوية	بالأسف	النسبة المئوية	بالأسف	
٥٧,١%	٣٦٩٣	٩٥%	٣٠٣٣	٣٥,٤%	٢١٢٢	٩٤,٣%	٢٦٤٢	صغار الملاك أقل من ٥ أفدنة متوسط الملاك ٥ - ١٠ ١٠ - ٢٠ كبار الملاك ٢٠٠ -
٣٠,٣%	١١٥٦	٤,٧%	١٤٧	٣٠,٤%	١٨١٨	٥,٣%	١٤٨	
٩,٥%	٦١٤	٢,٥%	٧٨	٨,٨%	٥٢٦	٢,٨%	٧٩	
٨,٢%	٥٢٢	١,٣%	٤٠	١٠,٢%	٦٣٨	١,٧%	٤٧	
٢,١%	٨١٥	٠,٩%	٢٩	١٠,٩%	٦٥٤	٠,٨%	٢٢	
٢,١%	٨١٣	٢,٢%	١٠	٣٤,٢%	٢٠٤٤	٤,٤%	١١	
٦,١%	٣٩٢	٢,٢%	٦	٢,٢%	٤٣٠	٢,٢%	٦	
٦,٥%	٤٢١	٢,١%	٤	٧,٣%	٤٣٧	١,١%	٢	
-	-	-	-	٩,٧%	١١٧٧	١,١%	٢	
١٠٠%	٦٤٦٢	١٠٠%	٢١٩٠	١٠٠%	٥٩٨٤	١٠٠%	٢٨٠١	

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٥٢ - ١٩٧٤، أكتوبر ١٩٧٥، ص ٦٠/٦٣

٢ عدد الملاك في فترة الملكية أكثر من عشرة أفدنة كان حسب الكتاب الإحصائي السنوي ٦١ ألف مالك عام ١٩٦٥ وهو مالا ينطبق على توزيع ط

حجم الملكية في هذه الفئة ٥ وألف تم تعديل رقم عدد الملاك إلى ٤٠ ألف مالك فقط بخلاف سحر رمضان ٥ المرجع السابق ص (١١)



فئة ملكية واحدة رغم وزنهم النسبي الكبير الى مجموع الملاك الزراعيين ( ٩٥ ٪ ) ويمكن ان تخفى هذه الطريقة في عرض البيانات خلا خطيرا في التوزيع<sup>(٧)</sup> ، كما تجعل من المستحيل قياس اية تغيرات حقيقية في التوزيع داخل هذه الفئة .

ثانيا : تقلل البيانات من درجة تركيز التوزيع ، فهي تقدم عدد الملكيات على انهم عدد المالكين رغم ان فردا واحدا يمكن ان يملك اكثر من قطعة ارض زراعية في اكثر من زمان ، ويظهر نتيجة لذلك مرتين او اكثر في فئة ملكية واحدة او في اكثر من فئة ملكية<sup>(٨)</sup> ، وبالتالي فان تصحيح البيانات الواردة بالجدول على اساس عدد المالكين الفعليين وليس عدد الملكيات يمكن ان يغير من صورة التوزيع ، ويعطى درجة تركيز اكبر عما هو واضح بالجدول .  
ثالثا : لم يكن اعادة التوزيع نتيجة لقوانين الاصلاح الزراعي فحسب ، وانما ايضا كتبعة من تبعات تفتت الملكية ( الوراثة ) وعمليات البيع والشراء<sup>(٩)</sup> وتوزيع الاراضي المستصلحة<sup>(١٠)</sup>

رابعا : استطاع كثير من كبار الملاك التحايل على قوانين الاصلاح عن طريق عقود بيع مزيفة او صورية مع اقربائهم للمساحات التي تزيد عن الحد الأقصى<sup>(١١)</sup> ولا تؤثر هذه التحفظات على حقيقة التغيير الذي حدث في اتجاه توزيع افضل للملكية الزراعية خلال الخمسينات والستينات ، وان كان ينبغي عدم المبالغة في حجم هذا التغيير . فاثار عملية التوزيع قد اقتصرت على الحالتين المتطرفتين : قمة الملكية وقاعها اي كبار الملاك وصغارهم فقط . اما متوسطى الملاك وهم تلك الفئة التي تضم اغنياء الفلاحين والراسمالية الزراعية فلم تمسهم عملية التوزيع بشكل مباشر ، بل ان نفوذهم الاقتصادي والسياسي في الريف قد ازداد قوة مع القضاء على الملكيات الكبيرة ومع استخدامهم للتسهيلات التي قدمت للجمعيات التعاونية الزراعية لهم<sup>(١٢)</sup>

كذلك فلا يمكن ان نتجاهل ان برنامج التوزيع لم يقدم الكثير للأسرة المهدمة في الريف ، لان اولوية التوزيع فضلت المستأجرين السابقين وصغار الفلاحين المالكين في المقام الاول ، ووضعت بذلك هدف الكفاية الانتاجية قبل هدف توزيع الثروة والدخل في الاعتبار . من ناحية اخرى فان الاصلاح الزراعي لم يستطع - لاسباب كثيرة ان يخلق اوضاعا ثابتة ودائمة في اتجاه التوزيع المتوازي للملكية الزراعية . فقد لوحظ في منتصف الستينات ان اتجاهات جديدة لتركز الملكية قد عادت للظهور ، واكتشفت لجنة تصفية الاقطاع عام ١٩٦٦ ان كثيرا من كبار ومتوسطى الملاك قد استطاعوا التحايل على القانون بعقود بيع صورية ومزيفة . فوضعت اللجنة ٢١٦ عائلة

تحت الحراسة استولت منهم على حوالي ٢٠٠ فدان<sup>(١٣)</sup> . ومع بداية السبعينات كانت عملية التركيز قد تزايدت بشكل ملموس ، وساعدت بعض قرارات الدولة على تدعيمها . فمع عام ١٩٧١ بدىء في تصفية أملاك الدولة ، وردت ١٣٦ ألف فدان من اراضى الوقف التى كانت تديرها هيئة الاصلاح الزراعى الى وزارة الاوقاف التى طرحتها بدورها للبيع . وفى عام ١٩٧٤ ردت البقية من اراضى الحراسات الى ملاكها ومعظمهم من كبار الملاك السابقين<sup>(١٤)</sup> .

إلا ان الحقيقة الأخرى الهامة التى ساعدت على عملية تركيز الملكية تمثلت اساسا فى التركيبية الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى التى لم تستطع قوانين الاصلاح الزراعى ان تعمل على تغييرها بشكل جذرى . فمن ناحية توجد فئات محدودة العدد من الفلاحين الأغنياء والرأسمالية الزراعية لديها القدرة المالية دائما على شراء المزيد من الاراضى الزراعية ولا يوجد حائل جاد يمنعها من ذلك ، بل وتساعدها الظروف والسياسات السائدة . وعلى الطرف الآخر قاعدة عريضة جدا من صغار الملاك لا تكفى عائدات ملكياتهم لتغطية احتياجات الحياة الاساسية لأسرهم ، واضطروا لهم لذلك لبيع قراريطهم المعدودة والبحث عن مهرب للحياة فى المدن الكبيرة .

وقد نشر الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء تقريرا لتوزيع الملكية الزراعية عام ١٩٧٤ وهو ما يعتبر أحدث البيانات المتوفرة حتى الآن - يؤكد اتجاهات التركيز فى الملكية تعرض بياناته فى الجدول ١ - ٣ تشير الملاحظة الأولى على بيانات الجدول ان المساحة الزراعية المملوكة للاهالى عام ١٩٧٤ تقل بحوالى ٨٩٠ ألف فدان عن مثيلتها عام ١٩٦٥ ولا يوجد تفسير واضح لهذا النقص وهل هو نتيجة لزحف العمران على الاراضى الزراعية خلال تسع سنوات ، ام نتيجة لعدم شمول الجدول لكل البيانات عن الملكية الزراعية عام ١٩٧٤ م لخلل احصائى وبيانات مبالغ فيها عام ١٩٦٥<sup>(١٥)</sup> ولا شك ان هذا الاختلاف سوف يؤثر على قيمة المقارنة بين هيكل توزيع الملكية فى السنتين المذكورتين ، خاصة وان المساحة المملوكة لصغار الملاك ( اقل من خمسة أفدنة ) هى التى انخفضت بشكل حاد - بمقدار ٩٢٢ ألف فدان - عن عام ١٩٦٥ . ومع ذلك فربما تعطينا بيانات الجدول مؤشرا عاما لاتجاهات التغير فى هيكل الملكية عام ١٩٧٤ . لقد فقد صغار الملاك حوالى ١٣٪ من نصيبهم النسبى من اجمالى المساحة الزراعية خلال تسع سنوات وانخفضت نسبة ما يملكونه من ٥٧,١٪ عام ١٩٦٥ الى ٤٩,٨٪ فقط عام ١٩٧٤ هذا بالرغم من ان وزنهم العددي قد بقى على ما هو عليه ( ٩٤,٩٪ ) . وفى نفس الوقت استطاعت طبقة كبار

الملاك - التي كان حجم ملكيتها قد تقلص كثيرا نتيجة لقوانين الإصلاح الزراعى فى الخمسينات وارائل الستينات - ان تستعيد جزءا هاما من ملكيتها السابقة وترفع نصيبها النسبى من ١٢,٦٪ من اجمالى الاراضى الزراعية عام ١٩٦٥ الى ١٦,٣٪ عام ١٩٧٤ ، وتسترد بالتالى جزء من وضعها الإقتصادى والسياسى المفقود فى الريف المصرى .. وعموما فليس هناك من القوانين والسياسات التى طبقت بعد هذا التاريخ ما يعطينا دليلا على احتمالات تغير هذا الاتجاه بل العكس تماما هو الصحيح فى تزايد امكانيات تركيز الملكية وفقد صغار الملاك لجزء اكبر من ملكياتهم .

جدول ١ - ٣ هيكـل توزيع الملكية الزراعية عام ١٩٧٤

فئة الملكية بالفدان	عدد الملكيات بالاى	النسبة المئوية	المساحة المملوكة بالاى فدان	النسبة المئوية
صغار الملاك	٣١٢١٣	٩٤,٩٪	٢٧٧١	٤٩,٨٪
أقل من فدان	٢٣٠٤,٢	٦٩٪	٩١٨	١٦,٥٪
- ١	٤٣٠,٩	١٢,٩٪	٥٦٩	١٠,٢٪
- ٢	٢١٨,٢	٦,٥٪	٤٨٩	٨,٨٪
- ٣	١٢١,٨	٣,٩٪	٤٢٥	٧,٦٪
- ٤	٨٦,٢	٢,٦٪	٣٧٠	٦,٧٪
متوسطى الملاك	١٦١,٥	٤,٨٪	١٨٨٩	٣٣,٩٪
- ٥	٩١	٢,٢٪	٦٠٥	١٠,٨٪
- ١٠	٤٦,١	١,٤٪	٥٨٥	١٠,٥٪
- ٢٠	٢٤,٤	٧٪	٦٩٩	١٢,٦٪
كبار الملاك	٨,٢	٢,٣٪	٩١٠	١٦,٣٪
- ٥٠	٦,٨	٢٪	٥١٦	٩,٢٪
- ١٠٠	١,٤	١٪	٣٩٤	٧,١٪
اجمالى	٣٣٤١	١٠٠	٥٥٧٠	

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء : الزمام والمساحات المزروعة  
 فى جمهورية مصر العربية عام ١٩٧٤ . مرجع رقم ٢٥٦١ / ١ / ٧٧  
 القاسمة نوفمبر ١٩٧٧ عن ٤٦ / ٤٦

## الاثار التوزيعية للاصلاح الزراعى على دخول المنتفعين :

من الصعب عمل قياس دقيق للآثار التوزيعية للاصلاح الزراعى على دخول المنتفعين من برنامج توزيع الأرض . وذلك لعدم توفر البيانات الكافية ولتضارب هذه البيانات الى جانب صعوبة حساب متوسط موحد لصافي ايراد الفدان نظرا لاختلاف الايراد باختلاف المحاصيل المزروعة وخصوبة الارض وانتاجيتها .. ومع ذلك فان هناك بعض المحاولات فى هذا المجال يرجع معظمها الى توارىخ متفاوتة نسبيا .. فأنور عبد الملك على سبيل المثال - يقدر استنادا الى بحث نشرته جريدة المساء فى اغسطس وسبتمبر ١٩٥٨ الى ان المنتفع من قانون الاصلاح كان يتحمل عام ١٩٥٨ حوالى ٥٠ جنيه سنويا كتكلفة زراعية واقساط وفوائد عن كل فدان<sup>(١٦)</sup> ، وهو ما يعنى ان صافي دخل الفدان لم يكن يتجاوز سبعة الى ثمانية جنيهات سنويا : وان دخل المنتفع الذى وزع عليه فى المتوسط ٢,٤ فدان لم يكن يتجاوز ١٧ الى ١٩ جنيه سنويا .

وعلى عكس هذا التقدير توصل ( جبرائيل صعب ) الى ان صافي الدخل النقدي للفدان عام ١٩٥٩ كان يزيد بحوالى ٤٠٪ الى ٥٠٪ عنه فى عام ١٩٥٢/٥١ . ويعود ذلك بشكل اساسى الى ان اجمالى ما كان يدفعه المنتفع عام ٥٩ من تكلفة المدخلات الزراعية واقساط وفوائد الارض كان يقل بكثير عما كان يدفعه كمستأجر عام ٥٢/٥١ كقيمة ايجار نقدي للارض وتكلفة مدخلات زراعية<sup>(١٧)</sup> .

الا انه ربما تكون اهم المحاولات لتقدير صافي الدخل النقدي للفدان وتطوره من عام ١٩٥٢ الى ١٩٦٥ هى تلك التى قام بها Eshag and kamal لاشتمالها على مقارنة لتطور دخل الفدان فى فترة طويلة نسبيا<sup>(١٨)</sup> وتشير تلك المحاولة الى ان صافي الدخل النقدي للفدان قد ارتفع من ٢٧ جنيه فى السنة عام ١٩٥٢/٥١ الى ٦٤ جنيه عام ١٩٦٥/٦٤ اى بحوالى ١٣٧٪ . ويمكن ارجاع تلك الزيادة الى الارتفاع فى اجمالى ايرادات الفدان نتيجة لتحسن الانتاجية وزيادة اسعار المحاصيل الزراعية والى الثبات النسبى او الزيادة الطفيفة فى تكلفة الزراعة ثم الى تناقص اقساط وفوائد شراء الارض خاصة بعد عام ١٩٦١/٦٠ . وباستبعاد الآثار التضخمية - باستخدام الرقم القياسى الرسمى لنفقات المعيشة فى الريف المصرى - تصل الزيادة فى صافي الدخل الحقيقى للفدان عن نفس الفترة حوالى ٨٧٪ اى بمتوسط قدره ٥,٤٪ فى السنة . الا ان تلك الزيادة الحقيقية ربما تكون مبالغ فيها الى حد ما نظرا لان الرقم القياسى الرسمى لنفقات المعيشة لا يعكس بصفة دائمة كل الارتفاعات الفعلية فى أسعار السوق . لقد قدر سمير رضوان - على سبيل



المثال - وبناء على المحاولة السابقة - ان الزيادة الحقيقية في صافي دخل الفدان لا يمكن ان تتجاوز ٤٤٪ خلال هذه الفترة<sup>(١٩)</sup> . أي بمعدل قدره ٢,١٪ في المتوسط في السنة وهو ما يعتبر على اية حال زيادة معقولة في الدخل الحقيقي للمنتفع .

لا توجد بشكل عام بيانات يمكن الوثوق بها لتقدير الدخل الصافي للفدان بعد عام ١٩٦٥ ، وإن كان يمكن القول بشيء من الثقة بأن المكاسب الحقيقية للمنتفعين قد تناقصت تناقصا حادا بعد هذا التاريخ وذلك للارتفاع المستمر في نفقات المعيشة والذي بلغ في الفترة من عام ٦٤ الى عام ٧٤ حوالي ٨٠٪ تقريبا ، وفي اسعار المدخلات الزراعية ، بدرجة أعلى من زيادات اسعار المنتجات الزراعية التقليدية التي يفتجها صغار الفلاحين والتي تقدر بحوالي ٦٠٪ فقط في نفس الفترة<sup>(٢٠)</sup> .

١ - ٢ التغييرات في نظام ايجار الاراضي الزراعية :

يرى كثير من الباحثين ان التنظيم الذي أدخله قانون الاصلاح الزراعي الاول على علاقات ايجار الاراضي الزراعية كان من أهم ابعاد هذا القانون ، بل لعله أهم بكثير من المكاسب التي حققها برنامج توزيع الأرض<sup>(٢١)</sup> . حدد القانون قيمة الايجار النقدي للفدان بسبعة أمثال ضريبة الاطيان ، وتقسيما متساويا لتكلفة الزراعة وبيع الأرض بين المستأجر والمؤجر في حالة المشاركة على المحصول ، كما ضمن الحماية القانونية للمستأجر ضد الغاء عقد المؤاجرة الذي نص القانون على الاتقل مدته عن ثلاث سنوات . ولقد تم تطبيق هذا النظام على حوالي ٢,١ مليون فدان أي أكثر من نصف مساحة الاراضي الزراعية ، منها حوالي ٧٥٠ الف فدان تخضع لنظام المشاركة على المحصول<sup>(٢٢)</sup> ويقدر البعض بأن حوالي ١,١ مليون مستأجر قد استفادوا بشكل أو بآخر من هذا القانون حتى عام ١٩٦٠<sup>(٢٣)</sup> وكان تحديد قيمة الايجار السنوي بسبعة أمثال الضريبة وهو ما يعادل حوالي ٢١ جنيه في المتوسط يقل بمقدار ١٠ الى ١٥ جنيهها عن متوسط قيمة الايجار قبل صدور القانون عام ١٩٥٢ . ولقد قدر البعض بناء على ذلك أن صافي الدخل النقدي للمستأجر قد وصل عام ٦٤ / ١٩٦٥ ضعف ما كان عليه عام ٥١ / ١٩٥٢ بشرط أن تكون القيمة الاجارية مطابقة لما نص عليه القانون<sup>(٢٤)</sup> كذلك يمكن القول بأن استفادة المستأجر حسب نظام المشاركة على المحصول لم تكن أقل فرغم أن علاقات التأجير العيني من منطقة لآخرى ومن محصول لآخر ، فلقد كان من المؤلف قبل عام ١٩٥٢ في بعض المحاصيل الرئيسية كالقطن مثلاً - ان يحصل صاحب الأرض على خمسة أسداس صافي ايراد الفدان والمستأجر على السدس فقط - وطبقا لقانون الاصلاح

أرتفع نصيب المستأجر من السدس الى النصف .  
على أنه يكاد يكون من المستحيل أن يتم تقدير دقيق لاجمالي الاستفادة النقدية او الحقيقية التي حصل عليها المستأجرين طبقا لقانون تنظيم علاقات الايجار ، نظرا لنقص البيانات التي يمكن الوثوق بها في هذا المجال . هذا رغم وجود بعض التقديرات التي ترى أن اجمالى دخول المزارعين المستأجرين قد ارتفعت نتيجة لتخفيض ايجارات الاراضى ما بين ٢٠ الى ٤٠ مليون جنيه سنويا .<sup>(٢٥)</sup> على أنه توجد بعض الدلائل التي تشير الى أن نظام الايجار قد أحدث على الاقل في السنوات الاولى لتطبيق الاصلاح الزراعى أثارا توزيعية ايجابية لصالح المستأجرين وعلى حساب أصحاب الاراضى . وقد يكون أحد هذه الدلائل انخفاض النصيب المطلق والنسبى للايجارات النقدية في الدخل الزراعى من ٥٨ مليون جنيه أى ١٦٪ عام ٥١ / ١٩٥٢ الى ٤٩ مليون جنيه أى ٧٪ فقط عام ٦٨ / ١٩٧٩ .<sup>(٢٦)</sup> ومع ذلك فقد يكون من الضروري وضع بعض التحفظات على مدى قوة هذه الادلة ، خاصة اذا ما وضع في الاعتبار أن جزءا من انخفاض الايجارات النقدية ليس انخفاضا حقيقيا وانما هو نتيجة للتقديرات الاحصائية الرسمية فقط ، وأن جزءا آخر يرجع الى أن بعض أصحاب الاراضى قد فضلوا بعد قانون تنظيم الايجارات زراعة اراضيهم بأنفسهم بدلا من تأجيرها ، وهو اتجاه يمكن ملاحظته بشكل خاص في الستينات والسبعينات . هذا بالاضافة الى أنه قد مورست وما زالت تمارس طرقا كثيرة للتحايل على قانون الايجارات بما يؤدي الى تزايد الفارق بين الايجار القانونى والايجار الحقيقى المدفوع . فمن الممارسات الشائعة أن يتم الاتفاق كتابة على عقد ايجار قانونى ولكن مالك الارض يجبر المستأجر على توقيع مستندات مديونية على بياض ، او بالفارق بين الايجار القانونى والايجار المطلوب ، او أن يسلمه قطعة أرض قل مساحة مما ورد بالعقد أو يدفعه للعمل في قطعة أرض أخرى دون مقابل .

كذلك فإن كثيرا من المستأجرين - ونظرا للفارق الاجتماعى الذى يفصلهم عن صاحب الارض اذا ما كان مالكا كبيرا ليسوا في الوضع الذى يسمح لهم بطلب عقود ايجار مكتوبة ، وبذلك تبقى الحيازة لدى المالك الذى يستطيع من خلالها الحصول على تسهيلات الجمعيات التعاونية الزراعية من قروض نقدية وعينية ومدخلات زراعية بالسعر الرسمى ، وبيع تلك المدخلات الى المستأجر بأسعار السوق السوداء .<sup>(٢٧)</sup> ورغم أن اعمال لجنة تصفية الاقطاع عام ١٩٦٦ قد استطاعت أن تثير مخاوف الملاك - المؤجرين وتدفعهم الى اتباع القانون ، الا أن ذلك لم يستمر طويلا وعادت الاوضاع

الى ماكانت عليه ان لم تكن في الحقيقة قد ساءت مع الزمن على حساب المزارعين - المستأجرين . فلقد تزايد في السبعينات الفرق بين الايجار القانونى والايجار المدفوع بالفعل الى ان حصل هذا الفارق عام ١٩٧٥ على صيغته القانونية . ففي يونيو ١٩٧٥ استطاع الملاك عن طريق ممثليهم في مجلس الشعب ان يصدروا قانونا جديدا لايجارات الاراضى الزراعية ارتفع بمقتضاه الايجار بحوالى ٢٥٪ مع ترك الباب مفتوحا في المستقبل لاية زيادات اخرى اذا ما ارتفعت ضرائب الاطيان . كما اعطى القانون الجديد للملاك الحق في طرد المستأجرين اذا ماتأخروا شهرين فقط عن دفع القيمة الايجارية ، الى جانب الحق في تغيير علاقات الايجار النقدية الى مشاركة على المحصول وهو ماكان محظورا بشكل مطلق في قانون الاصلاح الزراعى<sup>(٢٨)</sup> .

### العلاقة بين ملكية وحيازة الاراضى الزراعية :

ان المساحة الضخمة للاراضى الزراعية المؤجرة تجعل من الضرورى ان يكون معيار الحيازة الزراعية - وليس الملكية - هو المعيار الاساسى في تحليل هيكل الزراعة المصرية وآثار الاصلاح الزراعى .

وتعرف الحيازة بأنها مساحة الأرض الزراعية ، سواء قطعة واحدة أو عدة قطع ، التى يستغلها حائز واحد وتدار ادارة واحدة بغض النظر عما إذا كان الحائز هو مالك الأرض أو مستأجرها . فالسمة الاساسية للحيازة الزراعية هى النشاط الزراعى وليست الملكية . وبالتالي فأن حجم حيازة شخص ما تساوى الأرض المملوكة بالاضافة الى الأرض المؤجرة من الغير ناقصا الأرض التى يتم تأجيرها للغير<sup>(٢٩)</sup> وتوضح المقارنة بين هيكل الملكية والحيازة الزراعية مدى أهمية هذه الظاهرة ( انظر الجدول ١ / ٤ ) ولسوء الحظ فأن آخر البيانات المنشورة والتى يمكن الاعتماد عليها عن هيكل الحيازة يعود الى عام ١٩٦١ وهو عام التعداد الزراعى الرابع .

ويشير الجدول الى أن هناك تركزا اكبر في هيكل الحيازة الزراعية عنه في هيكل الملكية . وبحساب معامل جينى Gini - Coefficient الذى يوضح مدى التركيز أو التشتت في توزيع الثروة أو الدخل\* نجد أنه يبلغ عام ١٩٦١

---

\* معامل جينى Gini Coefficient هو اكثر المقاييس الاحصائية استخداما لقياس مدى التركيز أو التشتت في توزيع الثروة أو الدخل ويتم حساب هذا المعامل من منحنى لورنز Lorenz Curve ويعتبر هذا الاخير تمثيلا بيانيا عاما لتوزيع الثروة أو الدخل يوضح العلاقة بين النسب المئوية المتجمعة للأفراد اصحاب الدخل أو الثروة ( على الاحداثى الافقى ) والنسب المئوية المتجمعة لدخل أو ثروة هؤلاء الافراد ( على الاحداثى الراسى ) . وللتبسيط يمكن القول أنه كلما اقترب معامل جينى من الصفر كلما دل هذا على توزيع متوازن ، وكلما اقترب من الواحد الصحيح دل هذا على تركيز الثروة أو الدخل .

جدول ١ - ٤ مقارنة بين هيكل توزيع الملكية وهيكل توزيع الحيازات الزراعية عام ١٩٦١

فئة الملكية	عدد	عدد	عدد	مساحة الحيازات	مساحة الحيازات
أول الحيازات	بالألف	بالألف	بالألف	كتبه منهم	من مساحة الملكيات
أكثر من ٥	٢٩١٩	١٢٨١	% ٤٧,٣	٢٣٥٤	% ٧٤,٢
٥ - ١٠	٨٠	١٢٠	% ٢١٢,٥	١١٠١	% ٢٠٩,٣
١٠ - ٢٠	٦٥	٥٧	% ٨٧,٢	٧٤٣	% ١١٦,٥
٢٠ - ٥٠	١٦	١٤	% ٩٤,٣	٦٨٩	% ٨٤,٢
٥٠ - ١٠٠	٦	٦	% ١٠٠	٤٣٠	% ١٠٠
١٠٠ فأكثر	١	١	% ٨٠	٩٠٦	% ١٨١,٢
إجمالي	٣١٠١	١٦٤٢	% ٥٣	٦٠٨٤	% ٦٢٢٣

١. الفرق بين مساحة الحيازات ومساحة الملكيات (حوالي ١٢٩ ألف فدان) قد يرجع إلى أن مساحة الملكيات لا تشمل الملكيات الحكومية.

المصدر : ١٦ OP.CIT...P. ٤٠٠٠ FADI -- ABDEL

فيما يتعلق بتوزيع الملكية ٤٣٢,٠ (٣٠) بينما يرتفع فيما يتعلق بتوزيع الحيازة في نفس العام إلى ٦٢٧,٠ (٣١) فعند الحيازات لا يزيد عن ٥٣٪ من عدد الملكيات. ويأتى هذا بصفة خاصة على حساب الملكيات الصغيرة أقل من ٥ أفدنة والتي ينخفض فيها عدد الحيازات إلى ٤٧٪ من عدد الملكيات، كما تقل فيها مساحة الحيازات بحوالى ٧١٨ ألف فدان عن مساحة الملكيات، وهو ما يشير إلى أن عددا كبيرا من الملاك في هذه الفئة يؤجرون أراضيهم أما لانهم يمثلون ملكيات غائبة تعيش في المدينة وليس لها علاقة بـزراعة الأرض، أو لأن قطعة الأرض التي يملكونها لا تكفى لتغطية احتياجات الحد الأدنى للمعيشة (أقل من فدان). ويذهب هذا الجزء المؤجر من الملكيات الصغيرة بشكل أساسى أما إلى الفلاحين المتوسطين (٥ - ٢٠ فدان) - وهى تلك الفئة التى تمثل العمود الفقرى لبرجوازية الريف المتوسطة، والتى تقيم في القرية إقامة دائمة وتعيش على الزراعة ويأتى منها في الغالب العمدة ومشايخ البلد - أو إلى كبار الملاك (أكثر من ١٠٠ فدان).

كذلك فأن من الملاحظ أنه رغم انخفاض مساحة الحيازات عن مساحة الملكيات في فئة صغار المزارعين (أقل من ٥ أفدنة)، إلا أن متوسط الحيازة (حوالى ١,٧ فدان) يزيد كثيرا عن متوسط الملكية في هذه الفئة



( ١,١ فدان ) ، وهو ما قد يدل على نوع من التركيز لصالح الكفاية الانتاجية في الزراعة وعلى حساب التوازن في توزيع الثروة والدخل ، كما يشير ايضا الى التأثيرات التوزيعية للاصلاح الزراعى الذى اشترط عند توزيع الارض عدم تأجيرها الى الغير ، أى أن يكون المالك هو الحائز في نفس الوقت .

الا انه من المهم ان نوضح بان تلك البيانات لايمكن ان تكون اكثر من اتجاه عام للعلاقة بين توزيع الملكيات وتوزيع الحيازات الزراعية فمن الصعب في الزراعة المصرية ان يتم الفصل بشكل دقيق بين الارض المملوكة والارض المؤجرة من الغير ، نظرا لان كثيرا من الملاك يزرعون اراضيهم بانفسهم في مواسم المحاصيل النقدية ، ثم يؤجرون مساحات من تلك الاراضى بعد تجزئتها لقطع صغيرة للمزارعين المستاجرين او عمال الزراعة في المواسم الاخرى<sup>(٣٢)</sup> كذلك فانه من الصعوبة ان نتبين حجم التغيرات التى حدثت في هيكل الحيازة الزراعية بعد عام ١٩٦١ ، حيث لم يتم بعد هذا التاريخ اى تعداد زراعى خامس يقدم بيانات ميدانية يمكن الاعتماد عليها . ورغم ان معهد بحوث الاقتصاد الزراعى بوزارة الزراعة قد قام بتقرير - لم ينشر عن توزيع الحيازات الزراعية عام ١٩٧٥/٧٤ ، الا اننا لايمكن ان نثق كثيرا في هذه التقديرات نظرا لانها - وعلى خلاف كل الدلائل على زيادة تركيز الحيازات الزراعية خلال اواخر الستينيات وخلال السبعينات مثلما حدث في الملكيات الزراعية ، واتجاهات الفلاحين الاغنياء وكبار الملاك الى زراعة اراضيهم بانفسهم وزيادة حيازاتهم وعملية الطرد المستمر للملكيات والحيازات القزمية - تشير على عكس ذلك تماما الى تنازل فجائى متوسطى وكبار الملاك عن هذا الاتجاه ، وتاجير اراضيها الى الغير ، والى وجود ١٣ حائزا فقط في فئة كبار المزارعين ( اكثر من ٥٠ فدان ) رغم ان عدد الملاك في هذه الفئة يزيد عن ثمانية آلاف وان مساحة حيازاتهم لاتزيد عن ١٠٦ الف فدان ( اى بمتوسط قدرة ٨١٥٤ فدان وهو امر يتناقض مع المنطق ) رغم ان مساحة الملكيات في هذه الفئة تصل الى ٩١٠ الف فدان .

#### ١ - ٣ مدى تحسن اوضاع العمال الزراعيين :

تتمثل احد الخواص الاساسية للزراعة المصرية في وجود فئة عريضة من الفلاحين المعسكين الذين لايجدون اى سبيل لامتلاك او حيازة الارض الزراعية ولايملكون الا قوة عملهم وربما ايضا بعض ابوات العمل الزراعية البدائية التى هى في معظم الاحوال من ضرورات الحصول على عمل على وجه الاطلاق . ولا تقدم الاحصاءات المصرية حتى الان حصرا شاملا لهذه الفئة لمعرفة مدى ثقلها العسدى في الريف المصرى . لذلك تعدد محاولات الكتاب المهتمين بالزراعة المصرية لتقدير هذا العدد وان كان لايمكن الاعتماد

على معظم هذه المحاولات . فهي اما متقادمة تعود الى الخمسينات وتقتصر على سنة واحدة بما لا يدع مجالا لامكانية المقارنة لتطور عدد المعدمين في سنوات مختلفة ، او انها قدرت المعدمين على اساس اجمالي الاشخاص الذين لا يملكون اراضى زراعية رغم انه من المنطقى ان تكون الحيازة الزراعية وليست الملكية هي المعيار الاساسى في قياس علاقة الاتصال واستخدام الاراضى الزراعية ، وان تكون الاسرة وليس الشخص هي الوحدة التى يتم على اساسها التقدير نظرا لان الاسرة في الريف تعتبر وحدة اقتصادية ، ولا يمكن باى حالة حساب اطفال او زوجة احد الملاك او الحائزين على انهم معدمين<sup>(٣٣)</sup> .

وتعتبر تقديرات محمود عبد الفضيل وسمير رضوان أدق وأحدث المحاولات التى تمت للتعرف على اعداد المعدمين<sup>(٣٤)</sup> ، الا انها تقف عند عامى ١٩٧٠ ، ١٩٧٢ . ولقد اعتمدت على هاتين المحاولتين الى حد كبير للتوصل الى تقدير احدث لعدد هذه الفئة وتطوره منذ عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٧٦ وبتجنب بعض الاخطاء التقديرية التى وقع فيها كل منها .. وعموما فان هذا التقدير – والوارد بالجدول ١ – لا يعدو ان يكون مجرد محاولة للتوصل الى اتجاه عام يشير الى ثقل وخطورة هذه المشكلة في الريف المصرى .

ويبين الجدول ان العدد المطلق والنسبى للأسر المعدمة قد انخفض بشكل دائم بين عامى ١٩٥٠ ، ١٩٦٥ ولا يرجع ذلك فقط الى برنامج توزيع الارض حسب قانون اصلاح الزراعى – الذى فضل كما سبق القول المستأجرين وصغار الملاك على المعدمين – بقدر ما يرجع ايضا الى الهجرة المستمرة من الريف الى المدينة<sup>(٣٥)</sup> ، وإلى فرص العمل التى اتاحت في اواخر الخمسينات واولائل الستينات في بعض المشروعات الكبرى مثل السد العالى وبرنامج استصلاح الاراضى الزراعية والتى تقدرها منظمة العمل الدولية بحوالى ٣٠٠ الف فرصة عمل<sup>(٣٦)</sup> الا ان اعداد ونسبة المعدمين قد بدأت بعد ذلك في الارتفاع ونتيجة لاستمرار ارتفاع معدلات التزايد السكانى وبطء ثم توقف التوسع الرأسى في الزراعة المصرية وانتهاء برنامج توزيع الاراضى الزراعية ، الى جانب استمرار عملية التركيز في الحيازة . الا انه ينبغى الاشارة الى ان اعداد المعدمين ربما تكون قد اتجهت الى الركود النسبى او الى التناقص بعد عام ١٩٧٦ مع تزايد معدلات الهجرة الى المدينة وإلى الدول العربية وهو ما لا يمكننا هنا اثباته او تقديره على وجه الدقة وان كانت هناك بعض الظواهر التى تدل عليه مثل النقص الشديد في العمالة الزراعية في بعض مناطق الريف . ورغم ذلك تبقى هذه الهجرة مجرد مسكن مؤقت لا يقدم حلا داخليا شاملا لمشكلة المعدمين ، ولا يمنع امكانية ارتفاع اعدادهم

مرة اخرى اذا ما تشبعت اسواق العمالة في الدول العربية او نتيجة لظروف سياسية تقفل هذه الاسواق امام الهجرة المصرية .

جدول ١ - ٥ تقدير عدد الاسر المعتمدة في الريف المصرى ١٩٥٠ - ١٩٧٦

السنة / البيان	١٩٥٠	١٩٦١	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٦
١ - سكان الريف (مليون نسمة)	١٣,٧٠٠	١٦,٤٠٧	١٧,٥٠٣	١٧,٧٨٢	٢٠,٥٦١
٢ - عدد الاسر في الريف (مليون اسره)	٢,٧٤٠	٣,٢٥٥	٣,٣٢٦	٣,٥٦٤	٣,٧٣٨
٣ - عدد الاسر التى لاتعمل بالزراعة (مليون)	٠,٢٧٤	٠,٤٨٨	٠,٤٩٩	٠,٥٧٠	٠,٦٣٥
٤ - عدد الاسر التى تعمل بالزراعة (مليون)	٢,٤٦٦	٢,٧٦٧	٢,٨٢٧	٢,٩٩٤	٣,١٠٣
٥ - عدد الاسر الحائزة للأرض (مليون)	١,٠٠٣	١,٦٤٢	١,٨٢٤	١,٩٢٥	١,٩٣١
٦ - عدد الاسر المعتمدة (مليون)	١,٤٦٣	١,١٢٥	١,٠٠٣	١,٠٦٩	١,١٧٣
٧ - نسبة الاسر المعتمدة للأسر التى تعمل بالزراعة	٥٩,٣%	٤٠,٧%	٣٥,٥%	٣٥,٧%	٣٧,٨%

#### المصادر وطريقة الحساب :

١ - عدد السكان في السنوات الاربع الاولى تم استخراجها من تعدادات السكان اعوام ١٩٤٧ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦٦ بعد اضافة او طرح نسبة الزيادة الطبيعية للسكان مع وضع نسبة لهجرة سكان الريف الى المدن في الاعتبار ( سوف نشير الى كيفية حساب هذه النسبة في فصل قادم ) عدد السكان عام ١٩٧٦ هو عددهم حسب تعداد السكان في نفس العام .

٢ - تم حساب عدد الاسر بقسمة عدد السكان على متوسط عدد الافراد لكل أسرة كما هي واردة بتعدادات السكان السابق ذكرها وكانت كما يلي : ١٩٥٠ خمسة افراد/ أسرة ، عام ١٩٦١ : ٥,٠٤ فرد/ أسرة ، عامى ١٩٦٥ ، ١٩٧٠ : ٥,٢٧ فرد/ أسرة . عدد الاسر عام ١٩٧٦ من تعداد السكان في نفس العام .

٣ - عدد الاسر الريفية التى لاتعمل في الزراعة عام ١٩٥٠ ( ١٠٪ من عدد الاسر في

ويمكن بشكل عام تصنيف المعدمين إلى ثلاث فئات : عمال الزراعة الدائمون العمال الموسميون ، وعمال التراحيل . أما عمال الزراعة الدائمون فهم هؤلاء الذين يبيعون لمدة طويلة نسبيا - سنة أو أكثر - قسوة عملهم لتوسطى وكبار الحائزين ويحصلون على أجر تقدي ثابت ، وربما يكون جزءا من هذا الأجر على شكل عيني وذلك حسب علاقات العمل المتبعة في بعض المناطق - وكان التعداد الزراعى الرابع عام ١٩٦١ قد قدر عددهم بحوالى ٩٪ من قوة العمل في الريف أى حوالى ٤٥٠ ألف عامل<sup>(٢٧)</sup>. بينما يمثل العمال الموسميون وعمال التراحيل الجزء الأكبر من قوة العمل المباعة في القطاع الزراعى<sup>(٢٨)</sup> وهم يعملون - عادة في مواسم الزراعة والحصاد بأجر يومية تحسده شروط العرض والطلب في السوق ، وغير مرتبطين بمزارع محدودة ، ولمدة لا تزيد في الغالب عن ١٨٠ يوما في السنة . ولقد قدر 'التعداد الزراعى الرابع عددهم بحوالى ١,٢٣ مليون عامل .

ويعتبر عمال التراحيل بحق أفقر فقراء مصر ، وأدنى فئات العمال الزراعيين اجتماعيا وماديا وأكثرها تعرضا لظروف العمل القاسية . فطبقا لأعمال التراحيل يقوم مقاولو الأنفار المنتشرين في الريف بجمع قوة العمل التى لاتجد عملا في قريتها ، لاستخدامها لقاء أجر زهيد في مناطق أخرى قد تبعد عن قراهم مئات الكيلومترات ، وذلك لثلاثة أو أربعة مرات في السنة لمدة تتراوح ما بين أربعة وثمانية أسابيع في كل مرة ، هى كل الفترة التى يمكن أن يشتغلها عامل التراحيل . وغالبا ما يكون العمل الذى تجمع إليه الترحيلة - وهو ما قد يدعى للسخرية حقا - من أعمال الأشغال العامة مثل

---

الريف ) - سمير رضوان مرجع سابق ص ٧ . وبالنسبة لعامى ٦١ ، ٦٥ تم حساب تقدير منظمة الاغذية الزراعية ( ١٥٪ ) انظر -

FAO : perspective studies of Agriculture Development For The A.R.Egypt, Rome 1973, Statistical Appendix Table 2.

وبالنسبة لعامى ٧٠ ، ٧٦ فلقد تم تقدير النسبة على اساس ١٦٪ ، ١٧٪ على التوالى ، وذلك بمراعاة ضعف حجم القطاعات الاقتصادية غير الزراعيين في الريف المصرى .  
٤ - عدد الاسر الحائزة للأرض تم نقله عامى ١٩٥٠ ، ١٩٦١ من الاحصائين الزراعيين الثالث والرابع الخاصين بهذين العامين وبالنسبة للسنوات التالية تم اضافة عدد المستفيدين من توزيع الارض طبقا لقوانين الاصلاح الزراعى والمستفيدين من توزيع الارض المستصلحة . ويعيب هذه الطريقة انها لاتضع في الاعتبار النقص الذى يحدث في اعداد الحائزين نتيجة لعملية تركيز الحيازة أو الزيادة التى تحدث في اعدادهم نتيجة عملية التفتت في الحيازة .



جدول ١ - ٦ تطور الاجر النقدي والاجر الحقيقي لمعامل الزراعة

١٩٥٢ - ١٩٧٦

الرقم القياسي للأجر الحقيقي	الرقم القياسي لنفقات المعيشة ١٩٥٢ = ١٠٠	الاجر النقدي اليومي		السنة
		الرقم القياسي ١٩٥٢ = ١٠٠	بالقروتر	
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٢	١٩٥٢
١٠١,٢	١٠٣	١٠٤,٢	١٢,٥	١٩٦٠
١١٥,٥	١٠١	١١٦,٧	١٤	١٩٦٢
١٢٢,٤	١٠٢,١	١٢٥	١٥	١٩٦٣
١٣٨,٤	١١٤,٤	١٥٨,٣	١٩	١٩٦٤
١٤٣,٩	١٢٧,٤	١٨٣	٢٢	١٩٦٥
١٥٦,٦	١٣٣	٢٠٨,٣	٢٥	١٩٦٦
١٥٢,١	١٣٩,٧	٢١٢,٥	٢٥,٥	١٩٦٩
١٣٨,٧	١٥٠,٢	٢٠٨,٣	٢٥	١٩٧٠
١٣٦,٢	١٥٦	٢١٢,٥	٢٥,٥	١٩٧١
١٣٩,٩	١٦٣,٨	٢٢٩,٢	٢٧,٥	١٩٧٢
١٣٤	١٨١,٥	٢٤٣,٣	٢٩,٢	١٩٧٣
١٢٧,٥	٢١٠,٤	٢٦٨,٣	٣٢,٢	١٩٧٤
١٢٤,٧	٢٥٩,٢	٣٢٣,٣	٣٨,٨	١٩٧٦

الري والصرف وشق الطرق وبناء الجسور .  
يحصل مقاول الأنفاق على عمولة تصل في كثير من الأحيان إلى نصف  
الاجر اليومي لعامل التراحيل إلا أنه عادة لا يكتفى بذلك ، بل قد يجبر العامل  
على العمل لحسابه كل مرة لعدة أيام دون أجر . كذلك فإن علاقة التبعية  
للمقاول عادة ماتكون أقوى من ذلك بكثير . فالمقاول هو مقدم السلفة النقدية

والعينية ، وغالبا مايكون تاجرا بالسقريه او مالكا او حائزا متوسطا او كبيرا ، اى انه يمثل قوة اقتصاية وسياسية في قريته . يستطيع من خلالها ان يجبر عامل الترحيلة على العمل دائما لحسابه .

حاول قانون الاصلاح الزراعى الاول عام ١٩٥٢ ان يساعد على تحسين الاوضاع العامة للعمال الزراعيين عن طريق الالتزام بحد ادى للأجر اليومى ( ١٨ قرش للرجال ، وعشرة قروش للنساء والاطفال ) ، وتحديد ساعات العمل اليومى بثمانية ساعات . إلا أنه لم يتم الالتزام بهذا الحد الأدنى طوال الخمسينات وأوائل الستينات وبقيت شروط العرض والطلب في السوق من ناحية ، وتحكم مقاولى الأنفار من ناحية أخرى هي القواعد التى يتم على أساسها تحديد الأجر اليومى وساعات العمل . ويوضح الجدول التالى تطور الأجر اليومى لعمال الزراعة حتى عام ١٩٧٦ وكما يبين الجدول فلقد بقى الأجر النقدي اليومى حتى عام ١٩٦٣ دون الحد الأدنى الذى حدده قانون الاصلاح الاول . وبدأت الزيادة مع عام ١٩٦٤ وفي السنوات التالية نتيجة الاهتمام الذى أبدته الدولة بأحوال عمال الزراعة في فترة ماعرف باسم التحول الاشتراكى ونتيجة لأعمال لجنة تصفية الاقطاع عام ١٩٦٦ .

ومع الثبات النسبى لمستوى الأسعار في النصف الاول من الستينات إتجه الأجر الحقيقى للارتفاع ليصل إلى أعلى مستوى له عام ١٩٦٦ . إلا أن هذا الاتجاه لم يتأكد طويلا ، وابتلعت زيادات الأسعار بعد ذلك كل التحسينات الطفيفة التى طرأت على الأجر النقدي ، بل وبدأ الأجر الحقيقى في الانخفاض الدائم حتى عام ١٩٧٦ ليصل في تلك السنة إلى نفس مستواه تقريبا عام ١٩٦٣ .

وتنبغى الإشارة إلى أن الرقم القياسى للأجر الحقيقى ربما يكون أكثر انخفاضا - خلال المدة كلها - عما ورد بالجدول ، وذلك لأننا استخدمنا الرقم القياسى « الرسمى » لنفقات المعيشة في الريف لاستبعاد الآثار التضخمية ، وهو لايعكس حقيقة ارتفاع الأسعار في السوق ، كما أن معظم انفاق عمال الزراعة نتيجة المستوى المتدنى لأجورهم - يوجه أساسا سلع الطعام والشراب التى تزايدت أسعارها في الستينات والسبعينات بدرجة أعلى من نسبة الزيادة في نفقات المعيشة بشكل عام .

أما عن تطور الأجر النقدي بعد عام ١٩٧٦ - وهو مالا توجد لدينا بيانات عنه فقد يكون هناك مسايدل على ارتفاعه بمعدلات عالية . إلا أن الزيادات الحادة في الأسعار خلال السنوات الأخيرة وخاصة لسلع الطعام والشراب - لايد وأن تكون قد التهمت جزءا هاما من هذه الزيادة على الأقل .

ولقد جاء إنشاء نقابات عمال الزراعة عام ١٩٦٤ خطوة أخرى في سبيل

تحسين أوضاع هذه الفئة<sup>(٣٩)</sup> إلا أن الرغبات الطيبة لاتكفى وحدها لتغيير الواقع ، فلقد تأسس من ناحية الشكل حوالى ٤٢٠٠ لجنة نقابية لعمال الزراعة ، تعتمد في تشكيلها على الأجهزة الادارية في القرى ، لم تشمل أكثر من ١٥٠ ألف عامل زراعى ، وسيطر على غالبيتها مقاولى الأنفار والملاك الزراعيون ، مما جعلها عاجزة عن أن تلعب دورا في حشد وتنظيم عمال الزراعة أو التعبير عن مصالحهم<sup>(٤٠)</sup>. ومن ناحية أخرى بدأت محاولة في أوائل الستينات في بعض المناطق ، خاصة في محافظتى الدقهلية والبحيرة لتشغيل عمال التراحيل خلال مكاتب حكومية نظمتها المحافظتان لهذا الغرض . إلا أن تلك المحاولة هي الأخرى قد باءت بالفشل السريع نتيجة لفساد الجهاز الادارى ، وللوضع القوى لمقاولى الأنفار في الريف .

إن النتيجة التى يمكن التوصل إليها هي أن عمال الزراعة وخاصة عمال التراحيل - أفقر فقراء الريف - هم أقل الفئات التى استفادت من قوانين الاصلاح الزراعى ومن السياسات الاقتصادية في الريف المصرى ، وأن أوضاعهم التى لم يطرأ عليها تغير ما خلال الخمسينات وحقت طفرة تحسن في أوائل الستينات ، قد اتجهت إلى أن تزداد سوءا في النصف الثانى من الستينات وفي السبعينات .

ويعتقد مابرو أن العائلات الزراعية المعدمة كان يمكن أن تستفيد بشكل أفضل من قوانين الاصلاح الزراعى لو أن الحد الأعلى للملكية الزراعية عام ١٩٦١ قد خفض إلى ٢٥ فدانا بدلا من مئة فدان<sup>(٤١)</sup> وربما كان يمكن بذلك الاستيلاء على أكثر من مليون فدان أخرى ، يتم توزيعها على أكثر من ٤٠٠ ألف منتفع من صغار المزارعين ومن المعدمين . إلا أن مثل هذا الاجراء لم يكن ممكنا سياسيا في الفترة السابقة وهو الآن لايمكن تخيله . فأغنياء الفلاحين والرأسماليين الزراعيين الذين كان من الممكن أن يمسمهم هذا القرار لم يكونوا خصوما للنظام السياسى حتى عام ١٩٧٠ وهم الآن مؤيدى وأصدقاء النظام الحالى . كذلك فان برنامجا أوسع لتوزيع الأرض كان يمكن أن يقدم مكسبا غير قابل للتكرار للعائلات المعدمة ، يتم امتصاص آثاره مع الزمن عن طريق عوامل أخرى تعمل في الاتجاه المضاد : الرقعة الزراعية المحدودة ، اهمال التوسع الأفقى في الزراعة ، النمو السكاني المستمر ، اتجاهات التركيز في الحياة الزراعية ، ثم عدم قدرة القطاعات الاقتصادية غير الزراعية على تشغيل الأعداد المتزايدة في حجم قوة العمل .

#### ١ - ٤ الآثار الدخلية لخدمات النظام التعاونى الزراعى :

عرفت مصر النظام التعاونى الزراعى منذ أوائل هذا القرن عندما أسس بعض كبار الملاك عام ١٩٠٨ جمعيات للتسويق التعاونى في محاولة لالغاء دور الوسيط التجارى . وفي عام ١٩٢٣ صدر أول قانون للتعاون في مصر نقل

الإشراف على الحركة التعاونية إلى يد السلطات الحكومية<sup>(٤٣)</sup>. أنشئت على أساسه عديد من الجمعيات التعاونية الزراعية في الريف بلغ عددها حتى عام ١٩٥٢ حوالي ١٧٠٠ جمعية . إلا أن نشاط هذه الجمعيات اقتصر على تقديم تسهيلات ائتمانية محدودة للمزارعين وعلى التسويق التعاوني لكبائر الملاك . ومع قانون الإصلاح الزراعي الأول أنشأت الدولة جمعيات تعاونية جديدة للمنتفعين من القانون تعددت أوجه نشاطها من التسليف النقدي والعيني إلى التسويق وتصيد الدورة الزراعية . ومنذ عام ١٩٥٦ بدأت الدولة في تنظيم وتوسيع النظام التعاوني الزراعي بشكل عام وأنشأت جمعيات جديدة ليشمل نشاطها معظم المزارعين حتى بلغ عدد هذه الجمعيات عام ١٩٧٦ حوالي خمسة آلاف جمعية .

إن أحد الأهداف الأساسية للجمعيات التعاونية - كإجراء مكمل للإصلاح الزراعي - هو المساعدة على رفع الانتاجية الزراعية من خلال امداد الفلاحين بمستلزمات الانتاج وبالسلف النقدية والعينية . ولقد تزايدت خلال الخمسينات وفي الستينات بصفة خاصة كمية وقيمة المدخلات الزراعية ( أسمدة - تقاوى - مبيدات - آلات مقاومة ) التي تقدمها جمعيات الإصلاح الزراعي للمنتفعين من القانون . فارتفعت قيمة هذه المدخلات بالفعل من ٣,٨ مليون جنيه عام ١٩٦٠ إلى حوالي ١٨,٨ مليون جنيه عام ١٩٦٩ . إلا أنها اتجهت بعد ذلك خلال السبعينات إلى انخفاض مستمر لتصل قيمتها عام ١٩٧٧ إلى ١١ مليون جنيه فقط ، هذا رغم الارتفاع المستمر في الأسعار التي تقدم بها هذه الخدمات . ومن ناحية أخرى فلقد كان من المفترض أن تتيح الزيادة المستمرة في قيمة الائتمان التعاوني بشروط ميسرة الامكانية لبقية المزارعين لشراء الخدمات والمدخلات الزراعية المختلفة<sup>(٤٣)</sup> وكما يشير الجدول ١ - ٧ فلقد تزايدت قيمة القروض بشكل مستمر خاصة بعد إلغاء الفوائد عام ١٩٦١ . إلا أن إعادة الفوائد من جديد بعد حرب يونيو ١٩٦٧ وتحديدها بنسبة ٤,٥٪ قد تسبب في تناقص سببي لحجم القروض في السنوات التالية . ولم تتجه للارتفاع بعد ذلك إلا في أوائل السبعينات وبمعدلات تقل كثيرا عن معدلات الزيادة في أسعار المدخلات الزراعية ، وهو ما أدى إلى تناقص في القيمة الحقيقية للقروض وبلوغها عام ١٩٧٥ - بعد استبعاد الآثار التضخمية - نفس المستوى التي كانت عليه عام ٦٠ / ١٩٦١<sup>(٤٤)</sup>. كذلك فلا يمكن أن تقدم تلك الطفرة في زيادة قيمة القروض عام ١٩٧٧ ( وربما في السنوات التالية ) إلا محاولة لموازنة معدلات التضخم وزيادات أسعار مستلزمات الانتاج الزراعية .

إلا أن الزيادات النقدية في حجم التسليف التعاوني لا يعطى أية دلائل على المستفيدين الحقيقيين منه . فالاحصاءات الرسمية لا تذكر إلا استخدامات



جدول ١ - ١٧ السلفيات والقروض التعاونية ١٩٥٢ - ١٩٧٦

بيان السنة	اجمالي السلف والقروض بالمليون جنيه	قروض قصيرة الأجل بالمليون جنيه	قروض متوسطة الأجل بالمليون جنيه
١٩٥٢	١٦ ر	-	-
١٩٦٠/٥٩	٣٦ ر	٣٥ ر١	١ ر٥
١٩٦١/٦٠	٣٩ ر٤	٣٨ ر٢	١ ر٢
١٩٦٢/٦١	٥٣ ر١	٥١ ر٨	٢ ر١
١٩٦٣/٦٢	٥٩ ر٥	٥٦ ر٣	٣ ر٢
١٩٦٤/٦٣	٨٦ ر٤	٨٤ ر٢	٢ ر٢
١٩٦٥/٦٤	٧٨ ر٥	٧٦ ر٣	٢ ر٢
١٩٦٦/٦٥	٦٨ ر٨	٦٦ ر١	١ ر١
١٩٦٧/٦٦	٧٧	٧٦ ر١	١ ر
١٩٦٨/٦٧	٨٣ ر٧	٨٢ ر٤	١ ر٣
١٩٦٩/٦٨	٨١ ر٤	٨٠ ر٦	٨ ر
١٩٧٠/٧١	٧٨ ر٢	غير متوفر	غير متوفر
١٩٧١/٧٢	٨٤ ر١	غير متوفر	غير متوفر
١٩٧٢	١٥٠ ر٧	غير متوفر	غير متوفر

المصدر : ١ - الكتاب الإحصائي السنوي ٥٥ سنوات مختلفة

S. Radwan . . . OP . cit . ٥٧

القروض حسب النوع وغرض الاستخدام ولكنها لا تقدم أية بيانات عن توزيع هذه القروض على المزارعين حسب حجم الحيازة . ولقد حاول مابرو من خلال تحليله لاستخدامات القروض ان يتعرف على شكل توزيعها على الحيازات المختلفة ، وتوصل إلى ان نظام التسليف التعاوني يميز متوسطي وكبار الحائزين على حساب صغارهم<sup>(٤٥)</sup> فحوالي ٣٠ - ٤٠٪ من القروض القصيرة الأجل يستخدم في تمويل أجور العمال وشراء خدمات أخرى ، تذهب كلها إلى كبار الحائزين الذين يمارسون زراعتهم باستخدام العامل الأجير . كذلك يستولى كبار ومتوسطي الحائزين على كل القروض المتوسطة الأجل ( ٢ - ٤٪ من اجمالي القروض ) التي تمول شراء المواشي وتربيتها وشراء الآلات والجرارات الزراعية . وفي تحليل آخر للقروض عامي

٦٣ / ١٩٦٤ ، ٧٢ / ١٩٧٣ اتضح أن نصف التسهيلات الائتمانية تقدم للمتوسطى وكبار الحائزين الذين لا يمثلون أكثر من ١٥٪ من اجمالي المزارعين المقترضين .<sup>(٤٦)</sup> وبذلك ساعد نظام الائتمان التعاونى على عملية التراكم الرأسمالى لكبار الحائزين ، وكانت الفوائد المخفضة ، والغاء هذه الفوائد لمدة تزيد عن ست سنوات عاملا هاما في هذا المجال ، إلى جانب الامتناع عن سداد القروض انتظارا لفرصة أن تلغى الدولة الديون التعاونية المتراكمة . ففي نهاية الخطة الخمسية الأولى عام ١٩٦٥ بلغت ديون كبار الحائزين ٦٠ مليون جنيه أى حوالى ٧٥٪ من مجموع القروض الواجبة السداد وفي عام ١٩٧٤ بلغت الديون المتراكمة على هذه الفئة حوالى ١٠٠ مليون جنيه .<sup>(٤٧)</sup>

أما بالنسبة للتسويق التعاونى ، فلقد توسع نطاقه تدريجيا حتى شمل فى الستينات كل المحاصيل الرئيسية التقليدية ، ما يتم تصديره منها أو مايستهلكه السوق الداخلى وكان جوهر النظام هو التسليم الاجبارى لكل المحصول ( مثل القطن ) أو لجزء منه ( الأرز ، القمح ، البصل على سبيل المثال ) بأسعار تحددها الدولة . وهنا يمكن ان نتبين ان التعاونيات كانت تقوم اساسا بدور الوسيط - الفعال - فى جمع الضرائب غير المباشرة على المنتجات الزراعية من الفلاحين . ففي الستينات لم يكن الفلاح المصرى يحصل الا على ٧٠ - ٨٠٪ من سعر القطن المصدر ( قوب ) . وبالنسبة للارز وصلت ضرائب التصدير الى حوالى ٤٤٪ من ثمنه<sup>(٤٨)</sup> كذلك بلغ الفارق بين اسعار التسليم الاجبارية والاسعار التى تباع بها الدولة فى السوق المحلى حوالى ٢٥٪ بالنسبة لبعض المحاصيل مثل القمح ، ١٠٠٪ بالنسبة لمحاصيل اخرى مثل الأرز . لقد قدر محمود عبدالفضيل أنه ما بين عامى ١٩٦٥ ، ١٩٧٠ كانت تحويلات الفائض الزراعى لميزانية الدولة تصل الى ١٠ - ١١٪ من اجمالى الدخل الزراعى<sup>(٤٩)</sup> من خلال هذا النظام نتجت عملية تمايز أخرى بين كبار وصغار المزارعين تزايد اتجاهها فى السبعينات ، بشكل خاص . فبرغم ارتفاع اسعار التسليم الاجبارى للمنتجات الزراعية التقليدية التى ينتجها اساسا صغار المزارعين مثل القمح والارز بحوالى ٣٣ - ٤٧٪ بين عامى ١٩٧٠ ، ١٩٧٥ ، فان زيادات اسعار المنتجات غير التقليدية ذات الكثافة الرأسمالية العالية التى ينتجها كبار الحائزين مثل الفاكهة والخضر والالبان كانت اكثر حدة وبلغت فى نفس الفترة ما بين ٥٥٪ الى ١٣٨٪<sup>(٥٠)</sup> كانت النتيجة الطبيعية لاختلافات زيادات الاسعار أن يبلغ صار محل الفدان من المحاصيل غير التقليدية التى ينتجها المزارع الكبير أربع الى خمسة أمثال دخل الفدان من المحاصيل التقليدية<sup>(٥١)</sup> .

والى جانب خدمات الائتمان والتسويق فلقد ساعدت كثير من الممارسات العملية للنظام التعاونى على تفضيل متوسطى وكبار الحائزين ، مثل اقتصار بيع البذور والتقاوى المنتقاء بالأسعار الرسمية المدعمة لحائزى اكثر من ١٥ فدان ، أو اقتصار التأمين على الماشية - والذي يتيح الحصول على الاعلاف بالاسعار الرسمية - على مالكى اكثر من خمسة رؤوس (٥٢) وبالتالي فان الاستفادة الدخلية الحقيقية لصغار المزارعين من النظام التعاونى كانت بالمقارنة بما حصل عليه كبارهم محدودة للغاية . واذا كنا لايمكن أن نغفل أن خدمات التعاونيات وخاصة الائتمان والتسويق - قد ساعدت على انقاذ المزارع الصغير من استغلال المرابين والتجار فانها لم تستطع أن تقدم له بديلا فعالا يخصه بالخدمة الأقل تكلفة ويحد من عملية التميز لاغنياء الفلاحين .

١ - ٥ بعض المؤشرات الأساسية لتوزيع الدخل الزراعى :  
قد تكون اكثر الطرق سهولة ومباشرة في قياس اثار الاصلاح الزراعى

جدول ١ - ٨ تطور التوزيع الوطنى للدخل الزراعى ١٩٥٢ - ١٩٧٧

بمان السنة	اجالى الدخل الزراعى مليون جنيه	الاجور مليون جنيه	حصة الاجور في اجالى الدخل الزراعى %	اجالى عوائد التملك مليون جنيه	حصة عوائد التملك في اجالى الدخل الزراعى %
١٩٥٢	٣٥٢	٦٠	%١٧	٢٩٢	%٨٣
١٩٦٠/٥١	٤٠٥	٩٨	%٢٤,٢	٣٠٧	%٧٥,٨
١٩٦٥/٦٤	٥٢٨	١٦٦	%٣١,٤	٣٦٢	%٦٨,٦
١٩٦٧/٦٦	٦١٢	٢٠٥	%٣٣,٥	٤٠٧	%٦٦,٥
١٩٦٨/٦٧	٦٤٤	٢٠١	%٣١,٢	٤٤٣	%٦٨,٨
١٩٧٠/٦٩	٧٧٢	٢١٨	%٢٨,٢	٥٥٤	%٧١,٨
١٩٧٢	٩٣٣	٢٣٧	%٢٥,٤	٦٩٦	%٧٤,٦
١٩٧٣	١٠٦٢	٢٥٢	%٢٣,٧	٨١٠	%٧٦,٣
١٩٧٤	١٢٨٠	٢٩٨	%٢٣,٣	٩٨٢	%٧٦,٧
١٩٧٥	١٤٦٩	٤٤٩	%٣٠,٦	١٠٢٠	%٦٩,٤
١٩٧٦	١٧٤٤	٤٤٨	%٢٥,٧	١٢٩٦	%٧٤,٣
١٩٧٧	١٧٨٧	٤٥٢	%٢٥,٣	١٣٣٥	%٧٤,٧

■ اجالى الدخل الزراعى هو اجالى الناتج المحلى الزراعى بتكلفة عوامل الانتاج  
بالاتجار الجارية .

■ ■ اجالى عوائد التملك يتضمن الاجارات الزراعية

المصدر: ١ - الكتاب الاحصائى السنوى ... سنوات مختلفة

٢ - تقارير منظمة الحطة ... سنوات مختلفة

والسياسات الاقتصادية في الريف على توزيع الدخل هي تحليل التوزيع الوظيفي للدخل الزراعي على العمل ورأس المال ( الأرض ) . ويقدم الجدول ١ - ٨ عرضاً لتطور هذا التوزيع بين عامي ١٩٥٢ ، ١٩٧٧ . وتتفق بيانات الجدول في إطارها العام مع التحليل السابق لنتائج سياسات الإصلاح الزراعي . فاتجاه حصة عوائد التملك للانخفاض المستمر بين عامي ١٩٥٢ ، ١٩٦٧/٦٦ وارتفاع حصة الأجور في المقابل يرجع - إلى حد ما - لانخفاض الايجارات الزراعية نتيجة لقانون الإصلاح الأول - على الأقل في السنوات التالية لصدور القانون ، وللارتفاع النسبي في أجور عمال الزراعة منذ أوائل الستينات . إلا أن هذه البيانات لا بد وأن تعامل بقدر من الحذر ، ذلك لأن تقديرات الدخل الزراعي تستند على الأسعار الرسمية للحاصلات الزراعية والقيمة القانونية للايجار . ولا ينطبق الاثنان دائماً مع العلاقات السائدة في السوق . ولهذا فإن حصة عوائد التملك ربما تكون أكبر كثيراً في هذه الفترة عما هو وارد بالجدول . كذلك فإن تضاعف حصة الأجور بين عامي ١٩٥٢ - ١٩٦٧ لا يعتبر أمراً مؤكداً . فاحصاءات الأجور الزراعية حسبما ترد في الاحصاءات الرسمية لا تمثل الأجور المدفوعة للعمال الزراعيين فحسب .

ولكنها تمثل حصة العمل أي أجور عمال الزراعة بالإضافة إلى أجور محتسبة افتراضاً لأفراد الأسرة الذين يعملون دون أجر ، ولحائزي الأرض الذين يزرعون أراضيهم بأنفسهم<sup>(٥٣)</sup> ولقد تزايد عدد هؤلاء الآخرين على الأقل بنسبة عدد المنتفعين من توزيع أراضي الإصلاح الزراعي ( حوالي ٣١٥ ألف منتفع حتى عام ١٩٦٧ ) .

وفي الفترة التالية من عام ١٩٦٨ حتى عام ١٩٧٧ فلقد اتجهت حصة عوائد التملك للارتفاع المستمر مقابل انخفاض حصة الأجور وهو ما يتطابق مع واقع العلاقات في الريف المصري منذ أواخر الستينات ، خاصة مع استنفاد الإصلاح الزراعي لآثاره ، وارتفاع أسعار الحاصلات الزراعية ثم الزيادة القانونية للايجارات الزراعية عام ١٩٧٥ . ويأتي انخفاض حصة عوائد التملك مرة واحدة عام ١٩٧٥ كأمر لا يمكن تفسيره بشكل منطقي ، وربما يرجع لتطبيق طريقة جديدة في حصر وتقدير الدخل الزراعي .

أما الطريقة الأخرى لقياس الآثار التوزيعية للإصلاح الزراعي والسياسات الاقتصادية في الريف فهي محاولة تقدير نصيب كل فئة اجتماعية من الدخل الزراعي ومقارنة هذه الانصبة في فترات زمنية مختلفة . إلا أن هذا القياس سوف يكون عملاً بالغ الصعوبة نظراً لعدم توفر البيانات الدقيقة والحديثة عن هيكل الحيازة الزراعية ، أو عن صافي دخل الفدان ( الذي يختلف باختلاف حجم المزرعة والمحصول المزروع ) أو عن الدخول



الزراعية الأخرى ( مثل تربية المواشى والطيور أو التجارة بالمحاصيل الزراعية ) أو بسبب صعوبة تقسيم الفئات الاجتماعية الدنيا ذات الدخل المحدود ( خاصة بين عمال الزراعة وصغار الفلاحين الذين يبيعون في المعتاد قوة عملهم في المواسم الزراعية المختلفة ) .

ولقد حاول بعض الكتاب أن يقدم من خلال تجميع البيانات المتناثرة صورة للتوزيع النسبي للدخل على الطبقات الزراعية المختلفة إلا أنه قد لا يمكن الاعتماد تماما على مثل هذه المحاولات نظرا للتجاوزات الاحصائية والتقديرية في بعضها أو للتقسيم المختلف للفئات الاجتماعية والذي يدعو للتساؤل في البعض الآخر لعدم حداثتها جميعا حيث أن آخرها يعطى صورة للتوزيع عام ١٩٦٥ (٥٤) . ومع ذلك فقد تعطينا تلك المحاولات بالإضافة الى النتائج التي سبق التوصل اليها في هذا الفصل صورة عامة - وإن كانت بالضرورة غير كاملة - لاتجاهات توزيع الدخل على الفئات الاجتماعية المختلفة في الريف : يعتبر توزيع الدخل انعكاس لهيكل توزيع الملكية والحياسة الزراعية وتغير هذا الهيكل .. لقد تم في الفترة الأولى للإصلاح الزراعي ازاحة كبار الملاك ( الاقطاعيين ) من هيكل الملكية الزراعية إلا أنه قد تم احلالهم بفئة اكبر عددا من الفلاحين الاغنياء والراسماليين الزراعيين وعلى الجانب الآخر بقي الجزء الأكبر من سكان الريف في فئة الفلاحين الفقراء الذين يحوزون أقل من فدان أو فدانين أو فئة المعدمين الذين لا يملكون ولا يحوزون على وجه الإطلاق ويعتمدون على بيع قوة عملهم .

لقد انخفض النصيب المطلق والنسبي لكبار الملاك ( أكثر من ١٠٠ فدان ) الى اجمالى الدخل الزراعي بشكل كبير . وإن كان من المعتقد أنه قد عاد للارتفاع من جديد مع تزايد ملكية هذه الفئة في السبعينات إلا أنه لا يمكن أن يصل الى المستوى الذى كان عليه قبل عام ١٩٥٢ . ومن ناحية أخرى استطاع اغنياء الفلاحين ( أكثر من ٢٠ فداناً ) ومتوسطيهم ( ٥ - ٢٠ فدان ) أن يحسنوا بشكل مستمر من اجمالى انصبتهم الدخلية ومن متوسط نصيب الفرد من الدخل . كذلك فلقد ارتفع عدد الفلاحين الذين يملكون ويحوزون أقل من ٥ أفدنة ( خاصة بسبب توزيع اراضى الإصلاح ) أما دخولهم فلقد تحسنت بشكل طفيف وفى النهاية تبقى مشكلة المعدمين دون حل داخلى شامل فى الزراعة المصرية وربما نلما أمل فى الحل . ويبقى المهرب الوحيد لكثير منهم فى الهجرة الى المدينة وأخيرا لبعضهم فى الهجرة المؤقتة للخارج

## هوامش الفصل الأول

- ( ١ ) انظر على سبيل المثال :  
سيد مرعى : الاصلاح الزراعى فى مصر . القاهرة ١٩٥٧
- DOREEN WARRINER: LANDREFORM AND DEVELOPMENT  
IN THE MIDDLE EAST, LONDON, 1957.**
- GABRIEL SAAB: THE EGYPTIAN AGRARIAN REFORM 1952-  
1962 LONDON, 1967**
- ( ٢ ) قـارن SAMIR RADWAN: AGRARIAN REFORM AND RU  
RAL POVERTY, EGYPT 1952-1975, ILO, GENEVA 1977,  
G . SAAB ... OP CIT P. 28 ( ٣ )
- ( ٤ ) انظر مقال سيد مرعى THE AGRARIAN REFORM IN EGYPT  
INTERNATIONAL LABOR REVIEW VOL. L XIX, FEB, 1954 P.  
145.
- ( ٥ ) ROBERT MABRO: THE EGYPTIAN ECONOMY 1952-1970  
LONDON 1974, P 69
- الاشارة الى الصفحات فى هذا المرجع من النص الانجليزى من الترجمة العربية التى ظهرت  
عام ١٩٧٦ من الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- ( ٦ ) فوزى عبد الحميد ، المسالة الزراعية فى الدول النامية وتجربة الاصلاح الزراعى فى  
مصر - القاهرة ١٩٧٣ ص ١١٥ . وهو الكتاب الوحيد الذى يعطى ارقاما محدودة للأراضى  
التي كان يمكن الاستيلاء عليها بمقتضى هذا القانون .. وقد اعتمدت على ارقامه عبيد من  
المراجع الأخرى .
- ( ٧ ) تبلغ نسبة النيز يملكون اقل من فدان واحد داخل هذه الفئة حوالى ٨٩ ٪ .  
انظر فتحى عبد الفتاح . القرية المعاصرة بين الاصلاح والثورة ١٩٥٢ ، ١٩٧٠ القاهرة ١٩٧٥  
ص ٢٦ .
- ( ٨ ) الطليعة : افكار وملاحظات جديدة حول السياسة الزراعية ، مارس ١٩٦٨  
ص ٦٧/٦٦ .
- ( ٩ ) يقدر محمود عبد الفضيل ان فئة كبار الملاك قد باعت فى الفترة من ٥٢ الى ٦٥ حوالى  
( ٣٦٦ ) الف فدان اشترى منهم صغار الملاك ( ٢١٨ ) الف فدان ومتوسطى الملاك ( ١٤٨ )  
الف فدان .
- MOHMOUD ABDEL-FADIL: DEVELOPMENT, INCOME DIS-  
TRIBUTION AND SOCIAL CHANGE IN RURAL EGYPT 1952-  
1970, CAMBRIDGE 1975.**

( ١٠ ) وزعت حوالى ( ١٣١ ) ألف فدان من عام ١٩٥٣ حتى عام ١٩٦٥ من اراضى الهيئات والمؤسسات و اراضى طرح النهر على صغار المنتفعين . ولا يشمل هذا البيان الاراضى الموزعة بمعرفة المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى انظر الكتاب الاحصائى السنوى ١٩٧٩ ص ٦١ .

( ١١ ) فتحى عبد الفتاح : خريطة توزيع الملكية . الطليعة اكتوبر ١٩٧٢ ص ٢٢/٢٣ .

( ١٢ ) قارن فتحى عبد الفتاح « القرية المعاصرة » المرجع السابق ص ٢٦

**SAMIR RADWAN.. OP. CIT P. 81**

( ١٣ ) مجلة الطليعة : تقرير لجنة تصفية الاقطاع مارس ١٩٦٧ .

( ١٤ ) فؤاد مرسى : هذا الانفتاح الاقتصادى . القاهرة ١٩٧٦ ص ٢٧٨ .

( ١٥ ) يشير المرجع الذى استخلصت منه بيانات الجدول الى ان اجمالى المساحة المملوكة للاهالى لاتشمل مساحة الاراضى بمديرية التحرير ومحاافظات مطروح والواى الجديد وسيناء ، كما لاتشمل ايضا الاراضى المملوكة للدولة ومنها حوالى ( ٥٣١ ) ألف فدان تحت اشراف هيئة الاصلاح الزراعى .

**ANWAR ABDEL-MALEK: AEGYPTEN: MILITAER GESELLSCHAFT, FRANKFURT/MAIN, 1971, S. 119.**

**G. SAAB ... OP. CIT P. 120/121** ( ١٧ )

**EPRIME ESHAG AND M.A. KAMAL: AGRARIAN REFORM IN THE U.A.R., BULLETIN OF THE OXFORD UNIVERSITY, INSTITUTE OF ECONOMICS, VOL. 30, N. 2, MAY 1968 P. 96.**

**SAMIR RADWAN.. OP CIT, P. 27** ( ١٩ )

وذلك على اساس ان الرقم القياسى لنفقات المعيشة فى الريف قد ارتفع حسب تقديراته بنسبة ٦٥ ٪ تقريبا فى الفترة من ١٩٥٣/٥٢ الى ١٩٦٥/٦٤

( ٢٠ ) المرجع السابق ص ٢٧

**D. WARRINER.... OP. CIT P. 39** ( ٢١ ) انظر على سبيل المثال

**SAYED MAREI: UAR. OVERTURNING THE PYRAMID** ( ٢٢ )

**CERES, FAO REVIEW, VOL. 2, NO. 6, NOV., DEC. 1969, P. 50**

**EZZ-EL. DIN HAMMAM: THE** ( ٢٣ ) انظر مذكرة معهد التخطيط القومى

**REAL IMPACT OF THE AGRARIAN REFORM ON THE DISTRIBUTION OF INCOME BETWEEN LANDOWNERS AND TENANTS IN UAR, MEMO 492, 1964 P 7**

**ESHAG AND KAMAL... OP CIT P. 98** ( ٢٤ )

**M. ABDEL-FADIL .. OP. CIT P 53** ( ٢٥ )

( ٢٦ ) المرجع السابق ص ٦٤

( ٢٧ ) قارن فتحى عبد الفتاح : القرية المعاصرة .. مرجع سابق ص ٤٢

( ٢٨ ) جريدة الاهرام ١٩٧٥/٦/٢٤ .

**M. ABDEL-FADIL .. OP. CIT P. 13-14** ( ٢٩ ) قارن

- ( ٣٠ ) البنك المركزى المصرى : المجلة الاقتصادية . المجلد الثامن العدد ٣/٤ ١٩٦٨ ص ١٥١
- ( ٣١ ) حسبت بمعرفتنا عن بيانات الجدول ١ - ٤
- ( ٣٢ ) M. ABDEL-FADIL .. OP. CIT P. 17
- ( ٣٣ ) وقع عدد من الكتاب الذين قدروا اعداد المعدين في مثل هذه الاخطاء انظر على سبيل المثال .
- HASSAN RIAD: L'EGYPT NASSERIENE, PARIS 1964
- MAHMOUD HUSSEIN: CLASS CONFLICT IN EGYPT 1945-1970, NEW YORK 1973
- ( ٣٤ ) M. ABDEL-FADIL ... OP. CIT P. 41
- S. RADWAN ... OP. CIT 23
- ( ٣٥ ) يقدر روبرت مابرو معدل الهجرة السنوى من الريف الى المدينة بين عامى ٦٠ ، ٦٦ بحوالى ٢٧ ٪ من معدل الزيادة الطبيعية لسكان الريف . انظر .
- R. MABRO ... OP. CIT P 197
- I.L.O: RURAL EMPLOYMENT PROBLEM IN UAR, ( ٣٦ ) GENEVA, 1969 P. 80
- ( ٣٧ ) قدر التعداد الزراعى الرابع قوة العمل في الريف عام ١٩٦١ بحوالى ( ٥ ) مليون شخص منهم ٦٤ ٪ يعملون في اراضيهم المملوكة او المؤجرة ، ٩ ٪ عمال زراعة دائمين ٢٤ ٪ عمال موسميون وتراجيل ٣٠ ٪ بطالة . انظر : مصلحة الاحصاء والتعداد : التعداد الزراعى الرابع لعام ١٩٦١ - القاهرة ١٩٦٧ ، جدول رقم ٥٨ .
- ( ٣٨ ) من المألوف ان يعمل اصحاب الملكيات القومية وصغار الحائزين كعمال ماجورين في مواسم الحصاد . لذلك فان هناك تداخلا كبيرا بين عمال الزراعة وبين الفقراء الفلاحين انظر : فتحى عبد الفتاح : القرية المصرية : دراسة في الملكية وعلاقات الانتاج ، القاهرة ١٩٧٣ ، ص ٢١٩ .
- ( ٣٩ ) اشار قانون الاصلاح الزراعى عام ١٩٥٢ الى امكانية تاسيس هذه النقابات : الا ان تلك الامكانية قد بقيت اثني عشر عاما على الورق دون تنفيذ .
- ( ٤٠ ) فتحى عبد الفتاح : القرية المعاصرة .. مرجع سابق ص ٢٥٠/٢٥١
- ( ٤١ ) R. MABRO ... OP. CIT P. 73
- ( ٤٢ ) فوزى عبد الحميد . مرجع سابق ص ١٣٠ . انظر ايضا : عاصم الدسوقي كبار ملاك الاراضى الزراعية وبورهم في المجتمع المصرى ١٩١٤ - ١٩٥٢ القاهرة ١٩٧٥ . ص ٩٧ .
- ( ٤٣ ) كان بنك التسليف الزراعى التعاونى يقدم حتى عام ١٩٦١ تسهيلات الائتمانية مباشرة الى الفلاحين والجمعيات التعاونية . ومنذ عام ١٩٦٢ اصبحت السلفيات تقدم فقط الى الجمعيات التى توزعها بدورها على الفلاحين . وفي عام ١٩٧٦ صدر قانون بتغيير اسم البنك الى البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى ، والذي تولى منذ هذا التاريخ اقراض الفلاحين مباشرة الى جانب اقراض الجمعيات ايضا .
- ( ٤٤ ) S.RADWAN .... OP. CIT P 67
- ( ٤٥ ) R.MABRO .... OP. CIT P 77
- ( ٤٦ ) S.RADWAN .... OP. CIT P 68



- ( ٤٧ ) فؤاد مرسى . هذا الانفتاح ... مرجع سابق ص ٢٧٥/٢٧٦
- M. ABDEL-FADIL .... OP. CIT P 104 ( ٤٨ )
- IBID .. P 106 ( ٤٩ )
- ( ٥٠ ) وزارة التخطيط : تقارير متابعة الخطة .. سنوات مختلفة .
- IBRD: EGYPTIAN AGRICULTURE DEVELOPMENT. ( ٥١ )
- PROBLEMS, CONSTRAINTS AND ALTERNATIVE 1976 P. 32
- ( ٥٢ ) فؤاد مرسى .. المرجع السابق ص ٢٧٦
- M. ABDEL FADIL .. OP. CIT P. 63 ( ٥٣ ) قارن
- HASSAN RIAD: L'EGYPT ... P. 10 ( ٥٤ ) انظر
- DONALD MEAD: GROWTH AND STRUCTURAL CHANGE IN  
THE EGYPTIAN ECONOMY, ILLIONIS, 1967, PP 78
- R. MABRO .. OP. CIT .. P. 218
- M. ABDEL-FADIL .. OP. CIT P. 41
- كما يقدم سمير رضوان عرضا ناقدا لهذه المحاولات انظر
- S. RADWAN .. OP. CIT P. 33-38



## الفصل الثانى

# سياسات العمالة والأجور

## ٢ - ١ سياسات العمالة :

تتضمن مشكلة العمالة في مصر بعض الجوانب المتصلة ببعضها اتصالاً وثيقاً ، والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على توزيع الدخل .  
أولاً : ان مشكلة العمالة هي بالدرجة الأولى مشكلة هيكلية ، اذا ما نظر إليها المرء على أنها نوع من عدم التوازن بين النمو السكاني ونمو المصادر الأخرى<sup>(١)</sup> فقد أدى النمو السكاني المستمر منذ الأربعينات نتيجة التحسن العام في الخدمات الصحية وعدم نجاح برامج تنظيم الأسرة الى الزيادة المطلقة في حجم القوى البشرية القادرة على العمل Man Power أى ذلك الجزء من السكان الذى يمكن أن يساهم في النشاط الاقتصادي ، والى اعداد الافراد الداخلين في قوة العمل Labour Force أى ذلك الجزء من السكان الذى يساهم فعلاً في العمل أو يبحث عن عمل . ومع التناقص النسبى لنمو السكان منذ منتصف الستينات ( من ٢,٥٤٪ بين عامى ٦٠ ، ١٩٦٦ الى ٢,٣١٪ بين عامى ٦٦ ، ١٩٧٦ ) تزايدت نسبة القوة البشرية القادرة على العمل ( من ٦١٪ عام ١٩٦٠ الى ٦٥,٥٪ عام ١٩٧٦ ) ونسبة قوة العمل ( من ٣٠,١٪ الى ٣١,٥٪ ) .

ثانياً : لا تستطيع الزراعة المصرية لأسباب عديدة ( الحجم المحدود للمساحة المزروعة ، انخفاض الاستثمارات في الزراعة ، توقف التوسع الأفقى ، انخفاض معدلات التوسع الرأسى .... ) أن تمتص كل فائض العمل الجديد في الريف المصرى والنتيجة الطبيعية لذلك هو الانسحاب المستمر لقوة العمل من الزراعة الى الأنشطة الاقتصادية الأخرى في الريف أو الى المدن .

ثالثاً : أدت عدم قدرة القطاعات الاقتصادية الأخرى - خاصة السلعية منها - الى توفير فرص العمل الكافية للمهاجرين من الريف ولقوة العمل الجديد في المدن الى توسع ضخم للقطاع غير المنظم وللجهاز البيروقراطى . ثم أخيراً في السبعينات الى زيادة معدلات هجرة العمل الى الخارج .  
رابعاً : نتيجة للنمو السكاني المرتفع نسبياً ، وانخفاض فرص العمل المتاحة فان نسبة الاعالة ( أى النسبة بين اجمالى الافراد غير المشتغلين الذين يعتمدون على الغير في اعالتهم الى اجمالى افراد قوة العمل ) تصل



الى معدل مرتفع للغاية ففي عام ١٩٧٦ وصلت هذه النسبة الى ٢.٨٦ فرد في المتوسط ( اذا تم حساب قوة العمل على اساس اجمالي العاملين بين ١٢ و ٦٤ سنة ) او ٢.١٨ فرد في المتوسط ( اذا تم حساب كل الافراد العاملين فوق سن السادسة ) أى ان كل فرد يعمل في مصر يعول ٢.٨٦ او ٢.١٨ فردا آخر .<sup>(٧)</sup> ولهذا المتغير اهمية كبيرة نظرا لتأثيره السلبي على متوسط دخل الفرد .

خامسا : يشير هيكل العمالة حسب اقسام النشاط الاقتصادي الى ارتفاع نسبة العاملين في الزراعة الى اجمالي قوة العمل والتي بلغت ٤٥.٨٪ في المتوسط خلال السبعينات ( لقوة العمل بين ١٢ و ٦٤ عاما ) والانخفاض النسبي لاعداد العاملين في الصناعة ( ١٢.٤٪ ) والقطاعات السلعية الاخرى ( الكهرباء والتشييد ٥.٢٪ ) . ويتوزع الجزء الباقي ( ٣٦.٦٪ ) على أنشطة القطاع الثالث<sup>(٨)</sup> . ونظرا لهذا النصيب المرتفع للعمالة في الزراعة - والتي يشغل بها الجزء الاكبر لحسابه او لحساب الاسرة بوزن اجر - يشير هيكل العمالة حسب الحالة العملية للمشتغلين الى ان ٤٩.١٪ فقط من العاملين عام ١٩٧٥ يعملون بأجر<sup>(٩)</sup> وللتقسيم السابق اهمية بالغة في اطار هذا البحث نظرا لارتفاع الفروق الدخلية بين العاملين في القطاعات الاقتصادية المختلفة او حسب حالة العمل : ففي عام ١٩٧٧ على سبيل المثال بلغ متوسط اجر العاملين بصفة عامة ٢٥٦ جنيه في السنة<sup>(٥)</sup> ، وفي القطاع الزراعى لم يتجاوز هذا المتوسط ١١٠ جنيه في السنة بينما وصل في الصناعة ٤٠١ جنيه وفي قطاع الدولة - الحكومة والقطاع العام - الذى يعمل فيه جميع العاملين بأجر بلغ هذا المتوسط ٥٢٤ جنيه في السنة وفي القطاع الخاص الذى يعمل فيه غالبية المشتغلين لحسابهم او لحساب الاسرة ١٥٤ جنيه فقط<sup>(٦)</sup> .

سادسا : إن سياسة العمالة في مصر هي سياسة تحدد الدولة وحدها حتى الان إطارها العام . ويرجع ذلك بالدرجة الاولى الى حقيقة أن الدولة مازالت هي المستثمر الاساسى واكبر صاحب عمل في القطاع الحديث بالاضافة الى امتلاكها لجهاز حكومى ممتد وهائل يمكن أن يعتبر مخزنا للعمالة لمن لا عمل له . وسوف نحاول في الصفحات التالية أن نتناول بالتحليل بعض الجوانب التى أشرنا اليها حتى يمكن بشكل عام تقييم سياسات العمالة .

٢ - ١ - ١ العمالة في الزراعة :

تشير الاحصاءات الرسمية للعمالة في الزراعة الى ارتفاع بطيء لاعداد العاملين خلال الستينات والى ثبات نسبي خلال السبعينات . ففي الفترة بين عامى ٦٠ / ٦١ ٧٠ / ٦٩ اضيف الى سوق العمل الزراعى ٤٤٨ الف مشتغل جديد لتزيد بذلك اعداد العاملين ( بين ٦٤،١٢ عاما ) من ٣.٦

مليون الى ٤.٠٤٨ مليون مشغل أى بنسبة قدرها ١٢.٤ / لكل الفترة أو ١.٣ / سنويا<sup>(٧)</sup> وفى عام ١٩٧٧ وصل عدد العاملين فى الزراعة الى ٤.١٠٤ مليون مشغل ، بزيادة قدرها ٥٦ الف مشغل خلال سبع سنوات أى بنسبة ١.٤ / فقط خلال كل الفترة . وفى الفترتين المشار اليهما كانت نسبة نمو العمالة فى الزراعة تقل بكثير عن نسبة نمو العمالة فى القطاعات الأخرى وفى الاقتصاد القومى ككل ( بلغت هذه النسبة على مستوى الاقتصاد ككل ٢.٧ / سنويا فى الفترة الأولى ، ٢.١٥ / سنويا فى الفترة الثانية )  
يطرح ذلك عددا من الاسئلة المتعلقة بعضها البعض لماذا لا تستطيع الزراعة المصرية أن تقدم فرص عمل أوسع ؟ وإلى أين ينسحب الأفراد فى سن العمل الذين لا يجدون عملا فى الزراعة ؟ وماذا قدمت السياسات العمالة لحل هاتين المشكلتين ؟

يعتبر ضيق المساحة المزروعة والتي لا تتجاوز ستة ملايين فدان ( أى أقل قليلا من ٢.٥ من اجمالى مساحة الاراضى المصرية ) أحد العوائق الرئيسية أمام اضافة فرص عمل جديدة للعمالة الزراعية وربما يمثل ذلك مأزق الزراعة المصرية بصفة عامة لقد كان استصلاح الاراضى البور والاراضى الصحراوية وتوسيع رقعة الاراضى المحصولية عن طريق الري الدائم أحد اهداف السياسة الزراعية فى الخمسينات ثم بعد ذلك فى الستينات كعائد مباشر للسد العالى . وفى الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٧١ تم استصلاح ٩١٢ الف فدان جديد اوجدت بالاضافة الى بعض المشروعات الكبرى كالسد العالى - نحو ٣٠٠ الف فرصة عمل مؤقتة الا أن المساحة المستصلحة بقيت أقل كثيرا من المستهدف ( ١.٢ مليون فدان كعائد مباشر للسد العالى فقط ) كما أفقد زحف العمران الزراعة المصرية أكثر من ٤٠٠ الف فدان أخرى من الاراضى الجيدة<sup>(٨)</sup> وما بين عامى ١٩٧١ ، ١٩٧٨ لم يتم استصلاح سوى ٢٥ الف فدان<sup>(٩)</sup> . وتعتبر اتجاهات التركيز فى الحياة الزراعية عائقا آخر أمام خلق فرص عمل جديدة . فمثل هذه الاتجاهات تميل بالدرجة الأولى لاحتلال طرق استخدام رأس المال المكثف ( الآلات - بعض المحاصيل الزراعية كالخضر والفاكهة ) التى تحقق تعظيما لربح كبار الحائزين محل طرق العمالة المكثفة وازاء الهيكل الازنواجى للحياة الزراعية فى مصر لا يعنى ذلك تقدما أو تحديثا فنيا بقدر ما يعنى تعميق هذا الهيكل ذاته ، وانسحاب مستمر للعمالة من الزراعة إن استخدام الطرق الفنية

---

★ يعتبر هيكل الحياة هيكل ازنواجى لانه يشتمل على المزارع الرأسمالية الكبيرة التى يعمل فيها الاجراء الى جانب اغلبية من المزارع لأسرية الصغيرة الحجم .

الحديثة والآلات في الزراعة المصرية . اذا لم يطبق على كل المساحة المزروعة ولصالح صغار المزارعين قبل غيرهم . اذا لم يساعد على خلق فرص عمل جديدة للمعدين من خلال الانشاءات الضرورية المكملة كالهيكل الاساسى ومستروعات الري والصرف . واذا لم يتم تدريجيا خلال برنامج تنمية لكل اوجة الحياة في الريف ( بمعنى تشجيع الصناعات الصغيرة المرتبطة بالزراعة والقضاء على الامية واثارة الريف وبناء السكن الملائم وتعميم الخدمات الضرورية على سبيل المثال لا الحصر ) فلن يؤدي الا الى تضيق حجم فرص العمل والى الاضرار بمن هم مضرورين بالفعل والى مزيد من تميز الصفوة الريفية المميزة

العامل الثالث والذي ظهر بصفة خاصة في السبعينات هو الانخفاض الدائم للاستثمارات في القطاع الزراعى . فلقد تناقصت نسبة مساهمة الاستثمارات من متوسط قدره ١٧٪ الى ٢٠٪ من اجمالى الاستثمارات خلال الستينات الى نسبة تراوحت ما بين ٧٪ الى ١٢٪ خلال السبعينات فاذا ما عرفنا ان الدولة كانت ومازالت هى المستثمر الاساسى في القطاع الزراعى ( ما بين ٩٠ الى ٩٥٪ من اجمالى الاستثمارات في الزراعة ) رغم ان بصيبتها من الناتج الزراعى لا يزيد عن ٢٪ من اجمالى هذا الناتج<sup>(١٠)</sup> فمعنى هذا ان استثماراتنا توجه اساسا الى التوسع الافقى والى الهيكل الاساسى اى في اوجه الانفاق التى تتطلب عمالة مكثفة فنقص الاستثمارات اذا في هذا القطاع يعنى بالدرجة الاولى تراجع فرص العمل لجديدة

وقد يكون من الضرورى ان نسأل ايضا عما اذا كان هناك فائض عمالة في الزراعة المصرية يحول دون خلق فرص تشغيل جديدة غير انه لا توجد تقديرات يمكن الوثوق بها تماما لارقام البطالة الكاملة فالاحصاءات المصرية تشير الى نسبة بطالة في الريف ( الزراعة والقطاعات الاخرى ) لا تزيد عن ١٪ في الاعوام ٧٥،٧٤،٦٦ .<sup>(١١)</sup> ومثل هذه النسبة المنخفضة قد تكون دليلا على نوعية الاحصاءات اكثر مما هى دليل على الموضوع الذى يتم احصائه ففي الريف لا توجد مكاتب لتسجيل البطالة ، وبالتالي فالاحصاء يتم في المقام الاول عن طريق ابحاث العمالة بالعينة . بكل الانحرافات الاحصائية الممكنة لاي بحث بالعينة خاصة في ريف دولة نامية . اما عن تقديرات البطالة المقنعة فيذهب فيها الكثيرون مذاهب شتى فلقد توصل البعض الى ان البطالة المقنعة كانت تسود في الستينات في كل الحيازات التى تقل عن فدان والى جد ما في الحيازات من ١ - ٥ افدنه . وقدرها بحوالى ٦٠٪ من قوة العمل<sup>(١٢)</sup> وعلى عكس ذلك يعتقد البعض الآخر

بأن البطالة المقنعة يمكن فقط أن توجد عندما تكون الانتاجية الحدية للعمل  
ساوى صفر . وهو ما لم يوجد في الزراعة المصرية حيث زادت الانتاجية  
الحدية دائما عن الصفر .<sup>(١٣)</sup> ويمكن أن نقول بحق بأن حائزي الارض  
الزراعية يستهدفون تعظيم عائد وريع الارض وهم بالتالى لا يشتركون قوة  
العمل التى لا تساعد على ذلك بمعنى أن تشغيلهم لعمالة جديدة تعتمد على  
مدى الانتاجية الحدية لهذه العمالة الجديدة . أما صغار الحائزين الذين  
تفيض قوة عملهم عن احتياجات القراريط التى يحوزونها فسوف يعرضون  
في مواسم الزراعة قوة عملهم للبيع .

على أن انتفاء وجود البطالة المقنعة بهذا المعنى الصيق لا يعنى عدم وجود  
فائض عمالة في الريف . فهذا الفائض قد يتخذ شكلا آخر من أشكال عدم  
التشغيل الكامل مثل العمالة الموسمية والمؤقتة . لقد قدر هانسن ومرزوق  
هذا الفائض بحوالى ٢٥٪ من اجمالى العمالة في الريف خلال  
الستينات .<sup>(١٤)</sup> وتقدم الاحصاءات الرسمية في السبعينات صورة مقاربة  
للتأية فهى تقدر البطالة عام ١٩٧٤ بحوالى ٢٣٪<sup>(١٥)</sup> وربما يعطى ذلك  
بعض الدلائل على عدم قدرة الزراعة على تشغيل اعداد اكبر من قوة العمل .  
خاصة مع غياب سياسة عمالة نشطة .

في هذا النظام الزراعى ينسحب فائض العمل إما الى القطاعات  
الاقتصادية الأخرى في الريف أو يهاجر الى المدن

أما عن تحول قوة العمل من الزراعة الى القطاعات الاقتصادية الأخرى  
في الريف فهو لا يمثل - لأسباب عديدة - ثقلا كبيرا حتى الآن . فالقطاعات  
غير الزراعية في الريف مازالت صغيرة نسبيا ولا تستطيع أن تقدم فرص  
عمل واسعة . لقد اشارت نتائج تعداد السكان عام ١٩٦٠ الى أن حوالى  
١٩٪ من قوة العمل الريفية تعمل في القطاعات غير الزراعية . وفي تعداد  
١٩٦٦ وصلت النسبة الى ٢١.٢٪ . وفي بحث العمالة بالعينة عام ١٩٧٥  
ارتفعت هذه النسبة الى حوالى ٢٣٪<sup>(١٦)</sup> . إلا أننا نعتقد أن تلك النسب مبالغ  
فيها الى حد كبير ، وربما تتضمن حسابات مرتوجة . ذلك لأنه من المعتاد  
أن يزاوئ كثير من صغار المزارعين بعض الأعمال الجانبية الأخرى خاصة  
في قطاع الخدمات . لقد قدرت منظمة الفاو - كما سبق الإشارة الى ذلك -  
قوة العمل غير الزراعية في الريف خلال الستينات بحوالى ١٥٪ من اجمالى  
قوة العمل . وربما ترتفع هذه النسبة خلال السبعينات الى حوالى ١٧٪ وهو  
ما قد لا يبعد كثيرا عن الحقيقة ففي مصر كما في عدد من الدول النامية ،  
تتضافر الكثير من العوامل ضد التنمية السريعة للريف . السياسات  
الاقتصادية للدولة . اهتمامات الصفوة الحاكمة . رغبة الصناعة والخدمات ،  
الجديدة في القطاع الحديث للتركز في المدن الرئيسية<sup>(١٧)</sup> . وربما تعطى الفروق



المادية والثقافية الهائلة بين القرى والمدن الصغيرة من ناحية وبين المراكز الرئيسية كالقاهرة والاسكندرية من ناحية أخرى دلائل كافية على السياسات والاهتمامات التي تعمل ضد تنمية الريف وربما تكفى الإشارة الى حالة الاسكان الزيفى والامداد بالمياه النقية والاضاءة بالكهرباء . بالاضافة الى تركيز منشآت القطاع الحديث في الحضر ، هذا اذا ما تفاضينا عن الحالة المزرية للهيكل الاساسى في الريف والرعاية الصحية والتعليمية وغياب اى نشاطات ثقافية ... الخ<sup>(١٨)</sup> وهو ما يؤدى في النهاية الى تحديد حجم القطاعات غير الزراعية وعدم قدرتها على استيعاب فائض العمل ثم الى رفع معدلات الهجرة من الريف الى المدن .

وتشير تعدادات السكان الى حركة الهجرة الداخلية الضخمة والمستمرة في مصر خلال الاربعين سنة الأخيرة على الاقل ، والتي تميزت في بعض الفترات بمعدلات عالية . فلقد بلغ معدل الهجرة من الريف الى المدينة كنسبة مئوية من الزيادة الطبيعية لسكان الريف ٤٤,٥٪ للفترة ١٩٣٧ - ١٩٤٧ ، ٢٢٪ للفترة ١٩٤٧ - ١٩٦٠ ، ٢٧٪ للفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ ، ٤٠٪ للفترة ١٩٦٦ - ١٩٧٦<sup>(١٩)</sup> ولقد تميزت الفترة الثانية فقط بين عامى ١٩٤٧ - ١٩٦٠ بمعدل منخفض نسبيا للهجرة ، وهو ما قد يمكن ارجاعه الى فترة الانتعاش القصيرة في اوائل الخمسينات مع ارتفاع اسعار القطن اثناء حرب كوريا ، ثم الى الآثار التوزيعية للاصلاح الزراعى الاول .

وغالبا ما تفسر حركة الهجرة الداخلية بما يمكن ان يسمى بعوامل جذب المدن وعوامل الطرد في الريف<sup>(٢٠)</sup> فاذا ما طبقنا هذه المحددات على الهجرة في مصر يمكن أن نفرق بين تيارين أساسيين الاول والذي تحدده عوامل جذب المدن ويتضمن مهاجري الريف الذين ينتقلون لاستكمال تعليمهم ويفضلون عدم العودة والبقاء في المدن التي تقدم فرص صعود وظيفى أعلى . ثم هؤلاء الذين يرفضون بعد تأدية الخدمة العسكرية الرجوع الى قراهم أملا في فرص حياة أفضل في المدينة . وعادة ماتلعب العوامل الاقتصادية مثل فروق الاجور وفرص العمل الاوسع دورها في هذا التيار . إلا أنه غالبا مانجد الى جانبها بواعث أخرى مثل الهرب من التقاليد الاجتماعية أو نمط الحياة الرتيب في الريف أو الرغبة في التمتع بالخدمات العامة والثقافية الافضل في المدينة . أما التيار الثانى الذى يحتوى العدد الأكبر من المهاجرين فتحده عوامل الطرد من الريف ، ويتضمن المعدمين والعاطلين وفقراء الفلاحين اى أصحاب الدخول الدنيا في الريف . لقد أشارت احدى الدراسات التي اجرتها منظمة العمل الدولية بالاشتراك مع المعهد القومى للتخطيط أن الجزء الأكبر

من المهاجرين يأتي أساسا من هذه الأسر الفقيرة : ٢٦٪ من المهاجرين من أسر دخلها أقل من ٥٠ جنيها في السنة ، ٤٠٪ من أسر دخلها ٥٠ - ٧٥ جنيها ، ٢٢٪ من أسر دخلها ٧٥ - ١٠٠ جنيها (٢١) وكان على رأس العوامل التي دفعت للهجرة انعدام ملكية الأرض ( ٨٦٪ من المهاجرين ) أو الرغبة في دخل مستقل ( ٦٥٪ ) أو عدم وجود أراضي يمكن استئجارها ( ٥٣٪ ) (٢٢) ومع تزايد أعداد قوة العمل غير الممكن استيعابها بصفة عامة والمعدمين بصفة خاصة خلال السبعينات يمكن القول بأن عوامل الطرد مازالت هي المحدد الأساسي للهجرة من الريف .

فإذا ما وصل المهاجر ، وهو يفتقد بطبيعة الحال لخبرة العمل اللازمة مع عدم قدرته على التكيف السريع مع البيئة الجديدة وتنظم العمل المختلفة بها ، فسوف يبحث أولا على امكانية اشتغال في القطاع غير المنظم ، حتى يجد الفرصة ، أو لايجدها على وجه الاطلاق للعمل في القطاع الحديث .. وتساعد مرونة العمل في القطاع غير المنظم على توسيع هذا القطاع من ناحية وعلى استمرار عملية الهجرة من الناحية الاخرى ونقص هذا لمرونة أو سهولة العمل في القطاع غير المنظم ( خاصة في ميدان الخدمات عنه في الاعمال الانتاجية ) سهولة خلق أو مزاولة عمل دون شروط خبرة سابقة مسيح احذية ، غسيل سيارات ، نقل القمامة أو فرزها ، أعمال الباعة المتجولين ومثل ذلك من الاعمال التي غالبا ماتكون في البداية غير مطلوبة ولكنها تصبح مع الوقت ضرورية لسكان المدن الكسالى . تلك الأعمال هي مجرد أنشطة لاتنتج من الناحية الاقتصادية دخلا ، ولكنها حيلة لتحويل الدخل من فرد لآخر . ومع ذلك فهي تلعب دورا هاما في ضمان فرص البقاء على الحياة للعاملين في هذا القطاع .

٢ - ١ - ٢ العمالة في القطاعات غير الزراعية :  
يوضح الجدول ٢ - ١ تطور العمالة في القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الستينات والسبعينات . وتستند بيانات الجدول الى تقديرات وزارة التخطيط لقوة العمل بين ١٢ ، ٦٤ سنة وهو ما يختلف الى حد كبير عن عدد السكان نوى النشاط الاقتصادي للأفراد ٦ سنوات فأكثر التي تظهرها تعدادات السكان ولبيان أهمية هذا الفرق فلقد كانت أعداد قوة العمل حسب تقديرات التخطيط عام ١٩٧٦ حوالي ٩ , ٥ مليون شخص فقط بينما أظهر النتائج الأولية لتعداد السكان في نفس العام أن عدد الاشخاص نوى النشاط الاقتصادي ( ٦ سنوات فأكثر ) قد بلغ ١١ , ٥ مليون أي بفارق ٢ مليون فرد ( هم عدد الاطفال أقل من ١٢ سنة وكبار السن الذين يعملون الى جانب اعداد المتعطلين ) . الا أننا سوف نقتصر هنا على بيانات التخطيط نظر لأنه لم يتوفر لدينا الاحصاء التفصيلي لقوة العمل حسب تعداد السكان

جدول ٢ - ١ تطور العمالة في القطاعات الاقتصادية المختلفة ٦٠/٥٩ - ١٩٧٧  
الاعداد بالمليون

السنة القطاع	١٩٦٠/٥٩	١٩٦٥/٦٤	١٩٧٠ / ٦٩	١٩٧٣	١٩٧٧
الزراعة الصناعة والتعدين والسبترول الكهرباء التشبيد	٣,٢٤٥ ٦٠٢ ٠١٢ ١٨٥	٣,٧٥١ ٨٢٥ ٠١٨ ٣٤٥	٤,٠٤٨ ٩١٦ ٠٢٣ ٣٨٨	٤,١٦٤ ١,١١٣ ٠٣٥ ٣٠٢	٤,١٠٤ ١,٢٤٥ ٠٥٤ ٤٥٧
اجمالي القطاعات الخدمية	٤,٠٤٤	٤,٩٣٩	٥,٣٧٥	٥,٦١٤	٥,٨٦٠
النقل التجارة والمال الاسكان الخدمات والمرافق العامية	٢١٨ ٦٣٦ ٠١٦ ١,٠٩٢	٢٨٤ ٧٣٠ ٠٢١ ١,٤٠٠	٣٧٤ ٨٠٢ ١٣٦ ١,٦١٥	٤٠٢ ٨٦٤ ١٣٨ ١,٨٤٢	٤٤٤ ١,٠٥١ ١٤٥ ٢,٨١٩
اجمالي القطاعات الخدمية	١,٩٦٢	٢,٤٣٥	٢,٩٠٠	٣,٢٤٦	٣,٨٥٩
اجمالي العمالة	٦,٠٠٦	٧,٣٧٤	٨,٢٧٥	٨,٨٦٠	٩,٧١٩

أنصبة القطاعات (نسب مئوية)

الزراعة الصناعة/التعدين البتترول/الكهرباء التشبيد القطاع الثالث	٥٤ ١٠,٢ ٣,١ ٣٢,٧	٥٠,١ ١١,٤ ٤,٧ ٣٣	٤٨,١ ١١,٤ ٤,٧ ٣٥	٤٧ ١٣ ٣,٤ ٣٦,٦	٤٢,٢ ١٣,٤ ٤,٧ ٣٩,٧
اجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : الكتاب الاحصائي السنوي سنوات مختلفة

الآخر . وكما يبين الجدول فلقد تزايدت العمالة في الفترة الأولى ٦٠/٥٩ الى ٦٥/٦٤ ( الخطة الخمسية الأولى ) بشكل يستحق الاعتبار وسجلت نموا سنويا قدره ٢.٤٪ في المتوسط أى بمعدل أعلى من النمو السكاني الا أن ذلك لم يستمر في الفترات التالية وانخفضت نسبة الزيادة في العمالة الى ٢.٣٪ في الفترة الثانية حتى عام ٧٠/٦٩ و ٢٪ حتى عام ١٩٧٣ ثم ٢.٣٪ في الرابعة حتى عام ١٩٧٧ .

لقد تضاعفت أعداد العمالة في الصناعة خلال الفترة كلها بمعدل نمو سنوي قدره ٤.٣٪ في الستينات ويصل الى ٦.٥٪ خلال فترة الخطة الخمسية وينخفض الى ٢.١٪ في النصف الثانى من الستينات ، ٤.١٪ في السبعينات . الا أنه لا يجب النظر الى نمو العمالة في الصناعة على أنه نتيجة لنمو حقيقى أو لتزايد في معدلات الاستثمار فقط فجزء من هذا المعدل العالى يرجع بشكل خاص لسياسات العمالة التى طبقت منذ أوائل الستينات عندما أجبرت الدولة شركات القطاع العام على تشغيل أعداد تزيد عن احتياجاتها الفعلية (٢٣) وجزء آخر هو من نتائج قانون تخفيض ساعات العمل الاسبوعية عام ١٩٦١ من ٤٨ ساعة الى ٤٢ ساعة .

ورغم ذلك فلقد كان النمو المطلق لأعداد العمالة في الصناعة خلال السبعة عشر عاما موضع البحث ( ٦٤٣ ألف عامل ) أقل من نمو العمالة في الزراعة وأقل كثيرا من نموها في القطاع الثالث خاصة قطاع الخدمات فيه . وإذا كان من الممكن تبرير ذلك الى حد ما بصغر حجم القطاع الصناعى نسبيا حيث لم يزد نصيبه عام ٦٠/٥٩ عن ٢.١٠٪ من اجمالى العمالة ، الا أن السبب الرئيسى يكمن في سياسات التصنيع المطبقة والتى شجعت واستخدمت الطرق الفنية ذات الكثافة الرأسمالية العالية على حساب الطرق ذات الكثافة العمالية العالية ، وعلى حساب الصناعات الصغيرة والمتوسطة التى يمكن أن تستوعب أعداد أكبر من العمالة بنفس معدلات الاستثمار . ولقد تزايد تأكيد هذه السياسات في السبعينات عنها خلال الستينات . لقد ارتفع معدل الاستثمار الجديد للعامل الواحد من ١٠٠ ( رقم قياسي ) عام ٦١/٦٠ الى ١٧٠ عام ٧٠/٦٩ ، ٢١٢ عام ٧٣ ثم ٤٤٢ عام ١٩٧٧ أى حوالى اربع مرات ونصف خلال سبعة عشر عاما (٢٤) وهو ما لا يمكن تفسيره فقط بارتفاع معدلات التضخم العالمية أو الداخلية وانما هو أيضا نتيجة لاختيار طرق الانتاج الباهظة التكاليف بالفعل .. ان استمرار مثل هذا الاتجاه في بلد كمصر ، يندرج فيه رأس المال وتندرج فيه المصادر الطبيعية ، بينما العمل هو عامل الانتاج الوحيد المتواجد بشكل وافر ، لايعنى مجرد



تخصيص غير رشيد للموارد بقدر ما يعنى أيضا سد الطريق على العمالة الانتاجية وتزايد نسب البطالة ، الى جانب نتائج السلبية على توزيع الدخل : فتزايد معامل كثافة رأس المال ( أو معدلات الاستثمار للعامل الواحد ) نتيجة لاستخدام الطرق الفنية ذات الكثافة الرأسمالية العالية يؤدي الى خفض نسبة تكاليف الاجور الى اجمالي تكلفة الوحدة المنتجة ، وهو ما يمكن من رفع الاجور في الوحدات الصناعية التي تستخدم تلك الطرق الفنية بمعدلات أعلى من معدلات ارتفاعها في القطاعات الاقتصادية الاخرى . والنتيجة في النهاية هو نوع من التمايز الذي تتزايد حسدته مع الوقت بين دخول العاملين في هذه الوحدات وبين دخول العاملين في القطاعات الاخرى

ولقد استحوذ القطاع الثالث ( القطاعات الخدمية ) على الجزء الاكبر من نمو العمالة . فخلال الفترة كلها استخدم هذا القطاع ٥١٪ من اجمالي العمالة الجديدة ، ومن عام ٧٠/٦٩ حتى عام ١٩٧٧ حوالى ٦٦٪ . ولذلك فقد ارتفعت نسبة العمالة في القطاع الثالث ٣٢,٧٪ من اجمالي العمالة عام ٦٠/٥٩ الى ٣٩,٧٪ عام ١٩٧٧ بل يمكن القول بأن بيانات الجدول تظهر العمالة في هذا القطاع بأقل من حقيقتها ، لان الاحصاءات الرسمية لا تتضمن سوى العمالة المدنية وتستبعد القوات المسلحة التي توسعت بشكل خاص بعد عام ١٩٦٧ كما أنها تتضمن تقديرا عاما للقطاع غير المنظم الذي لا يمكن بسهولة حصر اعداد العاملين فيه .

ولقد استوعبت العمالة الحكومية جزءا هاما من فرص التشغيل الجديدة خلال الفترة كلها . وارتفع عدد العاملين في الجهاز البيروقراطي - بخلاف الجيش - من ٧٧٠ ألف عام ١٩٦٠ الى ١,٠٣٥ مليون عام ٦٧/٦٦ ، ١,٩١١ مليون عام ١٩٧٧ (٢٥) . أى أن الحكومة قد خلقت ٣٠,٧٪ من فرص العمل الجديدة ليرتفع بذلك نصيبها من اجمالي العمالة من ١٢,٨٪ في بداية الفترة الى ١٩,٧٪ في نهايتها . وقد يكون من الصعب تصديق التبريرات المختلفة التي ترى أن هذا الانفجار الضخم للعمالة الحكومية كان نتيجة طبيعية لتوسع نطاق الخدمات التعليمية والصحية والخدمات العامة الاخرى (٢٦) . والاقرب الى المنطق أن جزءا كبيرا منه كان نتيجة لسياسات العمالة الحكومية في استيعاب البطالة السافرة بالمدن وخاصة بين المتعلمين الذين زادت اعدادهم في هذه الفترة . بمعنى أن جزءا كبيرا من العمالة الحكومية كان وما يزال مبررا لدفع اعانة اجتماعية لهؤلاء الذين تهددهم البطالة .

وقد لا يستطيع المرء أن يقدم اعتراضا على هذا الجانب الاجتماعي لسياسات التشغيل . فالعمل هو احتياج اساسي للانسان ، وهو ضمان ضد

البطالة أو ضد الاعتماد على قوة انتاجية أخرى ، بل ربما هو العامل الأهم في خلق الاحساس الانساني بالذات كما أن العمل في الحكومة يعنى ضمان الحصول على دخل ثابت ومستمر طالما لا توجد شبكة ضمان اجتماعي شامل ، ولا توجد امكانية عمل في القطاعات الاقتصادية الأخرى أى ان سياسات العمالة الحكومية هذه تعنى تحسنا مستمرا للتفاوت في توزيع الدخل

الا أن سياسات التشغيل الواسع في القطاعات غير السلعية وفي اعمال بالضرورة غير انتاجية - لخلقها بطالة مقنعة - لها من الناحية الأخرى عباؤها الاقتصادية : تزايد الاستهلاك العام على حساب الاستثمار العجز الدائم في الميزانية ، ثم تعطيل للعمل الانتاجي ذاته من خلال تشغيل من لا احتياج حقيقي له .

وربما تكون البدائل السريعة لسياسات التشغيل الحكومي - دونما التعرض للمتاعب الاجتماعية أو الاضطرابات السياسية - أمر محدود سلفا خاصة في بلد تندر فيه الموارد كمصر . الا أنه كان يمكن أن تتم بعض المحاولات لاستخدام هذا الجيش الجرار من العمالة في بعض الخدمات الانتاجية الضرورية التي يوجد بها نقص ملحوظ مثل الخدمات التعليمية أو التي لا توجد على وجه الاطلاق مثل برامج التنمية الريفية أو برامج محو الأمية على سبيل المثال

تبقى مسألة أخيرة ينبغي الإشارة اليها ، وهي اذا ما كانت سياسات العمالة قد استطاعت أن تستوعب القوة البشرية القادرة على العمل في المدن ، أى حل مشكلة البطالة في المدن - لقد أشارت أبحاث العمالة بالعينة الى نسبة بطالة في الحضر خلال الستينات بلغت ٣,٤٪ في المتوسط ، ارتفعت عام ١٩٧٤ الى ٤,١٪ ، عام ١٩٧٥ الى ٤,٤٪ (٢٧) كما أن هناك مصادر أخرى تقدرها بشكل اعلى ٩,٢٪ عام ٧٤ ، ٧,٦٪ عام ١٩٧٥ من اجمالى قوة العمل في الريف والمدينة (٢٨) الا أنه قد ينبغي النظر الى هذه الأرقام بكثير من التحفظ فهي اما تعتمد على أبحاث بالعينة بكل احتمالات الخطأ فيها أو الى تقديرات عامة . كذلك فإن مفهوم البطالة الكاملة لن يعنى الكثير لغير العاملين في القطاع الحديث ، طالما توجد فرص عمل مؤقتة في القطاع غير المنظم - ان الأهم من ذلك - وهو ما يصعب تحديده تماما - هي اشكال التشغيل غير الكامل البطالة المقنعة خاصة في القطاع الحكومي ، ثم الاعمال المؤقتة والموسمية في القطاعات الأخرى

## ٢ - ١ - ٣ هجرة العمالة :

تطورت في السنوات الأخيرة معدلات هجرة العمل الى الخارج - خاصة للدول العربية المنتجة للبترول - لتصبح احد الظواهر الأساسية لمشكلة

التشغيل أو بمعنى أصبح لعجز سياسات التشغيل في مصر . ولا تنكر الجهات الرسمية للدولة تأييدها لهجرة العمالة على أمل أن يتم عن طريقها تقليل فائض قوة العمل والاستفادة من التحويلات النقدية وغير النقدية من مدخرات العاملين في الخارج .

ولا تعتبر هذه الظاهرة - على أية حال - جديدة تماما . فلقد بدأت هجرة العقول خاصة العلماء والاطباء والمهندسين والاقتصاديين وغيرهم للدول الصناعية منذ أوائل الستينات بشكل خاص . الى جانب ذلك كان هناك نوع دائم من الالتزام المصري بإرسال البعثات التعليمية وإرسال الخبراء في الفروع المختلفة الى كثير من الدول العربية والافريقية الا أن اعداد المصريين العاملين في الخارج - بما فيهم المهاجرين نهائيا قد بقي حتى نهاية الستينات - في نطاق ضيق نسبيا ، بسبب القيود المفروضة على هجرة أو سفر بعض التخصصات والخبرات . ولا يوجد بشكل عام تقديرات محدودة لاعداد العمالة المصرية المهاجرة خلال الستينات ، الا أنه يمكن الاستدلال بشكل ماعلى صغر حجمها نسبيا بمقارنة تحويلاتهم التي تراوحت بين ٨ الى ١٠ مليون دولار سنويا في الستينات بتحويلاتهم التي وصلت عام ١٩٧٥ الى حوالي ٣٦٦ مليون دولار (٢٩) .

ولقد تزايدت موجات الهجرة على مرحلتين أساسيتين : الاولى في نهاية الستينات وأوائل السبعينات عندما احتاجت ليبيا الى كما أكبر من العمالة المصرية والثانية بعد حرب اكتوبر ٧٣ عندما استطاعت اقتصاديات الدول العربية المنتجة للبتترول تشغيل اعداد واسعة من العمالة .

ومع الاتساع السريع في نطاق الهجرة وصل عدد المصريين في الخارج حسب تعداد السكان الاخير عام ١٩٧٦ حوالي ١,٤٣ مليون ( ٣,٧٪ من عدد السكان ) ، منهم حسب تقديرات وزارة العمل ٦٤٠ ألف عامل ( حوالي ٦,٧٪ من اجمالي العمالة المصرية في نفس العام ) (٣٠) وتميل هجرة العمالة لان تكون اساسا هجرة انتقائية بمعنى سحبها لقوى العمل المؤهلة من السوق الداخلى أو تركيزها على بعض قطاعات العمالة الفنية بما لذلك من اثره السلبي على الاقتصاد القومى : فمن ناحية يقل عرض العمل في بعض المهن المطلوبة مثل الاطباء والمهندسين أو العمالة الفنية في قطاع التشييد ( تقدر وزارة العمل عام ٧٦ أن حوالي ٢٠٠ ألف عامل من قطاع التشييد يعملون في الخارج أى حوالي ٤٢٪ من عدد العاملين في هذا القطاع في نفس السنة ) (٣١) وهو ما يؤدي الى ارتفاع الاجور المدفوعة لهذه المهن . ومن ناحية أخرى لا تمتص الهجرة اعداد ذات بال من العمالة غير المدربة ، التي يتزايد فائض المعروض منها مع تزايد النمو السكاني وتزايد النزوح من

الريف للمدينة . وبالتالي فهي لاتستطيع الحصول الا على اجر منخفض نسبيا لقوة عملها . وبذلك تبقى مشكلة فائض العمالة الاجمالي دونما حل يذكر ويظهر الى جانبها ندرة في قوة العمالة الفنية وتزايد لحدة الفرق الدخلىة.

اما الهدف الثانى المرجو من هجرة العمالة . وهو احتمالات تزايد المدخرات المحولة فلقد تحقق بشكل نسبى . لقد تزايدت تحويلات المصريين بالخارج من ٨١ مليون دولار عام ١٩٧٢ الى ٣٦٦ مليون دولار عام ١٩٧٥<sup>(٢٢)</sup> والى ٢٨٩ مليون جنيه عام ١٩٧٦ ، ٤٥٩ مليون جنيه عام ١٩٧٧<sup>(٢٣)</sup> الا ان نسبة التحويلات النقدية من هذه المبالغ قد تناقصت بشكل سريع من ٦٧٪ عام ١٩٧٥ الى ٤٢٪ فقط عام ١٩٧٧ . ويذهب الجزء الباقي من التحويلات الى تمويل الاستيراد بدون تحويل عملة للقطاع الخاص ، وهو ما يحقق سعرا اعلى للمدخر المصرى فى الخارج عما يحققه التحويل النقدى .

إلا ان الواردات التى تأتى عن هذا الطريق تتركز اساسا فى السلع الكمالية والاستهلاكية بسبب احتمالات الربح المرتفع عند اعادة بيعها فى السوق المحلى . وقد بلغت نسبتها عام ٧٦ الى اجمالى السلع التى تأتى عن طريق الاستيراد دون تحويل عملة ٦٦.٤٪ وفى عام ٧٧ حوالى ٥٧.٨٪<sup>(٢٤)</sup> مثل هذه السلع لاتصل بسبب ارتفاع اسعارها وبسبب المستوى الاستهلاكى والدخلى المنخفض فى مصر إلا إلى الشرائح القليلة ذات الدخل العالية او المتوسطة على أكثر تقدير . وهو ما يؤدى الى نتيجتين قد يبدو انهما متعارضتان : تزايد التمايز الاستهلاكى الحاد بين الفئات الاجتماعية المختلفة ، ومحاولة الفئات الأقل دخلا محاكاة النمط الاستهلاكى للفئات الفنية هذا إذا ما تغاضينا عن الخسائر المحتملة ( نظريا على الأقل ) للاقتصاد القومى فى عدم الاستفادة من تخصيص هذه التحويلات لاستيراد السلع الانتاجية .

## ٢ - ٢ سياسات الأجور :

يرى كثير من كتاب التنمية ان اتباع سياسة نشطة للأجور تهدف الى رفع دخول العاملين بأجر وزيادة نصيبهم من الدخل القومى لايمكن ان تحقق أثارا توزيعية هامة فى معظم الدول النامية بسبب انخفاض الأعداد المطلقة والنسبية للعاملين بأجر فى هذه الدول بل ان مثل هذه السياسة قد تحقق عكس الهدف المقصود منها تماما فى اعادة توزيع اعدل للدخل القومى . ذلك لأن العاملين بأجر - خاصة من يعمل منهم فى القطاع الحديث - يحصلون على دخل دورى ثابت يفوق فى معظم الاحوال متوسطات الدخل العامة فى



الدول النامية ويعتبرون لهذا السبب في وضع الفئات المميزة ، إذا ما قورنوا  
بفقراء الفلاحين أو بأصحاب الحرف اليدوية في المدينة<sup>(٢٥)</sup> .  
إلا أنه قد لا يمكن تطبيق هذا الرأي بعلاقة على مصر ، وذلك للارتفاع  
النسبي لاعداد العاملين بأجر الى أجمالى العمالة بها اذا ما قورنت بمعظم  
الدول النامية خاصة الأفريقية والاسيوية . فلقد بلغت هذه النسبة في مصر  
عام ١٩٧٥ حوالى ٤٩,١٪ من أجمالى قوة العمل ( ١٢ - ٦٤ سنة ) وهى  
قد تزايدت بالتأكيد خلال السنوات الأخيرة . كذلك تتجاهل التعميمات  
السابقة مدى ما يمكن أن تحققه سياسة فعالة للأجور تهدف الى مزيد من  
تسوية الفروق الدخلية . فالعاملون بأجر لا يمثلون فئة أو طبقة واحدة يحصل  
كل أعضاؤها على دخول متقاربة تجعلهم جميعا في وضع المميزين أمام فئات  
المجتمع الأخرى ، ويمكن أن تكون الفروق الدخلية داخل هذه المجموعة  
بنفس الحدة التى تفصل بينهم ككل وبين الفئات الفقيرة في المجتمع ، بل  
وتضع جزءا هاما منهم داخل هذه الفئات .

ولقد جاءت أهم التعديلات الاساسية في قانون العمل وهيكل الاجور في  
مصر مع قرارات التأمين عام ١٩٦١ والسنوات القليلة التالية ، وتحدد على  
اساسها تطبيق نظام أجور موحد على وحدات القطاع العام يتشابه في هيكله  
مع ذلك المطبق على العاملين في الحكومة ، ورفع حصة صاحب العمل في  
التأمينات الاجتماعية الى ١٧٪ بدلا من ٧٪ وحصة العامل الى ١٠٪ ،  
وزيادة الاجازات الاعتيادية بأجر والاجازات المرضية المدفوعة الأجر ، ومنع  
الفصل التعسفى ، وخفض ساعات العمل الى ٤٢ ساعة أسبوعيا ، الى  
جانب قانون مشاركة العاملين في أرباح شركات القطاع العام . وتطبيق حد  
أعلى للأجور لايزيد عن خمسة آلاف جنيه في السنة ، ثم الزام شركات  
القطاع الخاص بدفع الحد الأدنى للأجر الذى كان قد تم تحديده عام ١٩٥٣  
( ٢٥ قرشا في اليوم ) . كانت هذه المجموعة من الاجراءات الاصلاحية تعنى  
بالفعل تحسنا هاما في شروط العمل. وفي مستوى الأجور بالمقارنة  
بالخمسينات ، الا أنه لم يتبعها حتى نهاية الستينات أية تكميلات أو  
تعديلات ذات بال وما بين عامى ١٩٧١ ، ١٩٧٥ تم رفع الحد الأدنى للأجور  
ثلاث مرات للعاملين في القطاع الحكومى والقطاع العام الى ١٠٨ جنيه في  
السنة عام ٧١ ، ١٤٤ جنيه عام ٧٤ ، ١٩٢ جنيه عام ٧٥ . كما زادت  
الاجازات المدفوعة الأجر وحصة صاحب العمل في التأمينات الاجتماعية  
للعاملين في القطاع العام من ١٧٪ الى ٢٠٪ . وفى عام ١٩٧٢ تم الزام  
القطاع الخاص بالزيادة الأولى في الحد الأدنى للأجر ، وعام ٧٤ بالزيادة  
الثانية . وفى عام ١٩٧٦ أضيفت إعانة غلاء معيشة للأجور الدنيا تبلغ في

حدها الأقصى ٤٠٪ من الأجر السنوى لكل العاملين في قطاع الدولة أو القطاع الخاص .

ولا يمكن بشكل دقيق قياس مدى التزام القطاع الخاص بكل هذه القرارات . فالعاملون في هذا القطاع يخضعون أولا لقوانين العرض والطلب في السوق ، ولا يوجد لهم ضمان محدود بإمكانية تطبيق هذه القرارات عليهم ، كما أن نقاباتهم لا تلعب دورا يعتد به فيما يختص بسياسات الأجور . لقد تم إخضاع النقابات العمالية بعد عام ١٩٥٢ لرقابة الدولة وتدخلها المستمر وهي غير مطالبة بالقيام بأية مبادرات ، إلا إذا انحصرت هذه المبادرات في تبرير القرارات العلوية . إلا أنه توجد بعض المؤشرات التي تدل على عدم الالتزام الكامل للقطاع الخاص لقرارات الحد الأدنى للأجر فمن بحث العمالة بالعينة عام ١٩٧٥ يتضح أن هناك حوالي ٧,٢٪ من العاملين بأجر في القطاع الخاص يحصلون على أجور أقل من الحد الأدنى المفروض تطبيقه عام ١٩٧٢ ( ١٠٨ جنيه سنويا ) ، ١٨٪ يحصلون على أقل من الحد الأدنى المفروض تطبيقه عام ١٩٧٤ ( ١٤٤ جنيه سنويا ) (٣٦)

فإذا ما حاولنا التعرف على ما حققته سياسات الأجور بصفة عامة في تطور الدخول النقدية والحقيقية للعاملين بأجر فسوف تواجهنا صعوبة هامة وهي أن الإحصاءات المصرية تنشر تحت ما تسميه بند الأجور - دخل العمل - وليس أجور ومرتببات العاملين بأجر . فما يظهر بهذا البند يتضمن بالإضافة إلى الأجور والمرتبات دخل عمل مفترض للعاملين لحسابهم والعاملين لحساب الأسرة دون أجر . سوف يؤثر ذلك بالتالى على أن نتائج يمكن التوصل إليها لما نسميه بسياسات الأجور ويجعلها فقط في إطار الاتجاهات العامة .

ويشير الجدول ٢ - ٢ الى تطور متوسطات الأجور النقدية والحقيقية ( أو بمعنى أصح دخل العمل ) لكل قطاعات الاقتصاد القومى . وكما يوضح الجدول فلقد تزايد المتوسط النقدي بحوالى ٥٣ نقطة في الستينات بزيادة سنوية قدرها ٥,٤٪ خلال الخطة الخمسية الأولى أنخفضت الى ٣,٣٪ في الخمس سنوات التالية . وفي السبعينات ترتفع متوسطات الزيادة النقدية بشكل أكبر ويتضاعف دخل العمل النقدي تقريبا بين عامي ٧٠ ، ٧٧ - إلا أن دخل العمل الحقيقي بعد استبعاد الآثار التضخمية (٣٧) يشير الى معدلات زيادة شديدة الانخفاض خلال الفترة كلها تصل في بعض السنوات الى نسب سالبة . لقد أدت معدلات التضخم المرتفعة خاصة بعد عام ١٩٧٣ الى ابتلاع معظم الزيادات النقدية للأجور ، ولتبقى القدرة الشرائية الحقيقية خلال اثني عشر عاما بين عامي ١٩٧٧/٦٥/٦٤ ثابتة

جدول ٢ - ٢ تطور المتوسط النقدي والحقيقي لدخل العمل ( الأجر )  
١٩٦٠ / ٥٩ - ١٩٧٧

بيان السنة	دخل العمل النقدي			دخل العمل الحقيقي		
	متوسط الأجر النقدي جنيته	رقم قياسي ١٠/٥٩ ١٠٠ =	متوسط الزيادة	متوسط الأجر الحقيقي جنيته	رقم قياسي ١٠/٥٩ ١٠٠ =	متوسط الزيادة
١٩٦٠/٥٩	٨٥,٥	١٠٠	-	٨٥,٥	١٠٠	-
١٩٦٥/٦٤	١١١,٨	١٣٠,٧	٥٤%	٩٧,١	١١٣,٥	٢٦% +
١٩٧٠/٦٩	١٣١	١٥٣,٢	٣٣%	٩١,٧	١٠٧,٣	١٨% -
١٩٧٥	٢١٥	٢٥١,٥	٩٣%	١٠١,٥	١١٨,٨	١٨% +
١٩٧٦	٢٤٥	٢٨٠,٧	١١,٦%	١٠٤,٨	١٢٠,٣	٢٢% +
١٩٧٧	٢٥٦,٥	٢٩٩,٧	٦,٧%	٩٩,٣	١١٦,١	٣,٥% -
متوسط إجمالي			٦,٥%			٨,٥% -

المصدر : ١ - متوسط دخل العمل النقدي : تقارير متابعة الخطة سنوات مختلفة  
٢ - متوسط دخل العمل الحقيقي : تم حسابه بعد استبعاد زيادات  
الأسعار باستخدام رقم قياسي موحد لنفقات المعيشة حصر  
ورصفه

تقريباً بل يمكن القول أن معدلات الزيادة الحقيقية كانت أقل كثيراً مما يظهر بالجدول وربما تصل إلى نسب سلبية خلال الفترة كلها ، ذلك لأن حسابات الجدول تعتمد على الرقم القياسي الرسمي لنفقات المعيشة الذي يتضمن معدلات ارتفاع للأسعار تقل كثيراً - وكما سبقنا الإشارة إلى ذلك - عن معدلات ارتفاع الأسعار الحقيقية في السوق (٣٨)  
وربما تعكس حصة العمل - أي نسبة الأجور المدفوعة والأجور المفترضة للعاملين لحسابهم ولحساب الأسرة في الدخل القومي محصلة أجمالية لنتائج سياسات الأجور والتشغيل خلال السبعة عشر عاماً موضع البحث - وكما يوضح الجدول ٢ - ٣ فلقد اتجهت هذه الحصة للتزايد المستمر حتى عام ٦٩/٦٨ كنتيجة للتعديلات التي حدثت في هيكل الأجور ، وللحدود التي تم

وضعها في أوائل الستينات على نشاط القطاع الخاص ، وربما وهو الأهم كنتيجة لسياسات التشغيل خاصة في القطاع الحكومي والقطاع العام والتي كانت تعنى زيادة في أعداد الحاصلين على دخل عمل إلا أن الحصة قد اتجهت بعد ذلك للانخفاض الدائم حتى وصلت عام ١٩٧٧ إلى نسبة أقل من مثيلتها عام ١٩٦٠/٥٩ ، هذا رغم تزايد نسبة العاملين بأجر في السبعينات عنها خلال الستينات ورغم ارتفاع متوسطات دخل العمل النقدي . وبشكل عام فإن هذا الاتجاه الأخير في تغيير التوزيع لصالح عوائد التملك كان انعكاساً لعدد من العوامل أهمها التوسع الذي حدث في السبعينات لأنشطة القطاع

جدول ٢ - ٣ تصور حصة العمل ١٩٦٠/٥٩ - ١٩٧٧

بيان السنة	اجمالي الناتج المحلي بتكلفة عوامل الانتاج الجارية مليون جنيه	دخل العمل بالمليون جنيه	حصة العمل نسبة مئوية
١٩٦٠/٥٩	١٢٨٥,٢	٥٤٩,٥	% ٤٢,٨
١٩٦٥/٦٤	١٩٢٥	٨٩٠,٣	% ٤٥,١
١٩٦٧/٦٦	٢١٩٤,٨	١٠٠٢,٢	% ٤٥,٢
١٩٦٩/٦٨	٢٣٣٩,٤	١١٠٥,٦	% ٤٧,٣
١٩٧٠/٦٩	٢٦٦٣	١١٧٩,٧	% ٤٤,٣
١٩٧٢	٣٠٤٧,٣	١٤٥٩,٤	% ٤٧,٩
١٩٧٣	٣٤٦٤,٥	١٥٩٢,١	% ٤٥,٩
١٩٧٤	٤١١٠,٨	١٧٦٩,١	% ٤٣
١٩٧٥	٤٧٧٨,٨	٢١٨٠,٩	% ٤٥,٦
١٩٧٦	٥٧٨٧	٢٤٦٤,٢	% ٤٢,٦
١٩٧٧	٦٤٨٣	٢٦٨٣,٣	% ٤١,٤

■ تم حساب حصة العمل إلى إجمالي الناتج المحلي بتكلفة عوامل الانتاج الجارية وليس إلى الدخل القومي وذلك لعدم توفر الحجم الأخير في الإحصاءات المصرية وزيد إجمالي الناتج المحلي بتكلفة عوامل الانتاج عن الدخل القومي بمقدار الأهلاكات ، وقل أو يزيد ، بمقدار صافي عوائد الدخل مع الخصايج المصدر : ١ - تقارير متابعة الحظية . سنوات مختلفة

الخاص التي تحقق عائداً عالياً لرأس المال على حساب نصيب الأجور مثل قطاعات التجارة والمقاولات ، ثم زيادة الانتاجية الحقيقية للعمل بنسبة أكبر من الزيادة في الدخل الحقيقي ( في الفترة من ١٩٧٠ حتى ١٩٧٦ زادت انتاجية العمل بأسعار ١٩٦٥ بنسبة ٢٢.٣٪ بينما لم يزد الدخل الحقيقي للمشتغل عن ١٢.١٪ )<sup>(٣٩)</sup> هذا الى جانب الارتفاع النسبي المحدود في أعداد العمالة بالمقارنة بنسب زيادتها خلال الستينات ، ثم وربما ذلك هو العامل الأهم - الارتفاع الحاد في مستوى الاسعار منذ منتصف السبعينات ، والذي يؤدي الى زيادة دخول أصحاب رؤوس الأموال أى عوائد التملك على حساب الأجور .

إلا أن حصة العمل ليست سوى حجم اقتصادي شامل لا يظهر مدى الفروق الدخلية بين العاملين في القطاعات الاقتصادية المختلفة . وكما يبين الجدول ٢ - ٤ فإن هناك تفاوتاً حاداً بين متوسط دخل العمل الزراعي ودخل العمل في القطاعات الأخرى ( ماعدا خدمات الاسكان ) وهو ما لم يتحسن بشكل يذكر مع الوقت ، ويعتبر في حد ذاته مؤشراً هاماً على مدى التفاوت في مستوى المعيشة بين الحضر والريف .

جدول ٢ - ٤ تطور متوسط دخل العمل النقدي في القطاعات الاقتصادية

الخطية ١٩٦٥/٦٤ - ١٩٧٧ بالجنيسة المصرية

القطاع	السنة	١٩٦٥/٦٤	١٩٧٠/٦٦	١٩٧٥	١٩٧٧
الزراعة	٤٤ر٢	٥٤	١٠٦ر٥	١١٠ر٢	
الصناعة والتعدين *	١٨١ر٣	١٩١ر٨	٢٩٢ر٤	٤٠٠ر٦	
الاستترول	-	-	٧٤٣ر٢	١٣٣١ر٦	
الكهرباء	٢٦١ر١	٢٧٦ر٣	٣٧٦ر٢	٣٩٣ر٣	
التشييد	١٥٥ر٦	١٨٤ر١	٣٠١ر٧	٣٢٥ر٤	
النقل والمواصلات	٢٢٦ر٥	٢٤٥ر٧	٢٤٠ر٩	٣٩٨ر٤	
التجارة والمال	١٣٩ر٤	١٥٨ر٢	٢٦٣	٣٠٨ر٧	
الاسكان	٨٥ر٧	٧٨ر٥	٩٥ر٥	١٠٢	
المراقب العامة	٢٣١	٢٤٣ر٣	٣٠٠	٣١١ر١	
الخدمات	٢٠١ر٤	غير متوفر	٢٣٠ر٩	٣٨٠ر٥	
المتوسط العام	١١١ر٨	١٣١	٢١٥	٢٥٦ر٢	

\* متوسط دخل العمل في الصناعة يتضمن حتى عام ١٩٧٠ قطاع الاستترول المصدر : وزارة التخطيط : تقارير متابعة الخطة : سنوات مختلفة



كذلك فإن العمل في القطاع الصناعي لم يمثل حتى عام ١٩٧٥ ميزة دخلية في مواجهة معظم القطاعات الخدمية وقطاعات التوزيع ورغم ارتفاع متوسط القيمة المضافة للمشغل في هذا القطاع عن مثيلتها في القطاعات الأخرى وربما يرجع ذلك أساسا الى انخفاض دخل العمل في القطاع الصناعي الخاص حتى منتصف السبعينات والى عدم وجود فروق دخلية هامة بين أقسام النشاط المختلفة داخل القطاع العام لتوحد هيكل الأجور . كذلك فإن الملاحظة التي تجدر الإشارة إليها هو أنه إذا ما استبعدنا قطاع الزراعة الذي مازال يعمل به جزء هام من أجمالي العمالة ( ٤٢٪ تقريبا عام ١٩٧٧ ) وينخفض فيه دخل العمل بشكل حاد فإن متوسطات دخول العمل النقدية في معظم القطاعات الأخرى قد اتجهت الى نوع من التقارب النسبي بمرور الوقت ويرجع ذلك أساسا الى ارتفاع نسبة العاملين في قطاع الدولة ( الحكومة والقطاع العام ) بشكل مستمر لتصل عام ١٩٧٧ الى حوالي ٣٢.١٪ من أجمالي العمالة مقابل ٢٤.١٪ عام ١٩٦٧ . ويتميز العاملون في قطاع الدولة بتركزهم أساسا في الحضر وفي القطاعات غير الزراعية وتقارب متوسطات الأجور في أقسام النشاط الاقتصادية المختلفة لهذا القطاع ، الى جانب ارتفاع أجورهم عن متوسط دخل العمل والأجور في القطاع الخاص . هذا رغم الزيادات الحادة للأجور في أنشطة القطاع الخاص الانفتاحية خلال السنوات الأخيرة ، الا أن ذلك لا يؤثر بشكل يعتد به على متوسط دخل العمل في القطاع الخاص بصفة عامة لان عدد العاملين في هذه الأنشطة الانفتاحية مازال يمثل نسبة صغيرة من أجمالي العمالة . ففي عام ١٩٦٧ كان متوسط أجر المشتغل في قطاع الدولة ٣١٠,٨ جنيه سنويا ( ٣٢١,٣ جنيه في الحكومة ، ٢٩٧,٥ جنيه في القطاع العام ) بينما لم يتعدى هذا المتوسط في القطاع الخاص في الأنشطة غير الزراعية ١١٦,٣ جنيه . وفي عام ١٩٧٧ ارتفع متوسط أجر العاملين في قطاع الدولة ليلبلغ ٥٣٤.٦ جنيه في السنة ( ٤٩٩ جنيه في الحكومة ، ٥٩٨.٧ جنيه في القطاع العام ) بينما بلغ هذا المتوسط في القطاع الخاص ٢٢٦.٥ جنيه فقط

إن النتائج العامة التي قد يمكن التوصل إليها تشير الى أن سياسات الأجور لم تحقق طوال الفترة الماضية نتائج ايجابية هامة لها صفة الاستمرار . فارتفاع حصة العمل خلال الستينات تبعه انخفاض لها في السنوات التالية مقابل ارتفاع حصة عوائد التملك . والزيادات النقدية في الأجور قد ابتلعها التضخم تماما . كذلك مازالت هناك فروق حادة في الأجور بين القطاع الزراعي وبقية القطاعات الأخرى أو بين قطاع الدولة والقطاع الخاص

## هوامش الفصل الثانى

ROBERT MABRO AND SAMIR RADWAN : THE ( ١ )  
INDUSTRIALIZATION OF EGYPT 1939 - 1973, POLICY AND  
PER FOR MANCE., OXFORD 1976, 32

- ( ٢ ) لا يتعدى متوسط هذه النسبة فى الدول الصناعية ١,٤ فرد .  
( ٣ ) تم حساب النسب من بيانات الكتاب الإحصائى السنوى اعوام ١٩٧٧، ١٩٧٩ .  
( ٤ ) من بيانات بحث العمالة بالعينة نتائج ثورة مايو ١٩٧٥ . الجهاز المركزى للتعبئة  
العامة والإحصاء . مرجع رقم ٧٧/١١/١١٢٤ . اغسطس ١٩٧٧ ص ٤١  
( ٥ ) هذا المتوسط هو متوسط عام يدخل فيه اجر العاملين لحساب الغير والأجر المقدر  
اعتباريا للعاملين لحسابهم او لحساب الأسرة .  
( ٦ ) وزارة التخطيط : التقرير المبنى لتابعة الخطة عام ١٩٧٧ - القاهرة ١٩٧٨ جدول  
٩,٨,٧

( ٧ ) استخدمنا هنا ارقام وزارة التخطيط التى ينشرها الكتاب الإحصائى السنوى للعاملين  
ما بين ١٢، ٦٤ سنة . وهناك فرق بين هذه الأرقام والأرقام الحقيقية لاجمالى المشتغلين  
بالزراعة فوق ٦ سنوات ففى عام ١٩٦٦ اشار تعداد السكان الى ان العاملين بالزراعة  
للاشخاص فوق ٦ سنوات يبلغ ٤,٤٤٢ مليون بينما كانت ارقام التخطيط ٣,٨٧٧ مليون فقط  
اى بفارق قدره ٥٧٠ الف مشتغل وهو ما يشير الى ضخامة اعداد الاطفال المشتغلين اقل من ١٢  
سنة .

- ( ٨ ) تم حساب هذا الرقم من بيانات الكتاب الإحصائى السنوى . اعداد مختلفة .  
( ٩ ) الكتاب الإحصائى السنوى - يوليو ١٩٧٩ ص ٦٦  
( ١٠ ) تقارير متابعة الخطة ١٩٧٥، ١٩٧٦، ١٩٧٧ .  
( ١١ ) الجهاز المركزى للتعبئة العام والإحصاء : ابعاد قوة العمل فى جمهورية مصر العربية  
يناير ١٩٧٥ جدول ١٦ ص ٣٦ . ايضا بحث العمالة بالعينة ثورة مايو ٧٤ . ابريل ١٩٧٦ ص  
٣٠ بحث العمالة بالعينة ثورة مايو ١٩٧٥ اغسطس ١٩٧٧ ص ٤١ .

DIETED WEISS : WRTSCHAFTLICHE ENTWICKLUNGS ( ١٢ )  
PLANUNG DER VEREINIGTEN ARABISCHEN REPUBLIK,  
KOELN, OPLADEN, 1964 S. 101.

M. M. IMAM : SOME REMARKS ON THE LABOUR FOUR ( ١٢ )  
FORCE IN THE EGYPTIAN REGION, I. N. P., CAIRO,  
1961, MEMO NR 68, P. 10.

انظر ايضا

BENT HANSEN AND G. A MARZOUK : DEVELOPMENT AND  
ECONOMIC POLICY IN THE U. A. R. ( EGYPT ), AMSTER-  
DAM 1965 P. 61 .

IBID P. 63 ( ١٤ )

( ١٥ ) بحث العمالة بالعينة بورة مايو ١٩٧٤ ص ٦٦ . تنخفض هذه النسبة فجأة في بحث  
العمالة بالعينة التالي في مايو ١٩٧٥ لتصل الى ١٢٪ فقط - ولا يوجد تفسير معقول لهذا  
الانخفاض المفاجيء .

( ١٦ ) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء : نتائج التعداد العام للسكان لعام ١٩٦٠  
القاهرة ١٩٦٢ ، ابعاد قوة العمل مرجع سابق ص ٢٨ ، بحث العمالة بالعينة لعام ١٩٧٥ مرجع  
سابق ص ٥١ .

R. MABRO : THE EGYPTIAN .. OP . CIT P. 196. ( ١٧ )

( ١٨ ) تشير النتائج الاولى لتعداد السكان عام ١٩٧٦ الى ان ٨١,٤٪ من الاسكان الريفي يضاء  
بغير الكهرباء ، ٢,٧٪ فقط به مصدر مياه نقية مخصصة للمسكن بينما ٣٦,٢٪ لا يصل الى  
مصدر مياه نقية على وجه الاطلاق . والى ان ١٠,٢٪ فقط من منشآت القطاع العام توجد في  
الريف يعمل بها ٩,٢٪ من عدد العاملين بهذا القطاع .

( ١٩ ) لا تعطى تعدادات السكان ارقاما محددة لتيارات الهجرة من الريف الى الحضر وانما  
تشير فقط الى الزيادة المستمرة لنسبة سكان الحضر الى اجمالي السكان ولقد قام مابرو  
بحساب معدل الهجرة كنسبة سنوية من الزيادة الطبيعية لسكان الريف بين عامي  
١٩٣٧ - ١٩٦٦ كالتالي :

$$\text{معدل الهجرة} = \frac{\text{معدل الزيادة الطبيعية لسكان الريف} - \text{معدل نمو سكان الريف}}{100 \times}$$

مع افتراض معدل واحد للزيادة الطبيعية في كل من الريف والحضر .

R. MABRO .. OP. CIT P. 197. انظر

ولقد حسبنا بنفس الطريقة معدل الهجرة للفترة ١٩٦٦ - ١٩٧٦ .

G. BREESE ( ED ). THE CITY IN NEWLY DEVELOPING COUNTRIES : READINGS ON URBANISM AND  
URBANIZATION. LONDON 1969. ( ٢٠ ) انظر

ILO : WHY LABOUR LEAVES THE LAND, GENEVA, 1966. ايضا  
ILO/INP : RESEARCH REPORT ON EMPLOYMENT ( ٢١ )  
PROBLEMS IN RURAL AREAS URA CAIRO 1965 - 1968,  
REPORT B

R. MABRO .. OP. CIT P. 202.

نقلا عن مابرو

ILO/INP: FINAL REPORT ON EMPLOYMENT PROBLEMS IN RURAL AREAS IN UAR CAIRO 1968. ( ٢٢ )

M. ABDEL FADIL .. OP. CIT P. 113.

نقلا عن محمود عبد الفضيل

R. MABRO ... OP. CIT P. 203 .

( ٢٣ )

( ٢٤ ) تم حسابها من بيانات تقارير متابعة الخطة عن اجمالي الاستثمارات ( وليس صافي الاستثمارات ) ولقد اقتصرنا على حساب هذه الأرقام القياسية كمؤشر فقط نظرا لعدم توفر بيانات عن حجم رأس المال الصناعي وقطوره في الفترة كلها حتى يمكن حساب معامل كثافة رأس المال .

R. MABRO .. OP CIT P 224.

( ٢٥ ) أرقام ١٩٦٠ . ١٩٦٦ / ١٩٦٧ من

أرقام ١٩٧٧ من تصريح على السلمي وزير التنمية الإدارية في صحيفة الاهرام بتاريخ ١٩٧٨ / ٥ / ٦ .

ABDEL MEGIED GINENA : DAS WACHSTUM DES ARBEITS POTENTIALS UND DER ARBEITS PRODUCTIVITAET, DARGESTELLT AM BEISPIEL DER A. R. AEGYPTEN. ( ٢٦ )

رسالة دكتوراه غير منشورة بجامعة فرايبورج سويسرا ١٩٧٢ ص ٨٦

( ٢٧ ) انظر ابحاث العمالة بالعينة سنوات مختلفة .

( ٢٨ ) الاهرام الاقتصادي العدد ٥١٧ . ١٩٧٧ / ٢ / ١ ص ٧

WORLDBANK : ARAB REPUBLIC OF EGYPT : ECONOMIC MANAGEMENT IN A PERIOD OF TRANSITION, REPORT NO. 1815- EGT, 8MAY 1978, VOLUME 6. P. 31. ( ٢٩ )

( ٣٠ ) تقديرات عبد العاطين نقلا عن

MIDDELEAST ECONOMIC DIGEST ( MEED ) , SPECIAL REPORT EGYPT, MAI 1978, P. 56.

وان كنا نعتقد ان معدلات هجرة العمل قد تزايدت بشكل اكبر في السنوات التالية .

( ٣١ ) نقلا عن المرجع السابق ص ٥٦ .

WORLD BANK ; ARAB .... OP. CIT VOL. 6 P. 176. ( ٣٢ )

( ٣٣ ) البنك المركزي المصري : التقرير السنوي لعام ١٩٧٧ . يونيو ١٩٧٨ جلول رقم ٢٣ .

( ٣٤ ) المرجع السابق . جلول رقم ٢٤

( ٣٥ ) انظر على سبيل المثال

C . UHLIG : PROBLEME DER LOHNPOLITIK IN ENTWICKLUNGS LAENDERN, IN W. VON URFF : WACHSTUM, EINKOMMENS VERTEILUNG UND BESCHAEFTIGUNG IN ENTWICKLUNGS LAENDERN, BERLIN 1978, S. 146 FF .

( ٣٦ ) تم حساب النسب من بيانات بحث العمالة بالعينة دورة مايو ١٩٧٥ ص ٩٥ ، ٩٩

( ٣٧ ) تم حساب متوسط دخل العمل الحقيقي باستخدام رقم قياسي موحد لنفقات المعيشة

حضر وريف من الأرقام القياسية لنفقات المعيشة المنفصلة لكل من الحضر والريف التي تنشرها

الاخصاءات المصرية وذلك على الاساس التالي .

الرقم القياسي الموحد = الرقم القياسي لنفقات المعيشة في الحضر  $\times$  الاستهلاك العائلي في الحضر + الرقم القياسي للريف  $\times$  الاستهلاك العائلي للريف  $\div$  اجمالي الاستهلاك العائلي ولا ننكر ان مثل هذا الرقم تشويه احصائيا الكثير من العيوب . الا انه قد يعطى اتجاهها للرقم القياسي الموحد لنفقات المعيشة .

( ٢٨ ) تظهر الارقام القياسية للنفقات المعيشية معدلات ارتفاع للاسعار لا تزيد عن ١٠٪ سنويا بين عامي ١٩٧٥ . ١٩٧٧ بينما تقر وزارة الاقتصاد معدلات ارتفاع الاسعار الحقيقية بما لا يقل عن ٢٥٪ سنويا انظر تصريح وزير الاقتصاد في مجلة روزاليوسف بتاريخ ١٩٧٩ / ١ / ٨ ص ٦ .

( ٢٩ ) حسب نسبة زيادة الدخل الحقيقي للعمل من بيانات الجدول رقم ٢ - ٢ باستخدام الرقم القياسي الموحد لنفقات المعيشة بتعديل سنة الاساس الى ١٩٦٥ وتم حساب الانتاجية الحقيقية للعمل من اعداد العملة في الجدول ٢ - ١ وبيانات البنك الدولي انظر .

**WORLD BANK ARAB : OP CIT VOL. 6 TABLE 2-2.**



## الفصل الثالث

# السياسة المالية

مع توسع دور الدولة الاقتصادية في مصر منذ منتصف الخمسينات ،  
تزايد أيضا ذلك الجزء الذي ينتجه قطاع الدولة ( الحكومة والقطاع العام )  
من اجمالي الناتج القومي حتى وصل في السنوات الاخيرة الى اكثر من  
نصف هذا الناتج . وبشكل متناسب توسعت وظائف السياسة المالية  
وايرادات الدولة وانفاقها العام . فخلال السبعينات بلغ متوسط ايرادات  
الحكومة اكثر من ٣٤٪ وانفاقها حوالي ٤٤٪ من اجمالي الناتج القومي<sup>(١)</sup> .  
وتتركز وظائف السياسة المالية بشكل عام في ثلاثة اختصاصات محددة :  
التخصيص الفعال للموارد المتاحة ( وظيفة التخصيص ) ، الحفاظ على  
العمالة الكاملة ، ومستوى عام مستقر للأسعار . وقدر معقول من النمو  
الاقتصادي ( وظيفة التثبيت ) ، ثم التصحيح المستمر لتوزيع الثروة والدخل  
( وظيفة التوزيع )<sup>(٢)</sup> . وفي اطار هذا البحث فسوف نتناول فقط الوظيفة  
الاخيرة للسياسة المالية : وظيفة التوزيع .

تتمثل مشكلة توزيع الثروة والدخل - بشكل مجرد ونظري - على انها  
تقويم لتغير ما يكسب فيه أحد الاطراف ويفقد فيه الطرف الآخر . الا انه  
ينبغي في الواقع العملى ان يسعى المرء الى مقولات اكثر دقة وأن يوضح من  
الذى يكسب او ينبغي عليه ان يكسب ومن الذى يخسر او ينبغي عليه ان  
يخسر . وعلى هذا الاساس لا يمكن النظر الى استخدام أدوات السياسة  
المالية لتوزيع أو إعادة توزيع الثروة والدخل على أنه مجرد مسألة اقتصادية  
بحثة تخدم اهداف الفعالية الاقتصادية ولكنه أيضا وظيفة اجتماعية تعكس  
التطور العام لمعنى العدالة في المجتمع والمصالح المتضاربة للطبقات  
الاجتماعية المختلفة .

ويرى الكثير من الاقتصاديين ان السياسة المالية تملك - ومن خلال بنود  
الايرادات والانفاق في الميزانية العامة - عبيدا من الادوات الفعالية لتصحيح  
مسار التوزيع الشخصى للثروة والدخل ، اذا ما استخدمت هذه الادوات  
بكامل امكانياتها الا أن ذلك قد لايعنى الكثير في معظم الدول النامية .  
وجود الادوات لايعنى حسن استخدامها ، والهيكل الاجتماعي  
والاقتصادية السائدة ، وغياب الاجهزة النشطة أو القادرة ، وربما الادارة

السياسية يمكن أن يحيل أى أداة يفترض نظريا صلاحيتها الى مجرد حبر على ورق ، أو أن يغير وظيفة تلك الاداة لتحقيق عكس المقصود منها وسوف نحاول في الصفحات القادمة أن نناقش مدى استخدام مجموعة من ادوات السياسة المالية ونتائجها على توزيع الدخل ، النظام الضريبي ، نظام الاسعار ( تحديد الاسعار والدعم ) ثم احد البنود الهامة للانفاق الحكومي وهو الانفاق على التعليم

٣ - ١ النظام الضريبي :

يعتبر النظام الضريبي احد الادوات الهامة لاعادة توزيع الدخل ففرض الضريبة يؤدي من ناحية الى نوع من تسوية الفروق الدخلية او على الاقل الى تخفيض الفروق الحادة في توزيع الدخل ، ويحقق من الناحية الاخرى نموا مباشرا ليرادات الدولة ، التي يمكن تحويلها عن طريق انواع الدعم والانفاق الحكومي المختلفة لتحقيق أهداف توزيعيه . وتقدم حصيلة الضرائب في مصر حوالى ٥٥٪ من اجمالي ايرادات الدولة وهو نصيب شبه ثابت تقريبا منذ منتصف الستينات وتأتى بقية الايرادات اساسا من نصيب الحكومة في ارباح القطاع العام ومن فوائض التأمينات الاجتماعية<sup>(٢)</sup> وقد ارتفع نصيب الحصيلة الضريبية الى اجمالي الناتج القومى بشكل مستمر من حوالى ١٥٪ عام ٦٤/٦٥ الى ٢١,٣٪ عام ١٩٧٦ . الا انه لايمكن ارجاع تلك الزيادة الى فعالية النظام الضريبي أو إلى فرض الضرائب على أنواع دخول جديدة لم تكن تفرض عليها الضريبة من قبل بقدر ما يمكن إرجاعها إلى عاملين آخرين أولهما إرتفاع نصيب الضرائب غير المباشرة - التي يمكن فرضها وتحصيلها دون مشقة - وبلوغها خلال السبعينات حوالى ٧٠٪ في المتوسط من اجمالي الحصيلة الضريبية ، وثانيهما إن الجزء الأكبر من الضرائب المباشرة يأتى من الضرائب على دخول الأعمال المفروضة على القطاع العام والتي تتزايد حصيلتها بصفة مستمرة أو من ضرائب المرتبات والدخل المفروضة على موظفى الحكومة والقطاع العام .

وتعود جذور النظام الضريبي المصرى إلى نهاية الثلاثينات ، عندما صدر بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ نظام ضريبي شامل - بدلا من مجموعة القوانين والقرارات المتفرقة السارية حتى ذلك الوقت - يعبر عن علاقات القوى السائدة ومصالح كبار الملاك والرأسمالية الأجنبية والمحلية . وتم استكمال هذا النظام خلال الاربعينات وأوائل الخمسينات بمجموعة من القوانين بفرض أنواع جديدة من الضرائب ( رسم التمغه - الضريبة العامة على الايراد - ضريبة التركات .... ) . ومع عديد من الاصلاحات التى تفرض لها النظام الضريبي بعد عام ١٩٥٢ وحتى الآن ، فقد إقتصرت

جميعها - رغم كل التغيرات السياسية والاقتصادية في مصر منذ ذلك التاريخ - على مجرد تغيير سعر الضريبة أو على رفع أو خفض حد الإعفاء الضريبي دون أن يتم تعديل لجوهر النظام ذاته<sup>(٤)</sup>

ولقد جاء أهم التعديلات الضريبية عام ١٩٦١ مع ماسمى بفترة التحول الاشتراكي وهدف من خلال الاعفاء الضريبي لأصحاب الدخل الدنيا وفرض الضرائب التصاعدية على أصحاب الدخل المرتفعة أن يحقق قدرا من تخفيف الفروق الدخلية ولا شك أن الاعفاءات قد أفادت عددا كبيرا من العاملين بأجر والراسمالية الصغيرة وأصحاب الحرف ، إلا أنه من غير المحتمل أن تكون الضرائب التصاعدية قد حققت هدفها ، فأصدر قانون بأسعار ضرائب تصاعدية أمر لا يكلف ، إلا أن - تنفيذه على أصحاب الدخل المرتفعة مع غياب عديد من الشروط مثل وجود أجهزة ضرائب فعالة أو تقديم إقرارات ضريبية موثوق بها أو مسك أصحاب الأعمال للفاتر حسابية سليمة يبقى دائما أمرا صعبا ، وربما يقود أو هو في الغالب ما يقود إلى التهرب من الضرائب وعلى أى الأحوال فلقد أكد الواقع العملي ذلك تماما فرغم ما تشير إليه الكثير من الشواهد - ولاتستطيع الأحصاءات حصره تماما - من تزايد تكوين الثروات الخاصة منذ منتصف الستينات فلقد تناقصت حصة ضريبة الإيراد العام - ذات السعر التصاعدي - بشكل مطلق ونسبي من ٢,٢ مليون جنيه سنويا عام ٦٥/٦٦ أى حوالى ٤/ من أجمالى الضرائب المباشرة إلى ١,٩ مليون جنيه فقط عام ١٩٧٥ أى أقل قليلا من ١/ من إجمالى الضرائب المباشرة ورغم إرتفاع الحصة بعد ذلك إلى ٤ مليون جنيه عام ٧٧, ٧ مليون جنيه عام ٧٨ فما زالت لاتتعدى نسبة ١/ من الضرائب المباشرة<sup>(٥)</sup>

ومع سياسة الانفتاح الاقتصادى بعد عام ١٩٧١ تم إصدار مجموعة من التسهيلات أو الاعفاءات الضريبية للاستثمار الأجنبى والمحلى لمدد تتراوح بين خمس وثمانى سنوات وبحجة ضرورة مثل هذه الاعفاءات لجذب رأس مال وزيادة حجم الاستثمارات الأجنبية والخاصة ولا يمكن التعرف بشكل دقيق على حجم تلك الاعفاءات أو مامدى ما خسرت الخزانة المصرية لعدم وجود البيانات التى يمكن الوثوق بها عن الأرباح الحقيقية للاستثمارات الأجنبية والمحلية التى استفادت من التسهيلات الضريبية بعد عام ١٩٧١ إلا أن بعض المصادر غير الرسمية تقدر المبلغ الذى تنازلت عنه الخزانة بحوالى ٦٠٠ مليون جنيه فى الفترة من ١٩٧١ إلى ١٩٧٨<sup>(٦)</sup> فإذا ما كان الرقم صحيحا - وهو ما لا يمكن التأكد منه يكون الغرض من الاعفاء قد انتفى ، ذلك لأن حجم الاستثمارات الخاضعة لقانون استثمار المال العربى والأجنبى التى تم تنفيذها بالفعل خلال تلك الفترة سواء ، اخل البلاد أو فى

المناطق الحرة والتي استفادت من الاعفاءات الضريبية لم تتجاوز ٣٩٣ مليون جنيه<sup>(٧)</sup> .

وفي عام ١٩٧٨ صدر قانون ضريبي جديد ( القانون ٤٦ لسنة ٧٨ ) سمي بقانون العدالة الضريبية ، لم يتعرض للنظام الضريبي في جوهره ولم يتضمن سوى مجموعة من التعديلات التي تركزت أساسا في تعديل سعر الضريبة لمجموعة من انواع الضرائب وخاصة خفض السعر التصاعدي للضريبة العامة على الايراد أو استحداث ما اطلق عليه الضرائب الخاصة بدعم التضامن الاجتماعي والتي لم تتجاوز الغاء الاعفاءات الخاصة بالمنشآت الفندقية والسياحية أو فرض ضريبة على تصريح العمل بالخارج . الحفلات والخدمات الترفيهية .

مثل هذه التعديلات لاتعد وكونها محاولة ترميم لهيكل النظام الضريبي القديم ولايمكن أن تكون اداة فعالة لخدمة الاهداف التوزيعية ان مشاكل النظام الضريبي المصري لم يتم حتى الآن معالجتها بشكل جذري وبالقدر الذي يحقق مزيدا من العدالة في توزيع الثروة والدخل .

فاولا : ينحاز النظام الضريبي بشكل مطلق للضرائب غير المباشرة التي تقدم حوالى ٧٠٪ من الحصيلة الضريبية . معنى ذلك ان الاستهلاك وليس الدخل أو الثروة هو الاساس الاول في فرض الضريبة . أى ان الضريبة يتم تحصيلها على الدخل الذي ينفق أما الدخل الذي يدخر فيحصل على مهلة دفع حتى يتم انفاقه أو يتجنب الضريبة على وجه الاطلاق .

وقد يكون من الصعب - بسبب قصور البيانات المتاحة - ان نتعرف على توزيع العبء النسبي للضرائب غير المباشرة على فئات الدخل المختلفة . إلا ان المرء لايجافى الحقيقة عندما يؤكد ان الأسر ذات الدخول المنخفضة والمتوسطة والتي تنفق كل أو الجزء الأكبر من دخلها تتحمل بالنسبة لهذا الدخل ( وليس كقيمة مطلقة ) جزءا أكبر من الضرائب غير المباشرة عن تلك الأسر ذات الدخول المرتفعة التي تدخر جزءا هاما من دخلها وتتجنب بذلك الضريبة غير المباشرة . فنسبة الاتفاق الاستهلاكي من الدخل تنخفض كلما ارتفع الدخل وبالتالي فان نسبة الضرائب غير المباشرة ( المفروضة على الاستهلاك ) إلى إجمالي الدخل تصبح نسبة تنازلية كلما ارتفع الدخل

ان أى إصلاح ضريبي يهدف إلى مزيد من عدالة التوزيع لابد وأن يغير من النظام الضريبي بأكمله بحيث ترتفع نسبة الضرائب المباشرة - التي تتميز بمرونة عالية في امكانية التزايد - إلى إجمالي الحصيلة الضريبية ، وأن يفرض نوعا من السعر التصاعدي في هيكل الضريبة غير المباشرة على السلع الاستهلاكية ذات مرونة الدخل العالية والتي تمثل جزءا كبيرا من استهلاك الأسر المرتفعة الدخل



ثانيا : لاتمثل الضرائب على الثروة ونقل الملكية أكثر من ٢,٥٪ إلى ٣٪ من حصيلة الضرائب وذلك رغم الزيادة الواضحة خلال العشر سنوات الماضية على الأقل في تكوين وتركز الثروة ، والذي جاء جزء كبير منه نتيجة لضربات الحظ أو المضاريات وليس نتيجة لجهد عمل مبذول أو اتفاق رأسمالى ( مثل ارتفاع اسعار اراضى البناء والمباني على سبيل المثال ..) ومع أن قانون الضرائب الأخير ( ٤٦ لعام ٧٨ ) قد فرض ضريبة على التصرفات العقارية إلا أن أسعارها جاءت رمزية إلى حد كبير وتراوحت ما بين ٢ ، ٧٪ .

ثالثا : مازالت ضريبة الأتليان الزراعية تفرض على ريع الارض الذى يتم تحديده نظريا كل عشر سنوات حسب جودة الارض ومكانها وليس على الايرادات الحقيقية للاستغلال الزراعى والتي تختلف باختلاف حجم المزرعة والمحصول المزروع . ورغم انه قد تم التنبيه أخيرا إلى هذه النقطة حيث فرض القانون ٤٦ لسنة ٧٨ ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على البساتين الزراعية إذا تجاوزت المساحة المزروعة ثلاثة أفدنة وعلى تربية المواشى إذا تجاوزت عشرة رؤوس وهو ماقد يعتبر خطوة معقولة فى اتجاه تحقيق العدالة الضريبية ، إلا أنه مازالت هناك الكثير من المحاصيل التى تدر عائدا كبيرا ولم تمسها الضريبة ( مثل زراعة الخضر ..) كما أن حجم المزرعة أو الحيازة والذى له تأثير على متوسط انتاجية الارض وإجمالى إنتاجها مازال لايمثل أى معيار فى فرض الضريبة . ولذلك فإن حصيلة الضرائب المباشرة التى تأتى من الزراعة المصرية مازالت لاتمثل أكثر من ٣ - ٤٪ من إجمالى الضرائب المباشرة .

### ٣ - ٢ سياسات الاسعار والدعم :

بدأ تطبيق نظام الرقابة على الاسعار فى مصر منذ الحرب العالمية الثانية ، وأن اقتصر فى بداياته على مجموعة من السلع الضرورية مثل الخبز والسكر والزيت والكيروسين وإيجارات المساكن ، وذلك بهدف المحافظة على مستوى معيشة الطبقات الفقيرة . ولقد ارتبط هذا النظام بدعم لبعض السلع ( مثل الخبز ) أو حصص تموينية بأسعار محددة لسلع أخرى ( مثل الزيت والسكر ... )<sup>(٨)</sup> .

ومع تزايد دور الدولة الاقتصاى وتوسع القطاع العام فى بداية الستينات تم وضع نظام لتسعير الكثير من السلع التى ينتجها القطاعين العام والخاص أو السلع التى يتم استيرادها ، مع مراجعة وتغيير اسعار السلع كل فترة زمنية . وتختلف الطريقة المتبعة فى التسعير حسب الجهة أو الوزارة المختصة<sup>(٩)</sup> إلا أن أكثر الطرق استخداما هى طريقة اضافة الربح على التكلفة ، وهى طريقة معيبة اساسا وأثارها عادة ماتكون فى غير صالح

المستهلك اذا ما تم انتاج السلعة بجودة منخفضة أو بتكلفة عالية . كما أنها ماتؤدي غالبا الى تخصيص غير رشيد للموارد ، حيث لاتستطيع أن تمنع استخدام طرق الانتاج ذات التكلفة المرتفعة . وكما يؤكد مابرو ورضوان فقد كان يتم تبرير استخدام هذه الطريقة بأنها يمكن أن تضع حدودا لوضع السوق الاحتكاري لكثير من الصناعات المصرية التابعة للقطاع العام<sup>(١٠)</sup> ، حيث انها لاتتيح لتلك الصناعات تحديد نسب الربح التي تراها . الا أن معظم الصناعات المصرية قد فقدت بالفعل مع سياسة الانفتاح الاقتصادي هذا الوضع الاحتكاري ، وهو مايؤدي مع استمرار استخدام طريقة اضافة الربح على التكلفة بدلا من طريقة التكلفة الحدية - الى تحول المستهلك الى سلع مستوردة ذات جودة أعلى وسعر منخفض ، وفقد الصناعة الوطنية لجزء من سوقها .

وعموما لا يخدم هذا الجانب من سياسة التسعير اهداف إعادة التوزيع كما كان ذلك مرجوا . بل يتم استخدامه - على العكس من ذلك - كأداة لفرض الضريبة على المستهلك .

فلقد بلغ بند فروق الاسعار في ميزانية الدولة خلال السبعينات ( من عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٧٨ ) حوالي ١٥,٧٪ من اجمالي الإيرادات - السيادية<sup>(١١)</sup> ، يتحمل معظمها ( ٦٨ - ٧٠٪ ) بعض السلع الضرورية مثل الشاي والسكر والسجائر والادوية أو السلع الوسيطة كالاسمدة والكسب وهو مايؤثر في النهاية - مثل الضرائب غير المباشرة - على القدرة الشرائية للمستهلك ذو الدخل المحدود ، بينما لاتتحمل السلع غير الضرورية مثل الفورمايكا وأجهزة التكييف وسيارات الركوب وقطع غيارها والمشروبات الكحولية أكثر من ١ - ١,٥٪ من حصيلة فروق الاسعار<sup>(١٢)</sup> .

ويمثل الدعم لبعض سلع الاستهلاك والخدمات الضرورية ( سلع الاستهلاك الشعبي ) الاداة الأخرى لسياسات الاسعار ، كما أنه قد يعتبر بحق اهم السياسات الاجتماعية والتوزيعية التي يتم ممارستها على وجه الاطلاق . ويأخذ الدعم شكلين أساسيين . :

اولهما : دعم مالي مباشر يظهر في الموازنة العامة للدولة ويتضمن حوالى ٣٥ سلعة من سلع الاستهلاك الشعبي مثل الخبز والدقيق والاقمشة الشعبية والبوتاجاز أو الخدمات الضرورية مثل النقل الداخلي للركاب في المدن الكبرى أو الائتمان الزراعي . ولقد ارتفع حجم هذا الدعم بشكل حاد خلال السنوات الاخيرة ، وبعد أن كان لايتجاوز ٤ - ٥٪ من اجمالي الانفاق العام خلال الستينات واول السبعينات ترتفع هذه النسبة الى ١٣,٦٪ عام ١٩٧٤ ، ١٦,٢٪ عام ١٩٧٥ ثم تنخفض الى ٩,٦٪ ، ٩,٥٪ في السنتين التاليتين مع رفع الدعم عن بعض السلع ، الا أنها تعود ثانية للارتفاع عامي

٧٩ ، ٨٠ الى ١٨,٢ ٪ ، ١٦,٣ ٪ على التوالي . وترجع زيادة نسبة الدعم الى الانفاق العام - رغم تذبذب هذه النسبة - اساسا الى ارتفاع الاسعار العالمية للدقيق والقمح المستورد ابتداء من عام ١٩٧٤ ( ويمثل دعم هاتين السلعتين وحدهما حوالي ٤٥ ٪ من اجمالي مبلغ الدعم ) ، ثم بداية تطبيق السعر الموحد ( المنخفض ) للجنيه المصرى ابتداء من موازنة عام ١٩٧٩ ( ٧٠ قرش للدولار ) والذي يضخم من حجم الدعم نظرا لارتفاع نسبة الواردات الغذائية في تكوينه<sup>(١٣)</sup> .

ثانيهما : ما يسمى بالدعم المستتر أو الضمني والذي يتضمن موارد افتراضية تنازلت عنها الدولة مثل الاعفاء الجمركى للسلع الغذائية المستوردة أو الفرق بين ايجار المساكن الشعبية والايجار الحقيقى المفترض لهذه المساكن أو خسائر بعض شركات القطاع العام من بيع بعض سلع الاستهلاك الشعبى بثمن أقل من سعر التكلفة . وبصفة عامة لاتوجد اية بيانات موثوق بها ويمكن الاعتماد عليها لتحديد حجم هذا النوع من الدعم . ولذلك فسوف نكتفى بالتعرض للنوع الاول من الدعم .

يكلف برنامج الدعم المباشر الاقتصاد القومى عبئا ثقيلا وصل في السنوات الاخيرة بعد عام ١٩٧٤ متوسطا يتراوح ما بين ٨ - ١٢ ٪ من اجمالى الناتج القومى بتكلفة عوامل الانتاج الجارية . وقد كان يمكن تبرير هذا العبء اذا ما كان برنامج الدعم قد حقق اهدافه التوزيعية واقتصر على فئات الدخل الدنيا والمتوسطة التى ينبغى تدعيمها . الا أنه يشك في ذلك تماما . فالدعم لا يتم توزيعه بشكل اختيارى على هذه الفئات فقط ، ولاتوجد حتى الآن علاقة شرطية بين الدعم ومستوى الدخل . فكثيرا من السلع والخدمات المدعمة ( خاصة التموينية ) مازالت تباع لاصحاب الدخل العليا بنفس الاسعار التى تباع بها لاصحاب الدخل الدنيا وماسمى باستبعاد بعض الفئات القادرة من نظام البطاقات التموينية عام ١٩٨٠ لايمنى امكانية التحايل على هذا الاستبعاد ، كما أنه لايمس كل اصحاب الدخل المرتفعة . كذلك لا يوجد توزيع متناسب للدعم بين الحضر والريف . فمعظم السلع المدعمة هى سلع استهلاك حضرية اساسا لا يستفيد منها المستهلك الريفى . هذا اذا ما غطينا النظر عن الاستهلاك المسرف وغير الرشيد لبعض السلع التى ترتفع فيها نسبة الدعم الى التكلفة الحقيقية لانتاجها ( مثل الخبز ) .

ولايعنى هذا النقد قبولا لايه مقولات عن ضرورة التخفيض الحاد لحجم الدعم أو إلغائه تماما واستبداله بزيادة في الاجور . فتقليل الدعم أو الغائه يمس في المقام الاول مستويات الاستهلاك - المتدنية اساسا - للفئات الدنيا والوسطى بما لذلك من آثار اقتصادية مباشرة على انخفاض مستويات

الانتاجية ربما ينسب اكبر من تسبب انخفاض الاستهلاك وكذلك فإن استبدال الدعم بزيادة في الاجور لن يصل الا الى العاملين بأجر في الحكومة والقطاع العام وربما جزءا من العاملين في القطاع الخاص الحديث . يتبقى الجزء الأكبر من العاملين بأجر في القطاع التقليدي والقطاع غير المنظم والعاملين لحسابهم ( وهم غالبية اصحاب الدخول ) دون هذه المزية كما انه يقود في الغالب الى ارتفاع مستويات الاسعار بنسب اعلى من نسب الزيادة في الاجور . طالما ان قوى التضخم لا يمكن ان يكبح جماحها على الأقل في الاجل القصير

القضية انن هي نوع من ترشيد الدعم بحيث يصل فقط الى مستحقيه الحقيقيين سواء في الحضر او الريف ، وتلك مشكلة تنظيمية اساسا تحتاج الى قدر من الوقت والجهد والتفكير لحلها ، وهو ماسيؤدي وحده الى التخفيض النسبي لعبء الدعم على الاقتصاد القومي

### ٣ - ٢ الانفاق على التعليم

يرى بعض كتاب التنمية ان تركيز المعرفة والخبرة العلمية والفنية في ايدي اعداد قليلة من السكان ، غالبا مايؤدي - مثله مثل تركيز الثروة المادية - الى نوع من عدم التوازن في توزيع الدخل لذلك ينبغي على السياسة العامة ان تشجع بقدر الامكان التعليم العام والفنى المتخصص لتحقيق العدالة في توزيع رأس المال البشرى . وحجة هؤلاء ان التعليم - بشكله الصحيح - يؤدي الى ارتفاع كفاية مدخلات العمل وزيادة انتاجية العمل التي تنعكس بدورها على زيادة في الاجور والدخل<sup>(١٤)</sup> الا ان قبول او التوصية بمثل هذه السياسة يرتبط بما اذا كان التوسع في نظم التعليم سوف يفيد الفئات الفقيرة حقا ، ويستهدف تأهيل فنيين وعمال مهرة ومتخصصين يحتاج اليهم سوق العمل بالفعل ، ويقابله خلق فرص حقيقية للعمل

لقد شهدت الفترة بعد عام ١٩٥٢ مجهودات طيبة في توسع مجال التعليم المجاني ، فارتفع الانفاق على التعليم ( انفاق جارى واستثمارى ) من حوالى ٢٣ مليون جنيه عام ٥٢ / ٥٣ الى اقل من ٣٪ من اجمالى الناتج المحلى باسعار السوق الى ١٤٠ مليون جنيه عام ٧٠ / ٧١ الى ٤,٣٪ من الناتج المحلى والى ٣٠٦ مليون جنيه عام ١٩٧٦ الى ٥,٢٪ من الناتج المحلى<sup>(١٥)</sup> . كما تزايد عدد التلاميذ والطلبة المقيدون بالمدارس والجامعات من حوالى ١,٩ مليون عام ٥٢ / ٥٣ الى ٥,٥ مليون عام ٧٠ / ٧١ . ٦,٨ مليون عام ١٩٧٦ ( اي بنسبة ٢٥٨٪ بينما تزايد السكان بنسبة ٧٨٪ فقط في نفس الفترة<sup>(١٦)</sup> ) ولقد شهدت الفترة الاولى حتى عام ١٩٧٠ توسعا نسبيا اعلى في التعليم المدرسى بينما تميزت الفترة الثانية حتى عام ١٩٧٦ بالتوسع في التعليم العالى والجماعى كما كان لهذه الزيادات الكبيرة في



الاعداد ثمنها في انخفاض الكفاية سواء من ناحية عدد التلاميذ لكل مدرس ،  
أو عدد التلاميذ لكل فصل أو مستوى تحصيل واستيعاب التلاميذ  
ان توسع نطاق التعليم قد يعتبر مؤشرا هاما ، الا أنه لا يدل وحده عما  
إذا كان أبناء الفئات الفقيرة قد وجدوا طريقهم اليه . لقد تزايدت نسبة  
الاستيعاب في المدارس الابتدائية من ٤٧٪ عام ٥٢ / ٥٣ الى ٧٤٪ عام ٦٥ /  
٦٦ ثم انخفضت عام ١٩٧٦ الى ٧٠٪ فقط<sup>(١٧)</sup> . وتخفى هذه النسبة العامة  
فروقا حادة بين المدينة والريف . فبينما تصل نسب الاستيعاب في القاهرة  
والاسكندرية الى حوالي ٩٠٪ تهبط الى مائون ذلك بكثير في المحافظات  
النائية وفي القرى . وفي مراحل التعليم الاعلى تنخفض نسب الاستيعاب الى  
٥٠٪ في التعليم الاعدادي ، ٣٤٪ فقط في التعليم الثانوي<sup>(١٨)</sup> ولا يمكن  
البحث - منطقيا - عن ذلك الجزء الذي لا يتم استيعابه في المدارس الا بين  
ابناء الفئات الفقيرة . فأطفال الفقراء يرسلون مبكرا الى سوق العمل  
لمساعدة الاسرة . لقد قدر بحث العمالة بالعينة عام ١٩٧٥ أن حوالي ٤٤٥  
الف طفل دون سن الثانية عشر ( ٧٨٪ منهم في الريف ) ، ٥٣٨ الف بين  
الثانية عشر والخامسة عشر ( ٧٣٪ منهم في الريف ) يدخلون في قوة  
العمل<sup>(١٩)</sup>

كذلك فإن ارتفاع نفقات التعليم خلال السنوات الاخيرة تعتبر سببا هاما  
آخر في انخفاض نسب الاستيعاب خاصة في الدراسة الاعدادية والثانوية -  
فرغم مجانية التعليم العام التي سبقت ثورة ١٩٥٢ فلقد تزايدت - بسبب  
تدنى المستوى التعليمي في المدارس العامة ظاهرة الدروس الخصوصية  
كعامل موازن ومكمل في نفس الوقت للتعليم العام . وليس خافيا ان تكلفة هذه  
الدروس يمثل عبئا ماليا ثقيلا على الاسر ذات - الدخل المتوسط ،  
ولاستطيع الاسر الفقيرة تحملها على وجه الاطلاق

ولقد شهد التعليم العالي والجامعي توسعا ملحوظا خلال السبعينات  
بشكل اكبر من مراحل التعليم السابقة عليه ، وتزايد عدد الطلبة من حوالي  
٢٠٠ الف طالب عام ٧٠ / ٧١ الى ٤٤٠ الف عام ١٩٧٦ بنسبة ١٢٠٪ /  
تقريبا ( بينما زاد عدد التلاميذ في كل المراحل السابقة على التعليم العالي  
بنسبة ٢٢٪ فقط ) .<sup>(٢٠)</sup> كما ارتفع الانفاق على التعليم العالي في نفس  
الفترة من ٣١ مليون جنيه الى ٨٢ مليون جنيه ليزيد بذلك - نصيبه من  
اجمالي الانفاق على التعليم من ٢٢٪ عام ٧٠ / ٧١ الى ٢٦,٨٪ عام  
٧٦ ،<sup>(٢١)</sup> هذا رغم ان امكانية وصول ابناء الفئات المحدودة الدخل الى تكملة  
تعليمهم حتى هذه المرحلة يكاد أن يكون في حكم الاستثناء . فإتمام التعليم  
الجامعي يستغرق فترة اطول وتكاليفها أعلى ، كما أنه يضع فرصة الحصول  
على دخل مفترض



وتبدو عملية التمايز الطبقي هنا بشكل واضح . فالتعليم الجامعى الذى لا يستفيد منه فى الغالب سوى ابناء الطبقات العليا والمتوسطة الدخل يضمن عائدا شخصيا مستقبليا أعلى وأكثر استقرارا ، ويتيح امكانية الصعود فى القطاع الحديث ، كما أنه مع ظروف سوق العمل الحالية فى دول البترول يمهّد السبيل – أكثر من مستويات التعليم الاخرى لتكوين ثروة صغيرة اذا ما وجد خريج الجامعة فرص للعمل هناك .

وتعطى الاحصاءات المصرية بعض الدلائل المثيرة للاهتمام للعلاقة بين مستوى التعليم ومستوى الدخل – فمن بيانات بحث العمالة بالعينة لعام ١٩٧٥ نجد أنه كلما ارتفعت الحالة التعليمية لدى الأسرة كلما ازداد الدخل الذى تحصل عليه الأسرة . فعند مستوى دخل اقل من ٣٠٠ جنيه فى السنة ( وهو ما يقارب حد الفقر الذى سنشير اليه فى الفصل القادم ) تقع ٦٥,٤٪ من الاسر التى رب العائلة فيها أمى ، ٤٣,٧٪ من الاسر التى يستطيع فيها رب العائلة القراءة والكتابة ، ٢٨,٥٪ شهادة أقل من المتوسط ، ٢٦,٢٪ شهادة متوسطة ، ٢٠,٤٪ شهادة فوق المتوسطة ، ١,٩٪ للحاصلين على درجة جامعية . وتنعكس هذه النسب تماما للأسر ذات الدخل المرتفع والذى يزيد عن ٨٠٠ جنيه فى السنة .. هنا لانجد أكثر من ٢,٣٪ من الاسر التى ربها أمى ، ١٢,٨٪ من الاسر شهادة متوسطة ، بينما تصل هذه النسبة للحاصلين على درجة جامعية الى ٤٤,١٪ وللحاصلين على درجة أعلى من البكالوريوس أو الليسانس ٥٧,٧٪ (٢٢) .

إلا أنه قد ينبغى هنا الإشارة الى نقطة بالغة الأهمية قد توضحى الاحصاءات السابقة باستنتاج عكسها تماما : فالتعليم ليس هو المحدد الأهم لمستوى الدخل والموقع الطبقي – كما يرى ذلك بعض كتاب التنمية ، خاصة بعض هؤلاء الذين يروجون لنظريات التحديث – بل هو عامل من عوامل عديدة تعرضنا لبعضها فى الفصول السابقة تساعد على امكانية الحصول على دخل أعلى وعلى امكانية تغيير الموقع الطبقي .

بل أن العكس قد يكون الصحيح فى اغلب الاحوال : فمستوى الدخل والموقع الطبقي هما اللذان يحددان فرصة حصول الابناء على تعليم افضل أو اقل ، وبالتالي على مستوى دخل مرتفع أو منخفض ، وهو ما يحدد بدوره فرصة ابنائهم فى التعليم والدخل وتغيير أو عدم تغيير الموقع الطبقي .

## هوامش الفصل الثالث

( ١ ) تم حساب هذه النسب من بيانات الموازنة العامة للدولة . سنوات مختلفة ويتم تمويل الفرق بين إيرادات الحكومة وانفاقها من قروض الجهاز المصرفي ، والقروض والمعونات الخارجية .

( ٢ ) R.A MUSGRAVE, P.B MUSGRAVE, L. KULLMER : DIE OEFFENTLICHEN FINANZEN IN THEORIE UND PRAXIS, TUEBINGEN 1975, BAND 1, S.4

( ٣ ) بيانات الموازنة العامة للدولة . سنوات مختلفة

( ٤ ) لؤاد مرسي : هذا الانفتاح ... مرجع سابق ص ١٤٥

( ٥ ) WORLDBANK : ARAB ... OP CIT VOL 6 TABLE 5.3

بالنسبة لعامي ٧٧ ، ٧٨ من عبد الهادي النجار : النظام الضريبي المصري . واقع ومستقبله . بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الخامس للاقتصاديين المصريين القاهرة ٧٧ ٢٩ - مارس ١٩٨٠ . جدول رقم ( ٦ ) .

( ٦ ) تقديرات من وزارة المالية كما هي منشورة بروزالبيوسف ١٩٧٨/٦/٥ ص ١٥

( ٧ ) بيانات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة . روز البيوسف ١٩٧٨/١٠/١٦ ص ٤٥ .

( ٨ ) R.MABRO AND S. RADWAN : INDUSTRIALIZATION. انظر . OP CIT P. 70

( ٩ ) تختص جهات متعددة بعملية تسعير السلع : وزارات الزراعة ، الصناعة التموين والتجارة الداخلية ، الصحة ، الاقتصاد ، المالية وشركات التجارة الخارجية . وقد ادى عدم التنسيق بين هذه الجهات الى انشاء جهاز مركزي لتخطيط الاسعار ، الا ان عمله قد اقتصر في الاساس على اداء دور استشاري . انظر : عبد السلام بدوي : ادارة القطاع العام في الاقتصاد المصري . القاهرة ١٩٧٢ ص ١٧٧ . ايضا الاهرام الاقتصادي ١٩٧٧/٢/١ .

( ١٠ ) R.MABRO AND S. RADWAN .OP CTP, 72

( ١١ ) نسبة مستخرجة من ارقام : WORLDBANK. ARAB .... OP CIT VOL 6, TABLE 5.1

ومشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٧٨

( ١٢ ) انظر : عبد الهادي النجار . مرجع سابق ص ١٧ - ١٨

( ١٣ ) انظر WORLDBANK : ARAB ... OP CIT VOL 4 P. 7-8

ايضا : رمزي زكي : مشكلة التضخم في مصر . القاهرة ١٩٨٠ ب ٧٦١ - ٧٦٢

ايضا : مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٨٠ .

( ١٤ ) انظر سبيل المثال M.S.AHLUWALIA : THE SCOPE FOR  
POLICY TERVENTION, IN : HCHENERY ( ET AL. (, REDIS-  
TRIBUTION WITH GROWTH, OXFORD UNIVERSITY PRESS,  
1976 P.81 . 83

WORLDBANK : ARAB .. OP CIT. VOL.2 P. 24 ( ١٥ )

وتم حساب النسب الى اجمالي الناتج المحلي من المرجع السابق . بند ٦ جدول ١٠٢ .

( ١٦ ) الكتاب الاحصائي السنوى ، المؤشرات الاحصائية . سنوات مختلفة .

WORLDBANK .. OP CIT VOL. 2P. 16. ( ١٧ )

( ١٨ ) على الجريتي : خمسة وعشرون عاما . دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في  
مصر . القاهرة ١٩٧٧ ص ١١٣ - ١١٤

( ١٩ ) بحث العمالة بالعينة بورة مايو ١٩٧٥ . مرجع سابق . الجدول الاول والثاني .

( ٢٠ ) الكتاب الاحصائي السنوى ، المؤشرات الاحصائية . سنوات مختلفة .

WORLDBANK .. OP CIT VOL. 6 TABLE 8.42 ( ٢١ )

( ٢٢ ) بحث العمالة بالعينة عام ١٩٧٥ . مرجع سابق ص ٩٨



الفصل الرابع

خريطة التوزيع



يهدف هذا الفصل الى محاولة التعرف على صورة اجمالية لنتائج واثار السياسات التوزيعية التي سبق مناقشتها في الفصول السابقة على خريطة التوزيع الشخصى للاستهلاك والدخل ومدى التغيرات التي حدثت في هذا التوزيع . وتتبع الاحصاءات المصرية امكانية تتبع ومقارنة شكل التوزيع خلال عشرون عاما من ١٩٥٥ حتى ١٩٧٥ ، وان كان من الضروري ان نشير الى ان تجميع واستخراج البيانات الاحصائية لم يتم على اسس موحدة خلال الفترة كلها ، وهو ما يؤثر بالتأكد على نتائج المقارنة كذلك فسوف نستخدم في غالبية الاحوال معيار التوزيع على الاسر ، لأن البيانات في معظمها قد جمعت على هذا الاساس ، كما ان ذلك المعيار يراعى اكثر من غيره علاقات التبعية الاقتصادية والاجتماعية المتبادلة داخل الاسرة الواحدة ، ويقدم شكلا اكثر واقعية للتوزيع عما لو طبقت معايير قياس اخرى تقتصر على جزء محدود من السكان وتظهر صورة اكثر تركزا للتوزيع مثل التوزيع على الحاصلين على دخل او العاملين او الافراد ذوي النشاط الاقتصادي .

ولمعرفة مدى التركيز او التشتت في التوزيع فلقد فضلنا استخدام معامل جيني **Gini- Coefficient** السابقة الاشارة اليه . وسوف نحاول اذا ما اتاحت البيانات ذلك . حساب ثلاث قيم للمعامل بالنسبة للتوزيع في الريف وفي الحضر ثم على مستوى المجتمع ككل .

٤ - ١ توزيع الانفاق الاستهلاكي :

يعتبر تطور الاستهلاك الحقيقي مؤشرا هاما لقياس المنفعة المباشرة التي يجنيها الفرد من النمو الاقتصادي وفي نفس الوقت يؤدي التوزيع المتوازن للاستهلاك من خلال رفع الدخل القابل للتصرف لاصحاب الدخل المحدود ، او من خلال امداد هؤلاء بسلع الاستهلاك الضرورية او دعم تلك السلع الى تحسن يعتد به في القدرة على الاداء العقلي والجسماني والى ارتفاع انتاجية العمل وبالتالي الى تزايد النمو الاقتصادي

ويعطى الجدول ٤ - ١ صورة عامة عن التطور النسبي لمتوسط الاستهلاك الحقيقي للفرد - وكما يتضح من بيانات الجدول فلقد تحقق في السنوات العشر الاولى حتى عام ١٩٦٥ نموا تراكميا واضحا في متوسط

جدول ٤ - ١ الأرقام القياسية لتوسط الاستهلاك الحقيقي للفرد

١٩٥٥ - ١٩٧٧

البيان	الرقم القياسي لاجمالى الاستهلاك العائلى بالاسعار الجارسة	معدل النمو السنوى	الرقم القياسى للمكان	الرقم القياسى لنفقات المعيشة	الرقم القياسى لتوسط الاستهلاك الحقيقى للفرد الواحد	معدل النمو السنوى
١٩٥٥	١٠٠	-	١٠٠	١٠٠	١٠٠	-
١٩٦٠	١٤٣,٨	٧,٥%	١١٢,٤	١٠٧,٧	١١٨,٨	٣,٥% +
١٩٦٥	٢٢٠,٥	٨,٩%	١٢٧,٨	١٢٤,٢	١٢٨,٩	٣,٢% +
١٩٧٠	٢٨٥,٠	٥,٣%	١٤٣,٦	١٥٣,٩	١٢٩	١,٤% -
١٩٧٥	٤٦٣,٨	١٠,٢%	١٥٦,٥	٢٢٨,١	١٢٩,٩	١,٠% +
١٩٧٦	٥٤٦,١	١٧,٧%	١٦٠,١	٢٥١,٥	١٣٥,٦	٤,٤% +
١٩٧٧	٦٣٦,٨	١٦,٦%	١٦٤,٨	٢٧٨	١٣٩,٨	٣,١% +

المصادر : ١ - تقارير منظمة الخططة

٢ - الكتاب الاحصائى السنوى

٢ - WORLD BANK : ARAB .. OP CIT , VOL ٢ TABIF 2-2

الاستهلاك الحقيقى وبمعدلات لا بأس بها وصلت الى ٣,٢% ، ٣,٥% سنويا . الا ان جزءا هاما من هذه المزايا قد فقدت في السنوات الخمس التالية حتى عام ١٩٧٠ . ثم استقر على مستواه المنخفض حتى منتصف السبعينات وذلك بسبب تباطؤ معدلات النمو الحقيقى للناتج القومى والنمو الحقيقى لاجمالى الاستهلاك العائلى وارتفاع نسب التضخم واستمرار الزيادات السكانية على نفس مستوياتها تقريبا . ورغم ان متوسط الاستهلاك الحقيقى قد ارتفع بشكل معقول في العامين التاليين حتى عام ٧٧ إلا انه قد استرجع فقط مستواه عام ١٩٦٥ . كذلك فمن المعتقد ان نمو الاستهلاك الحقيقى في السبعينات ليس في غالبه الا نموا ظاهريا ولا يوضح الخسائر الحقيقية التى كان على الفرد المصرى ان يقدمها في مستويات استهلاكه . فالرقم القياسى العام لنفقات المعيشة هو الرقم الرسمى الذى تنشره الاحصاءات المصرية وهو كما سبق ان اشرنا يقل كثيرا عن مستويات اسعار السوق . كما انه لم يمكن استبعاد آثار الضرائب غير المباشرة التى تزايدت معدلات نموها منذ اوائل الستينات وحتى عام ٧٧ بمعدلات تفوق نمو الناتج المحلى واجمالى الاستهلاك العائلى





بالاسعار الجارية<sup>(١)</sup> كذلك فلقد استبعدنا العمالة المصرية بالخارج منذ عام ١٩٧٥ ( متوسط ١,٤ مليون فرد ) من الرقم . القياسى للسكان ، وبالتالى فان جزءا من الارتفاع ( الظاهرى ) لمتوسطات استهلاك الفرد لا يرجع فى الواقع الى مجهودات حقيقية فى زيادة كمية السلع المعروضة للاستهلاك بقدر ما يرجع الى ان السكان الذين يستهلكون تلك السلع لم تتزايد أعدادهم بنفس نسبة زيادتها فى السنوات السابقة .

وبشكل عام لاتبين تلك المؤشرات الاجمالية عن متوسطات استهلاك الفرد مدى التباين فى توزيع الاستهلاك بين الفئات الاجتماعية المختلفة او على فئات الانفاق المختلفة او بين الريف والمدينة . ولهذا الغرض يمكن استخراج بعض البيانات من ابحاث ميزانية الاسرة بالعينة التى نشرها الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء عن أعوام ١٩٥٩/٥٨ ، ١٩٦٥/٦٤ ، ١٩٧٥/٧٤ ، ونلخصها فى الجدولين ٤ - ٢ ، ٤ - ٣ .

الا انه ينبغى الاشارة الى بعض التحفظات التى قد تحد من قيمة هذه البيانات فعدد العينة فى الابحاث الثلاثة يعتبر صغيرا نسبيا ولا يمكن لذلك ان يتضمن بشكل تمثيلى صحيح قطبى الفقر والغنى فى المجتمع . كما ان نسبة تمثيل الحضر فى العينة تفوق بكثير نسبة سكانه الى اجمالى السكان حسب التعدادات التى تمت فى فترات زمنية متقاربة<sup>(٢)</sup> بالاضافة الى ان متوسط عدد الافراد لكل اسرة يزيد فى العينات الثلاث عن تلك المتوسطات حسب تعدادات السكان بحوالى ١٠٪ . ويرجع هذا الفارق الى ان ابحاث العينة تضمنت كل الافراد المقيمين فى وحدة سكنية واحدة بغض النظر عما اذا كانوا يمثلون اسرة واحدة . وقد تم توزيع الأسر فى العينة حسب فئات انفاقها على الاستهلاك دون تصنيف الفئات والطبقات الاجتماعية المختلفة فى كل من الريف والحضر ( عمال زراعة ، صغار الفلاحين - كبار الملاك - عمال صناعيون - موظفون ... الخ ) حتى يمكن التعرف على درجات التمايز فى الانفاق الاستهلاكي ، وبالتالى الفروق الداخلية بين هذه الطبقات . الى جانب ذلك بأن نتائج هذه الابحاث يمكن ان تتضمن نسبة انحراف احصائى كبيرة ، حيث انها مازالت ميدانا جديدا للاحصاءات المصرية ولافراد العينة على حد سواء وربما يكون هناك - بسبب بعض العادات الاجتماعية - قدرا من المبالغة أو التحفظ فى اعطاء افراد العينة للحجم الحقيقى لانفاقهم الاستهلاكي .

لذلك فان النتائج التى يمكن استخلاصها من بيانات ابحاث العينة لايمكن ان تعبر الا عن مجرد اتجاهات عامة ، وان كانت هامة بالضرورة لعدم وجود غيرها عن صورة توزيع الاستهلاك فى المجتمع .



من الجدولين السابقين تبين بشكل أوضح انصبة مجموعات الأسر المختلفة من الانفاق الاستهلاكي ، وتسهل من عملية التوصل الى نتائج حول تطور هذا الانفاق خلال الفترة كلها فسوف نقسم الاسر الى اربع مجموعات رئيسية ( وهي احد الطرق المألوفة في بيان توزيع الدخل أو الاستهلاك ) افقر ٤٠٪ ، ٤٠٪ المتوسطة الانفاق ، ٢٠٪ المرتفعة الانفاق ، أغنى ٥٪ في المجتمع ، ونضع امام كل مجموعة نصيبها من الانفاق الاستهلاكي وهو ما يظهره الجدول ٤ - ٤

وقد يكون أول ما يلفت النظر هو تلك الفارق الضخم بين متوسطات الانفاق السنوي للأسر في الريف والمدينة - كما يظهر في الجدولين ٤ - ٢ ، ٤ - ٣ - والذي لم يطرأ عليه أي تحسن خلال فترة المقارنة كلها ، وهو ما يعطي دلالة على استمرار الاختلاف الحاد بين مستوى المعيشة في المنطقتين ( لم يتجاوز متوسط انفاق الاسرة الريفية ٦٢ - ٦٤٪ من متوسط - انفاق الاسرة الحضرية خلال كل الفترة )

ومن ناحية أخرى فلقد اتجهت انصبة الانفاق الاستهلاكي لمجموعات الاسر المختلفة في الريف الى نوع من التوازن النسبي بين عامي ٥٨/٥٩ ، ٦٤/٦٥ واصالح الفئات الفقيرة ، وذلك نتيجة لسياسات اصلاح الزراعي وسياسات العمالة في الريف حتى منتصف الستينات ثم نتيجة هذه الانصبة بعد ذلك الى الثبات حتى عام ١٩٧٥ وخاصة بالنسبة للأسر الفقيرة ، مع ارتفاع طفيف لما تحصل عليه الاسر المتوسطة الانفاق وأغنى ٥٪ من المجتمع الريفي . الا أن الثبات النسبي للتوزيع بين عامي ٦٥ ، ٧٥ لم يكن انعكاسا

جدول ٤ - ٤ تطور النصب النسبي للانفاق الاستهلاكي لمجموعات الاسر ( وسط وحضر )

نصيب مجبوتات الاسر من اجمالي الانفاق الاستهلاكي ( سب شية )					
الريف			الحضر		
١٩٥٩/٥٨	١٩٦٥/٦٤	١٩٧٥/٧٤	١٩٥٩/٥٨	١٩٦٥/٦٤	١٩٧٥/٧٤
١٢,٦٤	١٨,٨٠	١٨,٧٨	١٦,٤٢	١٦,٤٩	١٨,٢٨
٢٨,٤٢	٣٨,٤٨	٣٩,١١	٢٥,٩٩	٢٧,٢٩	٢٨,٥٠
٤٣,٩٣	٤٢,٧٢	٤٢,١١	٤١,٥٩	٤٦,٢٥	٢,٢٢
١٧,٥٩	١٦,٥٨	١٧,٠٢	١٩,٦١	١٩,٨١	١٧,٣٧
٠,٢٧٢	٠,٣٥٣	٠,٣٥١	٠,٤٠١	٠,٤	٠,٣٢٢
معامل جيني					

لتطور ايجابى فى الزراعة المصرية او القطاعات الاقتصادية الاخرى فى الريف ، فلقد حدث خلال هذه الفترة كما سبق القول نوع من التركيز فى الحيازات الزراعية وتباطؤ فى زيادات اعداد العمالة ، بقدر ما كان نتيجة لعوامل الطرد من الريف والهجرة الى المدينة ( ومؤخرا للدول العربية ) والذى يتركز اساسا فى الفئات الشديدة الفقر .

وعلى عكس صورة توزيع الاستهلاك فى الريف يشير مثيله فى الحضر الى اتجاه اكبر من المساواه منذ عام ٥٩/٥٨ . لقد ارتفع بصفة مستمرة ذلك الجزء الذى تستهلكه الاسر الفقيرة والاسر المتوسطة الانفاق على حساب استهلاك الاسر الغنية . وانخفض لذلك معامل جينى من ٤٠٤ وعام ٥٩/٥٨ الى ٠,٤ عام ٦٥/٦٤ ، ٠,٣٦٢ علم ٧٥/٧٤ وبصفة عامة يمكن ارجاع هذا التحسن الى ثلاثة اسباب رئيسية تكاد تقتصر اثارها على الحضر وحده اولهما سياسة العمالة فى قطاع الدولة - الذى يتركز اساسا فى المدينة - والثى خلقت فى الفترة من ٦٧/٦٦ حتى عام ١٩٧٧ - ١,٢٨ مليون فرصة عمل جديدة وبالتالي مصدر دخل جديد ، وثانيها برنامج الدعم الذى يثبت اسعار سلع الاستهلاك الضرورية ، وثالثها هجرة العمالة الى الخارج ، والتي اقتصرت فى فتراتنا الاولى على عمالة المدينة المؤهلة ( رغم توسعها بعد ذلك لتشمل اجزاء من عمالة الريف ) والتي تساعد من خلال ارتفاع الاجور المدفوعة لقوة العمل المهاجرة وتحويلاتهم النقدية وغير النقدية الى ارتفاع انصبة اسرهم فى المدينة من الانفاق الاستهلاكى .

#### ٤ - ٢ توزيع الدخل :

يكاد التوزيع الشخصى للدخل فى مصر أن يكون جانبا مهملا من الاحصاءات المصرية كما أنه لم يلق حتى الآن الاهتمام الذى يستحقه من الابحاث الاقتصادية فى مصر<sup>(٣)</sup> لذلك تختفى البيانات الدقيقة من هذا الميدان ، ولا توجد معرفة كافية بحقائق التوزيع وتطوره . وتبقى التقديرات المبينة على خبرات شخصية أو حتى موضوعية هي المصادر الوحيدة التى يمكن الاعتماد عليها فى اعطاء صورة ما للتوزيع الشخصى للدخل .

وربما يكون أحد أول هذه التقديرات هو ما أشار اليه ( أوبراين ) نقلا عن تقرير بعثة التجارة الانجليزية فى مصر والسودان والحبشة عام ١٩٥٥ عن توزيع الدخل فى مصر فى نفس العام والذى يعطى الصورة التالية : أفقر ٦٠٪ من اشخاص المجتمع يحصلون على ١٨٪ من الدخل ، ٢٠٪ المتوسطى الدخل يحصلون على ٢٧٪ من الدخل ، أغنى ٢٠٪ يحصلون على ٥٥٪ من الدخل<sup>(٤)</sup>

الى جانب ذلك نشر البنك الدولى بيانا آخر عن توزيع الدخل فى مصر عام ١٩٦٥/٦٤ نعتقد أنه قد اعتمد فى تقديره على بيانات بحث ميزانية الاسرة

بالعينة في نفس العام .

أما أول التقديرات المصرية في هذا المجال فهو ما نشره جهاز تخطيط الاسعار في يناير ١٩٧٣ عن التوزيع الشخصي للدخل في مصر عام ١٩٧٢ . ورغم أن نتائج هذا التقدير الأخير تتفق في أطرها العامة مع اتجاهات التركيز في توزيع الدخل خلال السبعينات إلا أنه قد اعتمد في المقام الأول على بيانات تتعلق بالسستينات .

ويعرض الجدول ٤ - ٥ التقديرين المشار إليهما .

ولعل أحدث المحاولات لتقدير التوزيع الشخصي للدخل في مصر هو ما نشره البنك الدولي في تقريره عن الاقتصاد المصري عام ١٩٧٨ - عن توزيع الدخل عام ١٩٧٥/٧٤ في كل من الريف والحضر ، مستندا في ذلك على بيانات بحث ميزانية الأسرة بالعينة في نفس العام<sup>(٥)</sup> إلا أن لنا بعض التحفظات على الطريقة التي استخدمها البنك في تقدير هذا التوزيع والتي تؤثر على إمكانية قبوله دون تحفظ . فأولا : اعتمدت حسابات البنك في تقدير التوزيع على بيانات دورة واحدة من الدورات الأربع لبحث ميزانية الأسرة . وهي لا تمثل أكثر من عينة شديدة الصغر للمجتمع المصري ( ثلاثة آلاف أسرة فقط في كل من الريف والحضر ) . ثانيا : اعتبر البنك أن توزيع الانفاق الاستهلاكي في الريف يخص العاملين في الزراعة وحدهم وبنى تقديره لتوزيع الدخل على هذا الأساس ، رغم أن ١٧٪ على الأقل من المقيمين في الريف يعملون في غير الزراعة . ولقد أضافهم البنك إلى سكان الحضر . ثالثا المبالغة في حساب عدد الأسر بحوالي ٢٧٠ ألف أسرة . ونعتقد أنه قد تم إضافة المصريين الذين يعملون بالخارج ، رغم أن التقرير لم يشر لذلك . رابعا احتسب تقدير البنك للأسر الشديدة الفقر والتي ربما تعيش تحت حد الفقر نسبيا انخارية من دخلها تراوحت بين ٢ - ٤,٥٪ في الريف ، ٥,٢ - ١٢٪ في الحضر وهو ما يتضمن قدر كبير من المبالغة في قدرة الأسرة الفقيرة على الانخار . خامسا تم حساب ضرائب على دخول الفئات العليا الثلاث في الحضر فقط . ولم تحتسب أية ضرائب على الدخل في الريف أو ضرائب الاجور والمرتبات (السارية حتى ذلك التاريخ) لفئات الدخل المتوسط في الريف كما لم يبين التقرير أسس حسابه لهذه الضريبة وتقديره لسعرها . سائسا : مبالغة البنك في تقدير اجمالي الانخار القومي ( ٦٢٣,٥ مليون جنيه مقابل ٢٩٨ مليون فقط في تقرير متابعة الخطة عام ١٩٧٥ ) .

وعلى هذا فلقد قمنا من جانبنا بمحاولة لتقدير التوزيع الشخصي للدخل عن عام ١٩٧٥ بالاستناد إلى بيانات الدورات الأربع لبحث ميزانية الأسرة بالعينة لعام ١٩٧٥/٧٤ وابتاع طريقة مشابهة لطريقة البنك الدولي مع

تجنب التحفظات السابق الإشارة إليها . ويقدم الملحق أ عرضاً مفصلاً لطريقة التوصل الى هذا التقدير ، كما توضح الجداول ٤ - ٦ الى ٤ - ٨ نتائج التقدير لتوزيع الدخل في كل من الريف والحضر ثم على مستوى المجتمع ككل .

جدول ٤ - ٥ التوزيع النسبي للدخل الشخصي للشخص في مصر عامي

١٩٧٢ و ٦٥ / ٦٤

١٩٧٢ (٢)		١٩٦٥ / ٦٤ (١)		
النسبة التراكمية للدخل %	نسبة الدخل الى اجمالي الدخل %	النسبة التراكمية للدخل %	نسبة الدخل الى اجمالي الدخل %	نسبة الاسر الى اجمالي الاسر %
٢,٢١	٢,٢١	١,٧	١,٧	١٠ - ٠
٦,١٥	٣,٩٤	٤,٢	٢,٥	٢٠ - ١١
١٠,٠٩	٣,٩٤	٨,٣	٤,١	٣٠ - ٢١
١٥,٧٠	٥,٦١	١٤, -	٥,٧	٤٠ - ٣١
٢٢,٢٥	٦,٥٥	٢١, -	٧, -	٥٠ - ٤١
٢٩,٧٥	٧,٥٠	٢٩,٥	٨,٥	٦٠ - ٥١
٣٨,٩٦	٩,٢١	٤٠,٤	١٠,٩	٧٠ - ٦١
٥٠,٥٧	١١,٦١	٥٣, -	١٢,٦	٨٠ - ٧١
٦٦,٧٢	١٦,١٥	٦٩, -	١٦, -	٩٠ - ٨١
١٠٠	٣٣,٢٨	١٠٠	٣١, -	١٠٠ - ٩١
	٢٢,٤٨		١٩,٦	نصيب أغنى ٥% من الاسر
٠,٤٢٧		٠,٤٢٤		معامل جيني

1970 - SIZE DISTRIBUTION OF INCOME :

(١)

COMPILATION OF DATA . WORKING PAPER 10 . 190

NOV . 1974 , P . 27

(٢) جهاز تخطيط الاسعار : توزيع دخول الافراد . مذكرة رقم ١٨ . يناير ١٩٧٣

تم حساب النسب من الجدول رقم ١ و ٢ .

الا انه ينبغي الاشارة مقدما الى نقطتين هامتين اولهما : انه لم يتم سوى تقدير الدخل النقدي القابل للتصرف ، اى بعد استقطاعات الضرائب والتأمينات الاجتماعية ، والتي من الصعب حسابها بدقة لكل فئة دخل على حدة . كما انه لم يمكن ايضا تقدير او احتساب الدخل غير النقدي

جدول ٤ - ٦ تقدير التوزيع الشخصى للدخل في الريف عام ١٩٧٥

فئات الدخل بالجنيسة	نسبة الفئة الى اجمالي الاسر %	النسبة التراكمية للأسر %	نسبة الأفراد الى الفئة الى اجمالي الأفراد %	النسبة التراكمية للأفراد %	نسبة دخل الفئة الى اجمالي الدخل %	النسبة التراكمية للدخل %	متوسط دخل الاسر في السنة بالجنيسة	متوسط دخل الفرد في السنة بالجنيسة
أقل من ٥٠	١,٨٨	١,٨٨	١,٦٢	١,٦٢	١,٦	١,٦	٣٥,٤٧٢	١٨,٧٣٦
٥٠ - ٧٥	٢,١٣	٤,٠١	٥,٥	١,١٧	٣,٤	٥,٠	٦٥,٨٢٢	٤٤,٧٦٦
٧٥ - ١٠٠	٢,٧٥	٦,٧٦	١,١٣	٢,٣٠	٦,١	١١,١	٩١,٩١٢	٣٩,٣٧٤
١٠٠ - ١٥٠	٧,٥٠	١٤,٢٦	٤,٢٢	٦,٥٢	٢,٤٦	٢,٥٧	١٣٥,٥٣٠	٤٢,٣٠١
١٥٠ - ٢٠٠	١١,٠	٢٥,٢٦	٧,٧٩	١٤,٣١	٤,٩٨	٨,٥٥	١٨٧,٤٦٩	٤٦,٧٣٢
٢٠٠ - ٢٥٠	١٣,١٠	٣٨,٣٦	١١,٥٥	٢٥,٨٦	٧,٧٣	١٦,٢٨	٢٤٤,٢٢٩	٤٨,٦٦٠
٢٥٠ - ٣٠٠	١٢,٥٥	٥٠,٩١	١٢,٢٦	٣٨,١٢	٩,٠٥	٢٥,٣٣	٢٩٨,٢٩٥	٥٣,٦١٤
٣٠٠ - ٣٥٠	-	-	-	-	-	-	-	-
٣٥٠ - ٤٠٠	١٠,٧٠	٦١,٦١	١١,٧٢	٤٩,٨٤	٩,١٨	٣٤,٥١	٣٥٥,١١٠	٥٦,٩٢٤
٤٠٠ - ٥٠٠	٨,٨٣	٧٠,٤٤	١٠,٠٢	٥٩,٨٦	٨,٨٠	٤٣,٣١	٤١٢,٧٧٣	٦٣,٨٥١
٥٠٠ - ٦٠٠	١١,٦٣	٨٢,٠٧	١٣,٧٩	٧٣,٦٥	١٤,١٤	٥٧,٤٥	٥٠٣,٤٥٦	٧٤,٥٥٦
٦٠٠ - ٨٠٠	٦,٣٨	٨٨,٤٥	٨,٤٣	٨٢,٠٨	٩,٦٣	٦٧,٠٨	٦٢٤,١٣٨	٨٣,٠
٨٠٠ - ١٠٠٠	٦,١٠	٩٤,٥٥	٨,٦٩	٩٠,٧٧	١٢,٠٩	٧٩,١٧	٨١٩,٨٧٥	١٠١,٠٣٥
١٠٠٠ - ١٤٠٠	٢,٧٥	٩٧,٣٠	٤,٢٢	٩٥,١٩	٧,٢٤	٨٦,٤٣	١٠٨٩,٩٨٧	١١٩,١٨٤
١٤٠٠ - ٢٠٠٠	١,٧٠	٩٩,٠	٢,٨١	٩٨,٠	٦,٢٩	٩٢,٧٢	١٥٣١,١٧٢	١٦٢,١٤٢
٢٠٠٠ - ٤٠٠٠ فأكثر	٥,٨	١٠٠	١,١٣	٩٩,١٣	٥,٠٢	١٥٧,٤	٢١٧,٠٧٧	١٩٣,٥١١
٤٠٠٠ فأكثر	٤,٢	-	٨٧	١٠٠	٤,٢٧	١٠٠	٤١٥٧,٨٤٧	٣٥٦,٩٨٤
المجموع	١٠٠	-	١٠٠	-	١٠٠	-	٤١٣,٨٧٤	٧٢,٦٧٤
معامل جيني = ٠,٣٨٤								

نصيب أفقر ٤٠ % من الاسر الريفية = ١٧,٤٧ % من الدخل  
نصيب ال ٤٠ % من الاسر المتوسطة الدخل = ٣٢,٤٨ % من الدخل  
نصيب ال ٧٠ % من الاسر المرتفعة الدخل = ٤٥,٠٥ % من الدخل  
نصيب أغنى ٥ % من أسر الريف = ١٩,٦٣ % من الدخل



( العيني ) او نصيب كل فئة دخل من السلع والخدمات العامة ( مثل التعليم والصحة وخدمات المرافق العامة ) . وعموما فان عدم احتساب هذه الانواع من الدخل غير النقدية قد لايؤثر كثيرا على صورة التوزيع النسبية في شكلها النهائي ، نظرا لان المستفيدين من احتساب الدخل العينية يقعون اساسا في فئات الدخل الدنيا ، بينما يتواجد معظم المستفيدين من احتساب

جدول ٧ - ٤ تقدير التوزيع الشخصي للدخل في الحضرم ١٩٧٥

فئات الدخل	نسبة الاسر في الفئتي الاجالي	النسبة التراكمية للاسر	نسبة الافراد في الفئة الى اجالي الافراد	النسبة التراكمية للافراد	نسبة دخل الفئة الى الاجالي الدخل	النسبة التراكمية للدخل	متوسط دخل الاسرة في السنة	متوسط دخل الفرد في السنة
بالجنيه	%	%	%	%	%	%	بالجنيه	بالجنيه
أقل من ٥٠	٤	٤	٢	٢	٢	٢	٢١,٤٥٥	١١,٧٠٤
٥٠ - ٧٥	-	-	-	-	-	-	-	-
٧٥ - ١٠٠	٧١	١١١	١٦	٢٦	٧	٩	٧٥,٤١٢	٦٣,٢١٦
١٠٠ - ١٥٠	١٥	٢٠٦	٣٤	٧٠	٢٣	٢٢	١٠٦,٢٥١	٥٤,٥٩٢
١٥٠ - ٢٠٠	٢٤٥	٥٥١	٦٦	٢٣٦	٦٩	١١	١٥٤,٧٤٨	٥٩,٤٠٢
٢٠٠ - ٢٥٠	٤٩٧	١٠٤٨	٢٧	٥٦٣	١٣٩	٢٣	٢١٧,٠٦٦	٦٠,٧٣٠
٢٥٠ - ٣٠٠	٧١٦	١٧٦٤	٦٦	١١٢٩	٥٦	٨٦	٢٧٦,٩٢٢	٦٤,٥٤٧
٣٠٠ - ٣٥٠	٨٥٩	٢٦٢٣	٢٩	١٨٦٨	٢٧٩	١٥	٣٤١,٩٨٤	٧٣,١٣٠
٣٥٠ - ٤٠٠	-	-	-	-	-	-	-	-
٤٠٠ - ٥٠٠	١٦٩٧	٤٣٢٠	٨٢	٣٥٥٠	٧٢	٢٨	٤٤٣,٥٢٣	١٢,٢٣٦
٥٠٠ - ٦٠٠	١٤٨١	٥٨٠١	٨٠	٥١٢٠	١١٢	٥٠	٥٨١,٥٣١	١٠٠,٢٨٧
٦٠٠ - ٨٠٠	١١١١	٦٩١٢	٥٨	٦٣٨٩	١٣٨	٨٨	٧٢٣,٢٧٨	١١٧,٧١٨
٨٠٠ - ١٠٠٠	١٣٤٣	٨٢٥٥	٧٧	٧٩٦٥	٢٠	٠٨	٩٣٣,٥٩٨	١٤٦,٤٧٢
١٠٠٠ - ١٤٠٠	٦٦١	٨٩١٦	٤٦	٨٧١١	٧٥	٨٣	١٢٥٨,٨٨٨	٢٠٥,٤٧٠
١٤٠٠ - ٢٠٠٠	٦٥٣	١٥٦٩	١١	٩٤٩٤	٤٢	٢٥	١٧٠٩,١٧٤	٢٦٣,١٨٣
٢٠٠٠ - ٤٠٠٠	٢٨٣	١٨٥٢	٣٥	٩٨٤٧	٤٤	٦١	٢٥٨٣,٥٨٦	٤٠١,٨٥٢
٤٠٠٠ وأكثر	١٤٨	١٠٠	٧٢	١٠٠	٣١	١٠٠	٤٨٧٨,٠٤٠	٧٦٥,٤٤٣
المجموع	١٠٠	-	١٠٠	-	١٠٠	-	٧٧٤,١٣٥	١٤٢,٥٩٨

معامل جيني = ٤٠٤

نصيب أفقر ٤٠ % من الاسر الحضرية = ١٦٤ % من الدخل  
نصيب ال ٤٠ % من الاسر المتوسطة الدخل = ٣٦٦ % من الدخل  
نصيب ال ٢٠ % من الاسر المرتفعة الدخل = ٤٧ % من الدخل  
نصيب أغنى ٥ % من اسر الحضرم = ٢٠,٢٨ % من الدخل

قيمة السلع والخدمات العامة في فئات الدخل المتوسطة والعليا . وبذلك ربما تتعادل التأثيرات النسبية لهذين النوعين من الدخل غير النقدية على صورة التوزيع . ثانيهما : ان هذا التقدير لا يتعدى كونه محاولة تقديم بعض الاتجاهات في التطور الحديث لتوزيع الدخل ، وعكس النتائج الاولى لسياسات التوزيع خلال السبعينات . كما تنطبق عليه كل التحفظات السابق الاشارة اليها في الجزء الخاص بتوزيع الاتفاق الاستهلاكي ، نظرا لان هذا التقدير قد تم اشتقاقه من نتائج دورات بحث ميزانية الاسرة بالعينة .

جدول ٤ - ٨ تقدير التوزيع النسبي للدخل في مصر ( خريف ) عام ١٩٧٥

فئات الدخل بالجنبة	نسبة الاسرى العلة الى اجالسى الاسر	النسبة التراكمية للاسر	نسبة الافراد الى اجالسى الافراد	النسبة التراكمية للافراد	نسبة دخل العلة الى اجالسى الدخل	النسبة التراكمية للدخل	متوسط دخل الاسر في السنة	متوسط دخل الفرد في السنة
بالجنبة	%	%	%	%	%	%	بالجنبة	بالجنبة
اقل من ٥٠	١,٢١	١,٢١	٤,٤	٤,٤	٠,٧	٠,٧	٢٤,٨٧٤	١٧,٣٣٥
- ٥٠	١,١٧	٢,٣٨	٣,١	٧,٥	١,٣	٢,٠	٦٥,٨٣٢	٤٤,٧٦٦
- ٧٥	١,٨٣	٤,٢١	٧,٠	١٤,٥	٢,٨	٤,٨	٨٩,٠٨٢	٤١,٧١٢
- ١٠٠	٤,٥٥	٨,٧٦	٢,٥٢	٣,١٧	١,٥	١,٥	١٣٢,٧٧٠	٤٣,٠٣٨
- ١٥٠	٧,٦٠	١٦,٣٦	٥,١٠	٩,٠٧	٢,٣٨	٣,٩١	١٨٠,٧٦٤	٤٨,٣٦٣
- ٢٠٠	٩,٤٤	٢٥,٨٠	٧,٩١	١٦,٩٨	٣,٨١	٧,٨٠	٢٢٧,٧٨١	٥٠,٨٥٠
- ٢٥٠	١٠,١٢	٣٥,٩٢	٩,٣٦	٢٦,٣٤	٥,١٢	١٢,٩٢	٢٩١,٤٨٠	٥٦,٥١٤
- ٣٠٠	٩,٧٥	٤٥,٦٧	٩,٨٢	٣٦,١٦	٥,٩٢	١٨,٨٤	٣٤٩,٨٩٨	٦٢,٢٨٠
- ٤٠٠	١٢,٥٠	٥٨,١٧	١٣,٠١	٤٩,١٧	٩,٣٦	٢٨,٢٠	٤٣١,٦٠٢	٧٤,٣٩٥
- ٥٠٠	١٣,٠٦	٧١,٢٣	١٤,٦٢	٦٣,٨٤	١٢,٣١	٤٠,٥١	٥٤٣,٣٥٦	٨٦,٧٦٨
- ٦٠٠	٨,٥١	٧٩,٧٤	١٠,٢٥	٧٤,٠٩	١٠,٠٩	٥٠,٦٠	٦٨٢,٨٢٠	١٠١,٧٠٠
- ٨٠٠	٩,٤٠	٨٩,١٤	١١,٨٠	٨٥,٨٩	١٤,٥٨	٦٥,١٨	٨١٣,٢٥٣	١٢٧,٦١٥
- ١٠٠٠	٤,٤٩	٩٣,٦٣	٥,٧٥	٩١,٦٤	٩,٣٧	٧٤,٥٥	١٢٠٢,٠٥٧	١٦٨,٤٩٦
- ١٤٠٠	٣,٨٨	٩٧,٥١	٥,٠٠	٩٦,٦٤	١١,٢٢	٨٥,٧٧	١٦٦٦,٣٢١	٢٢١,٦٥٦
- ٢٠٠٠	١,٥٩	٩٩,١٠	٢,١١	٩٨,٧٥	٦,٩١	٩٢,٦٨	٢٥٠١,٦١٧	٣٢٨,٩٨٢
٤٠٠٠ فأكثر	٩,٠	١٠٠	١,٢٥	١٠٠	٧,٣٢	١٠٠	٤٦٩١,٠٥١	٦٠٥,٩٠٩
المجموع	١٠٠		١٠٠		١٠٠		٥٧٦,٢٨١	١٠٣,٣٦٦

معامل جيبى = ٤٢٦

وكما تظهر الجداول فإن صورة تركّز الدخل في المدينة ( معامل جيني = ٠,٤٠٤ ) تزيد بعض الشيء عن مثيلتها في الريف ( معامل جيني = ٠,٢٨٤ ) . ويشكل أكبر من الاختلافات في توزيع الانفاق الاستهلاكي كما يوضحها الجدول ٤ - ٤ ( ويرجع ذلك أساسا الى أن مستويات الدخل في الحضر ترتفع كثيرا عن مستويات الدخل في الريف ، وبالتالي فإن قدرة الاسر الحضرية على ادخار جزء أكبر من دخولها يزيد عن قدرة الاسر الريفية - وعموما فسوف ينعكس ذلك على شكل التوزيع الاجمالي للمجتمع ليصل معامل جيني الى ٠,٤٢٦ وهو ما يزيد قليلا عن مثيله عام ١٩٦٥/٦٤

إلا أن أهم ما تشير اليه الجداول هو تلك الاختلافات الهائلة في متوسطات الدخل بين الاسر التي تعيش في قاع المجتمع ( أقل من ٥٠ جنيه سنويا ) والاسر التي تعيش على قمته ( أكثر من ٤٠٠٠ جنيه سنويا ) والذي يصل الى حوالي ١٣٥ مرة ، مع مراعاة أن ذلك لا يشمل قمة الثراء الحقيقية التي لا يمكن حصرها في هذا التقدير .

وبمقارنة توزيع الدخل عام ٦٥/٦٤ بالتقدير الاخير عن عام ١٩٧٥ للتعرف على محصلة النتائج العامة التي حققتها سياسات التوزيع خلال هذه الفترة ، يتضح تزايدا في اتجاهات تركّز الدخل كما يشير الجدول ٤ - ٩ . لقد استطاعت الاسر ذات الدخل المرتفع وخاصة أغنى ٥٪ من الاسر ان تحصل على نصيب متزايد من اجمالي الدخل القومي . بينما كانت الاسر متوسطة الدخل ( والتي يتراوح دخلها بين ٢٠٠ جنيه ، ٦٠٠ جنيه في السنة ) وهم الفئات الوسطى للعاملين بأجر وصغار الفلاحين ومعظم اصحاب المعاشات وربما جزءا من صغار الحرفيين هم الوحيدون الذين خسروا جزءا كبيرا من ميراثهم السابقة التي حصلوا عليها في الستينات اما تلك الزيادة في نصيب نوى الدخل الدنيا فيمكن ارجاعها اساسا الى بعض العوامل التي كانت تعمل ضد ميكانزمات التركيز : التناقص النسبي ( المحدود ) للنمو السكاني بين منتصف الستينات ومنتصف السبعينات عما كان عليه في السنوات السابقة . وتشير متوسطات عدد الافراد لكل اسرة ان نسبة النمو السكاني لفئات الدخل الدنيا ربما تكون أقل من المتوسط العام للزيادة السكانية . ثم الهجرة المستمرة من الريف الى المدينة باحتمالات حصول فقراء القرى المهاجرين على دخول أفضل في الحضر . وبدايات تزايد هجرة العمالة الى الدول العربية وتحويلاتهم الى اسرهم التي ترفع من دخل هذه الاسر ، الى جانب سياسات دعم السلع الضرورية في الحضر التي تساعد نوى الدخل الدنيا على تثبيت نصيبهم من الدخل

إلا أنه من الصعب ان نتوقع لتلك العوامل خلال السنوات التالية لعام ١٩٧٥ مثل هذا النجاح . فميكانيزمات تركيز الدخل لصالح الفئات العليا مازالت تعمل بنشاط ويمد من فعاليتها سياسات الانفتاح والسياسات الاقتصادية المختلفة التي تساعد على استمرار التمايز في الدخول ، الى جانب نسب التضخم المرتفعة خلال السنوات الاخيرة والتي تلتهم او تزيد عن كل الزيادات النقدية في دخول الفئات الفقيرة والمتوسطة ولا تعمل الا لصالح أصحاب الاعمال والثروات وهم بالطبيعة ذوي الدخول المرتفعة في المجتمع .

#### ٤ - ٣ قياس حد الفقر :

تفقد المقولات السابقة عن توزيع الدخل في مصر جزءا كبيرا من قيمتها الموضوعية اذا لم تستطع ان تتضمن وتشرح الموقع الحقيقي للفقراء من هذا التوزيع .

وتفرق ادبيات التنمية بصفة عامة بين حدين للفقر : الفقر النسبي والفقر المطلق<sup>(١)</sup> ويتم تحديد الفقر النسبي من خلال وضع المعايير التي يمكن ان تستخدم كخط للفقر . على سبيل المثال : الـ ٤٠٪ من الاسر ذوي الدخول الدنيا او جزءا من متوسط الدخل القومي للأسرة ( النصف مثلا او اكثر او اقل ) . وعلى هذا الاساس فسان الـ ٤٠٪ من اجمالي اسر المجتمع الحاصلين على اقل دخل او كل الاسر التي تحصل على دخل اقل من جزء ما من متوسط الدخل القومي تعتبر اسر فقيرة نسبيا . ولهذه الطريقة طابع ديناميكي ، وذلك لتغير خط الفقر مع تغير صورة التوزيع النسبي للدخل على اجمالي الاسر او مع نمو متوسط الدخل القومي . ولقد تعرضنا للفقر النسبي في النقطة السابقة من هذا الفصل من خلال عرض التوزيع النسبي للدخل القومي على الاسر ( التوزيع الشخصي للدخل ) .

اما الفقر المطلق فله على العكس من ذلك طابع استاتيكي لأنه يحدد خط الفقر بدخل ما خلال فترة زمنية محددة ويعتبر فقيرا - فقرا مطلقا - كل من يحصل على اقل من هذا الدخل . ويقترح البنك الدولي مبلغ ٥٠ دولار او ٧٥ دولار للفرد في السنة بأسعار ١٩٧١ كخط للفقر تتم على اساسه المقارنة الدولية . الا اننا نعتقد ان تحديد هذا المبلغ لا يصلح لغراض هذا البحث ، وذلك لاختلاف قوته الشرائية من دولة لأخرى ، ثم في الدولة الواحدة من فترة زمنية لأخرى . وعلى ذلك فسوف نختار تعريفا اخر لخط الفقر : بأنه الدخل الذي يكفي بالكاد لتغطية الاحتياجات الاساسية لافراد الاسرة من مأكلا وملبس ومنسكن .... بما في ذلك السعرات الحرارية اللازمة لتوليد الطاقة الضرورية . ويتطلب هذا التعريف بالطبع اختيار سلة السلع الممثلة

جدول ٤ - ١ تطور الحصة النسبية لمجموع الأسر من الدخل القومي

١٩٧٥ - ٦٥ / ٦٤

النصيب النسبي من الدخل القومي	نسبة الزيادة أو النقص	
	١٩٧٥	١٩٦٥ / ٦٤
أفقر ٤٠ % من الأسر	١٥,٣٦ %	١٤ %
ال ٤٠ % من الأسر المتوسطة الدخل	٣٥,٦٣ %	٣٩ %
ال ٢٠ % من الأسر المرتفعة الدخل	٤٩,٠١ %	٤٧ %
أغنى ٥ % من الأسر	٢١,٦٧	١٩,٦ %

للاحتياجات الضرورية وأسعار تلك السلع<sup>(٧)</sup> وفي مصر قدر المكتب الإقليمي لمنطقة الأغذية والزراعة **FAO** الأسعار الحرارية الضرورية بحوالي ٢٢٥٠ سعر حراري للشخص المتوسط في اليوم<sup>(٨)</sup> وعلى هذا الأساس يمكن أن نحدد الفقراء أو هؤلاء الذين يقعون تحت خط الفقر بأنهم الأسر التي لا يكفي دخلها السنوي لشراء السلع الغذائية اللازمة لتوليد هذا القدر المحدد من الطاقة الضرورية للإنسان ولتغطية تكلفة السلع الأخرى الضرورية غير الغذائية من ملابس ومسكن ... الخ .

ويعرض الجدول ٤ - ١٠ سلة السلع الممثلة التي يرى مكتب الفاو بأنها تلك السلع التي يستهلكها الفقراء عادة في مصر والتي تكفي لتوليد ٢٢٥٠ سعر حراري يوميا ، وقيمة هذه السلع في السنوات الثلاث التي تم فيها بحث ميزانية الأسرة بالعينة : ٥٩/٥٨ ، ٦٥/٦٤ ، ٧٥/٧٤ .

وبضرب تكلفة السلع الغذائية للفرد في السنة بمتوسط عدد الأفراد للأسرة نحصل على تكلفة السلع الغذائية للأسرة في السنة . ( كان متوسط عدد الأفراد لكل أسرة حسب أبحاث ميزانية الأسرة بالعينة هو : عام ٥٩/٥٨ : الريف ٥,٤٢٩ فرد ، الحضر ٥,٥٥٤ فرد عام ٦٥/٦٤ : ريف ٥,٥٦٦ فرد ، حضر ٥,٣٧٦ فرد - عام ٧٥/٧٤ : ريف ٥,٦٩٥ فرد ، حضر ٥,٤٢٩ فرد )



جدول ٤ - تحديد حياض الفقر في سنوات ١٩٥٩/٥٨

١٩٧٥/٧٤ • ١٩٦٥/٦٤

القيمة بالجنيشة			احتياج الفرد كجيم سنة	سلة السلع الضرورية		
١٩٧٥/٧٤	١٩٦٥/٦٤	١٩٥٩/٥٨				
٣,١١٣	٢,١٤٥	١,٨١٥	٦٠,٥	قمح		
٨,٢٧٨	٤,٩١١	٣,٦٨٤	٨٦,٨	ذره شاميه		
			٥٣,٥	ذره عجيجه		
٤,٤٨٨	٢,١٦٠	١,٢٠٠	٤,٨	لحم (٢٥% عظم)		
٣,٣٤٠	١,٩٩٤	١,٤٧٧	١٣,٨	عدس		
٢,٢٦٢	١,٣٥٢	١,١٧٠	١٥,٦	فول		
٣,٣٠٨	١,٥٠٠	١,٤١١	٤,٤	ارز		
١,١٩٢	٤٤٧	٤١٧	١٤,٩	خضروات		
٧٩١	٢٦٤	٢٣٣	١٥,٥	بصل		
٣,٠٩٥	٧٩٦	٧٢٤	١٨,١	البان ومشتقاتها		
٣,٦٨	١,٤٤	١,٢٦	٣,٢	عسل أسود		
١,٣٨٦	٧٠٤	٣٩٦	٤,٤	زيت		
٢,٢٩١	١,٠٣٨	١,٠٣٨	٨,٣	سكر		
٢,١٧٠	٢,٠٧٩	١,٤٨٥	٢٩,٧	مواك		
٣٤,٧٧٠	١٦,٧٤٨	١٣,٦٢٧		اجمالي قيمة السلع الغذائية الضرورية للشرد		
خسر	ربح	خسر	ربح	خسر	ربح	
١٨٨,٧٦٦	١٩٨,٠١٥	١٠,٢٣١	٩٣,٤١٩	٧٥,٧٤٠	٧٤,٠٣٥	اجمالي قيمة السلع الغذائية الضرورية للأسره
١٢٣,٧٦٠	٩٩,٧٥٢	٥٤,١٣٨	٤٧,٠٦٢	٤٠,٧٨٣	٣١,٧٢٩	قيمة السلع غير الغذائية ( ملابس سكن ٠٠٠ السخ )
٣١٢,٥٢٦	٢٩٧,٧٦٧	١٤٤,٣٦٩	١٤٠,٤٨١	١١٦,٥٢٣	١٠٥,٧٦٤	الحد الأدنى الضروري لانفاي : دخيل الأسره ( خط الفقر )

المصادر : ١ - سلة السلع الضرورية وقيمتها في السنوات المختلفة نقلا عن

S. RADWAN : AGR 914M .. OP CIT P 47

٢ - قيمة السلع الغذائية تم حسابها من بيانات ابحاث ميزانية الاسره بالعينة  
مراجعة باسحق

ومن بيانات ابحاث العينة في السنوات الثلاث يمكن التعرف على موقع  
الاسر ( حسب فئات انفاقها ) والتي تنفق المتوسطات الموضحة بالجدول  
٤ - ١٠ على السلع الغذائية وحسب النسبة التي تنفقها تلك الاسر على

السلع الضرورية غير الغذائية الى اجمالي انفاقها . وقد كانت هذه النسب كالتالى : عام ٥٩/٥٨ ريف ٣٠٪ ، حضر ٣٥٪ - عام ٦٥/٦٤ ريف ٣٣,٥٪ - حضر ٣٧,٥٪ - عام ٧٥/٧٤ ريف ٣٣,٥٪ ، حضر ٣٩,٦٪ . ومن هذه النسب يمكن حساب متوسطات انفاق الاسر على السلع غير الغذائية .

وبجمع رقمى الانفاق على السلع الغذائية والسلع غير الغذائية نحصل على الحد الأدنى الضرورى لانفاق الاسرة - او الحد الأدنى المطلوب لدخل الاسرة اى خط الفقر .

الخطوة التالية هى تحديد عدد الاسر والافراد الذين يقعون تحت خط الفقر اى الذين لا يكفى دخلهم لانفاق على السلع الغذائية وغير الغذائية - الضرورية التى تم تحديدها . وتتطلب هذه الخطوة التعرف على فئات الانفاق الاستهلاكية التى يقع داخلها خط الفقر . وكانت هذه الفئات كما يلى : عام ٥٩/٥٨ : الفئة ١٠٠ - ١٥٠ جنيه لكل من الريف والحضر ، عام ٦٥/٦٤ : الفئة ١٠٠ - ١٥٠ جنيه لكل من الريف والحضر ، عام ٧٥/٧٤ : الفئة ٢٥٠ - ٣٠٠ جنيه للريف ، ٣٠٠ - ٣٥٠ جنيه للحضر . ويتم تحديد الموقع الحقيقى لخط الفقر لكل سنة من هذه السنوات من خلال اقتراض توزيع خطى الاسر فى فئات الانفاق الاستهلاكية . وعلى هذا الاساس يمكن معرفة عدد ونسبة الاسر والافراد التى تقع تحت هذا الخط فى عينة بحث ميزانية الاسر ثم تكبيرها على مستوى الريف والحضر ثم على مستوى المجتمع ككل .

وتشير بيانات الجدول ٤ - ١١ الى النتائج التى تم التوصل اليها . ولاشك أن تحديد خط الفقر واعداد الاسر والافراد التى يقع داخلها او انفاقها الاستهلاكية تحت هذا الخط قد تم بشكل تعسفى الى حد كبير . كما ان عليه الكثير من التحفظات التى ينبغى الاشارة اليها . فأولا : يعتبر خط الفقر الذى تم تحديده خط فقر استهلاكي وليس خط فقر دخلى بمعنى أنه لا يعدو كونه مستوى الاستهلاك اللازم لتحقيق ادنى مستوى معيشة ممكن . ولقد اضطررنا لحساب هذا الخط من ابحاث ميزانية الاسرة بالعينة لغياب بيانات مفصلة عن توزيع الدخل خلال الفترة موضع المقارنة والتى يمكن على اساسها حساب خط فقر دخلى . ثانيا : يشوب البيانات المستخدمة عديد من العيوب . فالاحتياجات الغذائية لتوفير ٢٢٥٠ سعر حرارى هى ( للمصري المتوسط ) دونما تفرقة للسن والجنس وتوع العمل وأنماط الاستهلاك المختلفة باختلاف مستويات الدخل والمناطق الجغرافية . ثالثا : نظرا لعدم وجود بيانات أكثر حداثة فلقد افترضنا عدم تغير انماط

الاستهلاك الغذائية منذ عام ١٩٥٩/٥٨ حتى عام ١٩٧٥/٧٤ ، وأنه لا يوجد اختلاف في تلك الانماط بين الريف والحضر . وعموما فقد لا يكون لهذا التحفظ معنى كبير نظرا لأن انماط الاستهلاك الخاصة بفئات الدخل الدنيا - وخاصة في الريف - غالبا ما تتغير بشكل شديد البطء . رابعاً : أن نسبة السلع غير الغذائية ونسبتها إلى إجمالي الانفاق قد تسم نقله كمتوسط عام من أبحاث ميزانية الأسرة بالعينة بونما معرفة كافية بما إذا كان هذا المتوسط يمثل حقيقة كل السلع والخدمات غير الغذائية الضرورية أو بعضها منها أو ربما أكثر مما هو ضروري . لذلك ينبغي النظر إلى خط الفقر الذي تم تحديده واعداد الفقراء الذين يقع انفاقهم تحت هذا الخط على أنها مجرد اتجاهات عامة تشير إلى تطور مشكلة الفقر في مصر ويمكننا من هذه الاتجاهات التعرف على بعض النتائج الهامة في إطار

جدول ٤ - ١١ تقدير لعدد الأسر والأفراد تحت خط الفقر للسنوات ١٩٧٥/٧٤ و ١٩٦٥/٦٤

ملاحظات	١٩٥٩/٥٨		١٩٦٥/٦٤		١٩٧٥/٧٤		المجموع كل
	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	
خط الفقر للأسر (أجنحة)	١٠٥,٧٦٤	١١٦,٥٢٣	١٢٠,٤٨١	١٤٤,٣٩٩	٢٩٤,٧٦٧	٣١٤,٥٢٦	
عدد السكان (مليون)	١٥,٨٠٤	٩,٤٣٦	١٧,٨٢٠	١١,٨٦٠	٢٩,٣١٠	١٥,٧٧١	٢٥,٩٢٥
عدد الأسر (مليون)	٢,١١١	١,٦٩٩	٢,١٤٦	١,٢٠٦	٥,٣٥٥	٢,٩٠٥	٦,٤٤٤
الأسر تحت خط الفقر							
عدد الأسر تحت خط الفقر (مليون)	١,٢٥٥	٠,٣٧٨	١,٢٣٢	٠,٣٩٤	١,٧٨٢	٠,٨٢٤	٢,٦٠٦
النسبة إلى إجمالي عدد الأسر	%٤٣,١١	%٢٤,٢٧	%٢٣,٨١	%١٧,٨٤	%٣٣,٢٥	%٢٨,٣٨	%٤٣,٤٤
الأفراد تحت خط الفقر							
عدد الأفراد تحت خط الفقر (مليون)	٦,٤١٧	١,٣٨٨	٢,٨٩٢	١,٣٠٨	٢,٥٧١	٢,٢٢٢	١,٨٤٢
النسبة إلى إجمالي عدد السكان	%٢٧,١٥	%١٤,١٩	%١٥,٣	%١١,٣	%٢٧,٥٧	%٢٥,٧٥	%٢٠,٨

هذا البحث : لقد انخفض اعداد الاسر والافراد الذين يقعون تحت خط الفقر بين عامي ٥٩/٥٨ ٦٥/٦٤ بشكل مطلق ونسبي . وكان للارتفاع العام في مستوى المعيشة كنتيجة للنمو الاقتصادي المضطرب وسياسات توزيع الدخل والثبات النسبي لمستوى الاسعار دورهم في انتشار هذه المجموعات من البقاء تحت خط الفقر . الا ان اعداد الاسر والافراد التي يقع انفاقهم تحت هذا الخط قد عاد للارتفاع بشكل درامي في الفترة التالية حتى عام ١٩٧٥/٧٤ ليصل الى نصف عدد الاسر التي تعيش في الريف ، ٢٨٪ من اسر الحضر وأكثر من ٤٠٪ من كل الاسر المصرية . وإذا كانت السياسات التوزيعية في السبعينات وعمليات تركيز الثروة والدخل مسئولة الى حد ما عن هذا التطور فان الزيادات المستمرة في مستويات الاسعار كانت تكمل من جانبها حلقة الطرد والتهميش الدائم لاعداد متزايدة من فئات الدخل الدنيا من فرصة الوصول الى مستوى المعيشة اللازمة للحفاظ على ضروريات الحياة

#### ٤ - ٤ العلاقة بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي :

تشكل العلاقة بين الدخل والنمو الاقتصادي نقطة خلاف قديم في المحاورات الاقتصادية . ورغم أن الاقتصاد الكلاسيكي - الرأسمالي - كان يفترض في النمو والتوزيع جانبين متكاملين لعملية واحدة ، إلا أنه كان يبنى افتراضه على ضرورة وجود نوع من التوزيع غير المتساوي للدخل ، بما يتيح لأصحاب الدخل المرتفعة نوع من التوزيع غير المتساوي للدخل ، بما يتيح لأصحاب الدخل المرتفعة ( الرأسماليين ) حافز للادخار والتراكم الرأسمالي ، وهو ما يحقق من جانبه النمو الاقتصادي السريع . أما عن كيفية توزيع هذا النمو بعد ذلك على فئات المجتمع المختلفة فلقد ارتبط بالآمال المتفائلة عن امكانية ظهور آليات توزيع تنشر ثمار النمو على ذوي الدخل المحدود .

ومع أن الاقتصاد النيوكلاسيكي قد فصل بعد ذلك بين عمليتي النمو والتوزيع ، واقتصرت معالجته للأخيرة - في إطار النظرية الحدية - على معالجة فنية بحثة لاسعار عوامل الانتاج ودخل هذه العوامل ( العمل ورأس المال ) - إلا أن فرضية التوزيع غير المتساوي قد بقيت لديه هي الأخرى فرضية أساسية : فكلما زاد نصيب رأس المال ( الارباح والفوائد ) كلما ارتفعت امكانية الادخار والتراكم الرأسمالي ، كلما زاد النمو ... الخ . وعموما تواجه تلك الفرضية - منذ فترة ليست بالقصيرة - بنقد حاد ، ويتزايد عدد الاقتصاديين الذين لا يرون فيها حجة مقنعة . لقد وصفها جوزيف شومبيتر في وقته بأنها نوع من التعميم غير النقدي ووضع خبرات



تخص فترة تاريخيه محدد ( يقصد النمو الرأسمالى فى أوربىا ) موضع  
القدوة لآخرين<sup>(٩)</sup> . كما يرى العديد من كتاب التنمية أن محاولة تطبيق مثل  
هذه الافتراضات فى الدول النامية لا يعنى سوى الحفاظ على اوضاع عدم  
المساواه الاجتماعيه والاقتصاديه الموجوده بالفعل فى هذه الدول . ان انتفاء  
عدالة التوزيع لن تساعد على عملية التراكم الرأسمالى والنمو الاقتصادى ،  
ذلك لأن الفئات المرتفعه الدخل فى الدول النامية لديها ميل مرتفع للاستهلاك  
الترقى وميل محدود للاسجار ، بل سوف تؤدى فقط الى زياده اعداد المعمرين  
والجوعى والمتعطلين بكل آثار ذلك على الاستقرار السياسى فى هذه  
الدول<sup>(١٠)</sup> . بل ربما تكون النتائج الاقتصاديه لعدم المساواه فى توزيع الدخل  
أكثر خطرا على المدى الطويل . فالجوعى أو ناقصى التغذيه هم قوه عمل ذات  
قدرات عقليه وجسمانيه محدوده وانتاجيه منخفضه لا تساعد على استمرار  
النمو الاقتصادى . وعلى الجانب المقابل فان المساواه النسبيه فى التوزيع  
تعنى رفع القدرات الشرائيه وخلق الطلب الفعال فى السوق ، وبالتالي زياده  
الانتاج واستمرار عملية النمو الاقتصادى .

ولقد تزايد الاهتمام فى الفترة الأخيره بتوضيح تلك العلاقة بين النمو  
والتوزيع ، وظهرت عديد من الدراسات الاقتصاديه فى هذا المجال<sup>(١١)</sup> ، إلا  
أن معظمها قد اقتصر على الجانب النظرى أو على بيانات تخص بلدا  
واحدا . ولا يوجد سوى عدد محدود من الدراسات التى حاولت ايضاح هذه  
العلاقة بناء على بيانات احصائيه عامه . وربما تكون دراسة أدلمان  
موريس ، ودراسة شنيرى هما أشهر تلك الدراسات الأخيره . وقد توصلا  
الى النتيجة المشتركه فى أنه خلال عملية النمو الاقتصادى يسوء توزيع  
الدخل أولا ، ثم يعود للتحسن مع مضي الوقت مع تزايد متوسط دخل الفرد .  
وان كانت دراسة شنيرى لم تستطع أن تجد ما يثبت أن هناك تعارضا بين  
ارتفاع نسبة النمو الاقتصادى والتوزيع المتوازن للدخل<sup>(١٢)</sup> .

وبالنسبة لمصر فسوف نحاول أن نتبين اتجاه تلك العلاقة بين النمو  
وتوزيع الدخل خلال عشرين عاما فى الفترة من ١٩٥٥ الى ١٩٧٥ .  
وكما تشير بيانات الجدول ٤ - ١٢ فلقد استطاع الاقتصاد المصرى فى  
الفترة الاولى ١٩٥٥ - ١٩٦٥ أن يحقق نسبة نمو مرتفعه نسبيا تصل الى  
٥,٧ ٪ . فى نفس الوقت ارتفعت متوسطات دخول الاسر المحدوده الدخل  
( الى ٦٠ ٪ الدنيا من مجموع الاسر ) بنسبه أعلى تصل الى ٨,٤ ٪  
سنويا . وفى الفترة التاليه التى هبطت فيها نسبة النمو الاقتصادى الى  
٢,٩ ٪ فى المتوسط سنويا ، انخفضت أيضا نسبة زياده دخول الاسر  
المحدوده الدخل بشكل أكثر حده الى ١ ٪ فقط أى أقل بكثير من نسبة النمو  
الاقتصادى . وفى الفترة الثالثه بين عامى ٧٢ ، ٧٥ بقيت نسبة الزيادة فى



جدول ٤ - ١٢ العلاقة بين نمو الناتج القومي الاجمالي ونمو دخل الـ ٦٠٪ الدنيا من الاسر .

السنة	معدل النمو السنوى للناتج القومي الاجمالي باسعار ١٩٦٥	معدل النمو السنوى لمتوسط دخل الـ ٦٠٪ الدنيا من الاسر باسعار ١٩٦٥
١٩٥٥ - ١٩٦٥	٥,٧٪	٨,٤٪
١٩٦٥ - ١٩٧٢	٢,٩٪	١٪
١٩٧٢ - ١٩٧٥	٥,٨٪	٤,٣٪

المصادر : ١ - معدلات نمو الناتج القومي تم حسابها من تقرير البنك الدولي  
Worldbank , op cit . vol . 6 Table 2-2

٢ - معدل نمو دخل الاسر تم حسابها من المرجع السابق ، والجدول ٤ - ٥ ، ٨ ، واعداد السكان . المؤشرات الاحصائية سنوات مختلفة .

دخل الـ ٦٠٪ الدنيا من الاسر اقل من معدلات النمو الاقتصادي رغم ارتفاع تلك الأخيرة الى مستويات الفترة الأولى .

وقد يشير تطور هذين المتغيرين الى عدم وجود دلالات لعلاقة شرطية بين النمو والتوزيع . ، الا أنه يوضح أيضا انتفاء التعارض بين معدل مرتفع للنمو الاقتصادي وزيادة في أنصبة الاسر المحدودة الدخل وبما يؤدي الى شكل أكثر توازنا لتوزيع الدخل ، والى ان التوزيع يتأثر بمصدات اخرى قد لا يكون لها علاقة مباشرة بنمو الاقتصاد القومي ككل . وربما يحتاج هذا الموضوع الى دراسة مفصلة خاصة به ، تفسر تلك العلاقة وتكشف محدداتها ، إلا أنه يمكن القول بصفة عامة بأن السياسات التوزيعية في الفترة الأولى من خلال اصلاح الزراعى وسياسات العمالة والأجور والمجهودات الخاصة بالسياسات الاجتماعية مثل التعليم ودعم السلع الضرورية وسياسات التأمين التي تخلصت من أقطاب الثراء في المجتمع واستبدالها بملكية الدولة وتدخلها المباشر في تحديد نوعية الاستثمارات ومجالاتها كانت من العوامل الهامة في تحقيق توزيع أكثر عدالة للنمو الاقتصادي ، بينما أدى استنفاد معظم هذه السياسات لآثاره التوزيعية الايجابية في الفترتين التاليتين ، الى جانب تشجيع الدولة - من خلال عدد من السياسات الاقتصادية الأخرى - لعملية التمايز وتركيز الثروة والدخل الى وضع الاتجاهات التي تغير من الصورة النهائية للتوزيع لغير صالح الفئات الدنيا في المجتمع .

## هوامش الفصل الرابع

( ١ ) ارتفعت حصيلة الضرائب غير المباشرة من رقم قياسي ١٠٠ عام ١٩٦٠ الى ٧٦٧ عام ١٩٧٧ بينما تزايد اجمالي الاستهلاك العائلي بالاسعار الجارية من ١٠٠ الى ٤٤٣ فقط في نفس الفترة .

( ٢ ) بلغ عدد اسر العينة ٦١٨٢ اسرة عام ٥٩/٥٨ ، ١٢٨١٤ عام ٦٥/٦٤ ، ١١٩٨٩ عام ١٩٧٥/٧٤ . وكانت نسبة تمثيل الاسر الحضرية في بحث عام ٥٩/٥٨ حوالي ٥١٪ بينما كانت نسبة سكان الحضر ٢٧,٤٪ في تعداد ١٩٦٠ ، وفي عينة ٦٥/٦٤ كانت نسبة تمثيل الحضر ٦٧,٥٪ وسكان الحضر ٤٠,٥٪ في تعداد ١٩٦٦ . وفي عينة ٧٥/٧٤ نسبة تمثيل الحضر ٦٦,٦٪ ونسبة سكانه في تعداد ١٩٧٦ حوالي ٤٢,٩٪ فقط .

( ٣ ) لا يقلل ذلك من اهمية عدد الابحاث الجيدة التي نشرت في السنوات الاخيرة مثل بحثي محمود عبد الفضيل وسمير رضوان اللذين تمت الاشارة اليهما في مواضع متفرقة من الكتاب ، وان اقتصر على توزيع الدخل في الريف . ثم بعض الابحاث المختصرة - المقسمة في المؤتمرين العلميين الثالث والرابع للاقتصاديين المصريين عامي ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ . الا ان مجموع ما كتب مازال قليلا .

P.O'BRIEN : THE REVOLUTION IN EGYPT'S ( ٤ )

ECONOMIC SYSTEM. OXFORD, 1966, P.1

WORLDBANK : ARAB ... OP CIT. 1 ANNEX 1.1 ( ٥ )

M.S AHLUWALIA : INCOME INEQUALITY : SOME ( ٦ )

DEMENSIONS OF THE PROBLEM, IN : H. CHENERY;  
REDISTRIBUTION ... OP CIT P.6

M. BOHNET : ZUR MESSUNG DER EINKOMMENSVER- ايضا

TEILUNG IN ANTWICKLUNGSLAENDERN : W.VON URFF :  
WACHSTUM ... A.A.O S.19 ff

M.BOHNET ... A.A.O S. 20 ( ٧ )

S. RADWAN : تقرير المكتب الاقليمي لمنظمة الاغذية والزراعة FAO نقلا عن : ( ٨ )

AGRARIAN .. OP CIT P. 40

J.A SCHUMPETER : KAPITALISMUS, SOZIALISMUS UND ( ٩ )

DEMOKRATIE, 4. AUFL., MUENCHEN, 1975, S. 124 FF

( ١٠ ) انظر على سبيل المثال : D. SEERS : WAS HEISST ENTWICKLUG,  
IN : D. SENGHAAS ( HRSG. ) : PERIPHERER KAPITALISMUS,  
FRANKFURT/ MAIN, 1974, S. 56 FF

( ١١ ) انظر على سبيل المثال لا الحصر

S. KUZNETS : ECONOMIC GROWTH AND INCOME INQUAL-  
TY, IN : AMERICAN ECONOMIC review, 1955, P.24.

J. FEI AND G. RANIS : DEVELOPMENT OF THE LABOUR  
SURPLUS ECONOMY, THEORY AND PRAXIS, HOME WOOD  
1964.

W.R. CLINE : DISTRIBUTION AND DEVELOPMENT. A SUR-  
VEY OF LITERATURE, IN : JOURNAL OF DEVELOPMENT  
ECONOMICS 1/1975, P 374

ويقدم المرجع الاخير عرضا ناقدا للعديد من الابحاث التي ظهرت حول العلاقة بين النمو  
والتوزيع .

I. ADELMANN AND C.T. MORRIS : ECONOMIC ( ١٢ )  
GROWTH AND SOCIAL EQUITY IN DEVELOPING COUN-  
TRIES, STANDFORD, CALIFORNIA, 1973

H.CHENERY. ET.AL : REDISTRIBUTION ... OF CIT

الخلاصة

يظهر تطور التوزيع الشخصي للدخل في مصر اتجاهات لزيادة الفوارق الداخلية وتركيز الدخل في يد فئة عليا محدودة العدد ، وتهميش جزءا أكبر من السكان .

وتشير الدراسة إلى أن العوامل المحددة لزيادة التركيز وسوء التوزيع ترجع بجذورها إلى منتصف الستينيات ، وأن ازدياد نشاطا خلال السبعينات . فكثير من السياسات التوزيعية التي كانت تعمل لصالح الطبقات الفقيرة قد انتهت أو كاد ينتهي مفعولها ، وتمت موازنتها أو إحلالها بسياسات تفضيلية للطبقات العليا .

لقد كانت الآثار التوزيعية للأصلاح الزراعي منذ بدايتها محدودة النتائج ، ولم تستطع رغم التحسن القصير الأجل لتوزيع الدخل في الريف أن تحل مشكلة الفقر في القرية المصرية . أن توزيع الدخل الزراعي هو بالدرجة الأولى انعكاس لهيكل الملكية والحيازة الزراعية . ولقد استطاع قانوني الإصلاح الأول والثاني أن يحققا نوعا من التوازن المؤقت في ملكية وحيازة الأرض ، إلا أنهما لم يخلقا أوضاعا اجتماعية واقتصادية لها صفة الدوام في القرية المصرية ، ولم يقدموا الكثير لصالح المعدمين ، ولم يتمكنوا من منع الليات التركيز من مزاولة دورها من جديد . وإلى جوانب عوامل أخرى مكملت مثل الرقعة الزراعية المحدودة ، واتجاهات الاستثمارات في الزراعة للانخفاض ، وإهمال القطاعات غير الزراعية في الريف ، فلقد تصدعت منذ البداية فرص تشغيل قوة العمل الريفية المتزايدة ، وكان بديلها هو طرد الفائض بصفه مستمرة إلى المدينة

أما سياسات العمالة والتي تحتل - كسياسة توزيعية لصالح سكان المدن - نفس الأهمية التي احتلها الإصلاح الزراعي لسكان الريف ، فلقد ساعدت من خلال التوظيف في قطاع الدولة على أن تخفف لفترة زمنية من مشكلة فائض قوة العمل الأكاديمي والمتعلم ، وأن لم تتمكن من حل المشكلة ، كما تم ذلك لحساب التوسع في قطاع الخدمات بكل أعبائه الاقتصادية على دولة نامية . وفي المقابل لم يقدم القطاع الصناعي بسبب



صغر حجمه وسيادة الاستثمارات ذات الكثافة الرأسمالية العالية امكانيات تشغيل يعتد بها ، ويساعد بذلك على ايجاد مصادر دخل للزيادات التي تدخل . بنويا سوق العمل . وربما تمثل هجرة العمالة خلال السنوات العشر الاخيرة صمام أمن نسبي ، إلا انها لا تعدو كونها حل مؤقت يرتبط بظروف سياسية وبمدى قدرة او رغبة الاسواق العربية على استيعاب اعداد جديدة ، كما انها تسببت من ناحية اخرى في ايجاد بعض الاختناقات في سوق العمل الداخلي ، وفي رفع اجور بعض المهن ، وخلق نوع من التمايز الاستهلاكي والدخلي . أما الاستثمارات الاجنبية او تلك الخاضعة لقانون استثمار المال العربي والاجنبي فما زالت - وبسبب حجمها ونوعيتها - دون القدرة على امتصاص أجزاء كبيرة من فائض العمل ، بل ربما تلعب دورها في امتصاص خبرات قطاع الدولة وفي تعميق الفوارق في هيكل الاجور من خلال المرتبات والاجور المرتفعة نسبيا التي تدفعها .

وتساعد أدوات السياسة المالية - بسبب هيكلها وتطبيقاتها العملية على زيادة اعباء الطبقات المحدودة الدخل ورفع امكانية التراكم الرأسمالي للفئات العليا في المجتمع ولم تستطع سياسات الدعم - التي كان من المفترض اساسا ان توازن مثل هذا التطور ، والتي ما زالت رغم كل شيء اهم السياسات الاجتماعية والتوزيعية التي تمارس حتى الآن - ان تحقق أغراضها تماما . فالدعم يعمل اساسا لصالح سكان المدن ويفيد بشكل أقل ساكني الريف ، كما أنه لا يصل دائما الى مستحقيه بل توزع معظم بنوده بين الجميع بغض النظر عن دخولهم .

ولقد كان من الطبيعي أن تنعكس آثار تلك السياسات على خريطة التوزيع النهائية ، وتتجه الفروق للتزايد أو على الأقل للثبات النسبي دون تحسين لوضع الفقراء ، بل تتزايد الاعداد المطلقة والنسبية للذين يعيشون تحت خط الفقر . ويستمر ذلك كله ويتعمق طالما استمر تطبيق نفس السياسات .

الملحق ١. تقدير التوزيع الشخصي للدخل في مصر عام ١٩٧٥  
تم اشتقاق وتقدير التوزيع الشخصي للدخل في مصر عام ١٩٧٥ من بيانات بحث ميزانية الاسرة بالعينة عن عام ١٩٧٥/٧٤ باتباع الخطوات التالية  
١ - تكبير اعداد عينة البحث باستخدام عدد السكان والاسر عام ١٩٧٥ والذي تم حسابها كالتالي

١ - ١ عدد سكان الريف عام ١٩٧٥ = عدد سكان الريف حسب تعداد السكان عام ١٩٧٦ ( ٢٠,٥٦١ مليون نسمة ) - الزيادة الطبيعية للسكان ( ٢,٣١ ٪ ) + نسبة هجرة سنوية محتملة من الريف الى المدينة ( ٢,٣١ ٪ x ٤٠ ٪ = ٩٢٤ ٪ - انظر الهامش رقم ١٩ في الفصل الثاني )

$$= 20,152920 \text{ مليون نسمة .}$$

١ - ٢ عدد سكان الحضر عام ١٩٧٥ = عدد سكان الحضر حسب تعداد السكان عام ١٩٧٦ ( ١٦,٠٩٥ مليون نسمة ) - الزيادة الطبيعية للسكان ( ٢,٣١ % ) + نسبة هجرة سنوية مفترضة لسكان الحضر للخارج ( ٢,٣١ %  $\times$  ٤٠ % = ٩٢٤ % ) = ١٥,٧٧١١٨٣ مليون نسمة .

عدد سكان الريف ( ٢٠,١٥٢٩٢٠ مليون )

١ - ٣ عدد الاسر في الريف عام ١٩٧٥ =  $\frac{\text{متوسط عدد الافراد لكل اسرة في الريف حسب بحث العينة ( ٥,٦٩٥ )}}{\text{عدد سكان الريف ( ٢٠,١٥٢٩٢٠ مليون )}}$   
 $= 3,028927 \text{ مليون اسرة}$

عدد سكان الحضر ( ١٥,٧٧١١٨٣ مليون )

١ - ٤ عدد الاسر في الحضر عام ١٩٧٥ =  $\frac{\text{متوسط عدد الافراد لكل اسرة في الحضر حسب بحث العينة ( ٥,٤٢٩ )}}{\text{عدد سكان الحضر ( ١٥,٧٧١١٨٣ مليون )}}$

$$= 2,904902 \text{ مليون اسرة}$$

٢ - بضرب عدد الاسر في كل من الريف والحضر بمتوسطات انفاق الاسر حسب بحث العينة في الريف ( = ٣٥٨,٦٨٤ جنيه سنويا ) وفي الحضر ( = ٥٥٦,٥٦٢ جنيه سنويا ) تحصل على :  
 اجمالي انفاق الاستهلاك للاسر في الريف = ١٢٦٩,٣٥٦٤٠٠ مليون جنيه  
 و اجمالي انفاق الاستهلاك للاسر في الحضر = ١٦١٦,٧٥٨٠٠٠ مليون جنيه .

٣ - طبقا لبيانات وزارة التخطيط ( تقرير متابعة الخطة عام ١٩٧٦ ) كان اجمالي الاستهلاك الخاص عام ١٩٧٥ كما يلي :  
 الريف = ١٣٤١,٢٠٠ مليون جنيه  
 الحضر = ١٩٣٩,٦٠٠ مليون جنيه  
 اجمالي = ٣٢٨٠,٨٠٠ مليون جنيه

٤ - الخطوة التالية هي تعديل متوسطات انفاق الاسر حسب بحث العينة و اجمالي الانفاق الاستهلاك للاسر في فئات الانفاق المختلفة لتتفق مع بيانات وزارة التخطيط .

ولقد استخدم معامل التغيير التالى :

$$\begin{array}{rcl}
 \text{ريف} = & \text{رقم الاستهلاك الخاص في الريف حسب وزار التخطيط} & \\
 \hline
 & \text{اجمالى الانفاق الاستهلاكى في الريف باستخدام متوسط انفاق الاسره في بحث العينة} & \\
 & \text{متوسط} & \\
 & \text{انفاق الاسره في بحث العينة} & \\
 & ١٣٤١,٢٠٠ & \\
 & ١,٠٥٦٥٩٨٤ = & \\
 \hline
 & ١٢٦٩,٣٥٦٤ & \\
 & ١٩٢٩,٦٠٠ & \text{الحضر} \\
 & ١,١٩٩٦٨٤٨ = & \\
 \hline
 & ١٦١٦,٧٥٨ & 
 \end{array}$$

٥ - ويتطلب تحويل توزيع الانفاق الاستهلاكى الى توزيع للدخل حساب تقديرات : لمتوسطات الانفاق لكل أسرة في فئات الانفاق المختلفة . وبالنسبة لفئات الانفاق الاربع الدنيا في الريف ، وفئات الانفاق الثلاث الدنيا في الحضر لم يتم احتساب اى نسبة انفاق نظرا لان متوسطات الانفاق « الدخل » في هذه الفئات شديدة الانخفاض ولا تسمح بأية انقاراء ، ممكنة وفيما عدا ذلك تم حساب نسب انفاق تراوحت ما بين ١,٥ ٪ ، ٣٠ ٪ .

ولتحديد هذه النسب تم مراعاة بعض العوامل منها حجم الانفاق ، عدد الافراد لكل أسرة ، والميل للاستهلاك في الطبقات المحدودة الدخل ، والميل للاستهلاك الترفى في الفئات ذات الدخل المرتفعة ، وفروق مستوى المعيشة بين الريف والحضر وانخفاض نسب الانفاق على المستوى القومى في منتصف السبعينات .

٦ - باضافة متوسطات الانفاق الى متوسطات الانفاق الاستهلاكى يمكن الحصول على الدخل القابل للتصرف لكل أسرة . ويضرب هذا الرقم في اجمالى عدد الاسر في كل فئة يمكن الحصول على اجمالى الدخل القابل للتصرف في اسر الفئة .

ويوضح الجدولان ١ - ١ ، ١ - ٢ الخطوات العملية لهذا التقدير في كل من الريف والحضر .

جدول أ - ١ اشتقاق التوزيع الشخصي للدخل في الريف عام ١٩٧٥ من بيانات بحث ميزانية الأسرة بالصين ١٩٧٥/٧٤

فئات الاستهلاك بالجنيه	نسبة الأسر /	النسبة التراكمية للأسر /	نسبة الأفراد /	النسبة التراكمية للأفراد %	عدد الأسر الحقيقي بالآلاف	عدد الأفراد الحقيقي بالآلاف	متوسط إنفاق الأسر حسب بحث العينة بالجنيه	إجمالي إنفاق الأسر حسب متوسطات بحث العينة بالمليون جنيه
أقل من ٥٠	١,٨٨	١,٨٨	٠,٦٢	٠,٦٢	٦٦,٣٧١	١٢٥,٦٦٢	٢٣,٥٧٣	٢,٢٢٨٢٧٤
٥٠ -	٢,١٢	٤,٠١	٠,٥٥	١,١٧	٧٥,٧٢١	١١٠,٦١٩	٦٢,٣٠٦	٤,٦٨٦٧٢٠
٧٥ -	٢,٧٥	٦,٧٦	١,١٣	٢,٣٠	٩٧,٣٤٥	٢٢٧,٤٢١	٨٧,٠٦٤	٨,٤٧٥٢٤٥
١٠٠ -	٧,٥٠	١٤,٢٦	٤,٢٢	٦,٥٢	٢٦٥,٤٨٦	٨٥٠,٤٢٩	١٢٨,٢٧٠	٢٤,٠٥٣٨٨٩
١٥٠ -	١١,٠٠	٢٥,٢٦	٧,٧٩	١٤,٢١	٢٨٩,٢٧٩	١٥٦٩,٠٢١	١٧٤,٧٦٦	٦٨,٠٥٠٢١٠
٢٠٠ -	١٢,١٠	٣٨,٣٦	١١,٥٥	٢٥,٨٦	٤٦٣,٧١٥	٢٢٢٧,٤٢٥	٢٢٦,٢٥٣	١٠٥,٠٤٢١١٢
٢٥٠ -	١٢,٥٥	٥٠,٩١	١٢,٢٦	٣٨,١٢	٤٤٤,٢٤٦	٢٤٧١,٦٧٢	٢٧٥,٢٥٩	١٢٢,٢٨٢٧٠٩
٣٠٠ -	١٠,٧٠	٦١,٦١	١١,٧٢	٤٩,٨٤	٢٧٨,٧٦٠	٢٢٦٢,٨٢٢	٢٢٤,٢٢٥	١٢٢,٨٤١٢٢٧
٣٥٠ -	٨,٨٢	٧٠,٤٤	١٠,٠٢	٥٩,٨٦	٢١٢,٢٨٨	٢٠١٩,٤٦١	٢٧٢,٠٨٢	١١٦,٥٤٦٢٢٩
٤٠٠ -	١١,٦٢	٨٢,٠٧	١٢,٧٩	٧٢,٦٥	٤١١,٥٠٢	٢٧٧٨,٧٥٢	٤٤٥,٥١٦	١٨٢,٣٢١١٧٠
٥٠٠ -	٦,٢٨	٨٨,٤٥	٨,٤٢	٨٢,٠٨	٢٢٥,٦٦٢	١٦٩٩,١٠٨	٥٤١,١٨٨	١٢٢,١٢٦١٠٧
٦٠٠ -	٦,١٠	٩٤,٥٥	٨,٦٩	٩٠,٧٧	٢١٥,٩٢٩	١٧٥٢,٢٠٦	٦٩٠,٦٠٢	١٤٩,١٢٠٩٩٩
٨٠٠ -	٢,٧٥	٩٧,٣٠	٤,٤٢	٩٥,١٩	٩٧,٣٤٥	٨٩٠,٢٦١	٨٨٢,٠١٨	٨٥,٨٦٠٠٤٢
١٠٠٠ -	١,٧٠	٩٩,٠٠	٢,٨١	٩٨,٠٠	٦٠,١٧٧	٥٦٥,٤٨٥	١١٨١,٠٥٩	٧١,٠٧٢٥٨٧
١٤٠٠ -	٠,٥٨	٩٩,٥٨	١,١٢	٩٩,١٢	٢٠,٢٥٤	٢٢٨,٣١٨	١٥٨١,٩٥٧	٢٢,١٩٩١٥٢
٢٠٠ -	٠,٤٢	١٠٠	٠,٨٧	١٠٠	١٥,٠٤٤	١٧٥,٢٢٠	٢٧٥٤,٥٨٨	٤١,٤٤٠٠٢١
إجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٢٥٢٨,٩٢٧	٢٠١٥٢,٩٢٠	٢٥٨,٦٨٤	١٢٦٩,٢٥٦٤٠٠

المتوسط لعمل لعلاق الأسرة بالجنبة	إجمالي الاستهلاك العمل لأسر الفئة بالمليون جنيه	المتوسط الإجمالي الادخار المقترض بالمليون جنيه	متوسط الدخل القابل للتصرف لكل أسرة بالجنبة	إجمالي الدخل القابل للتصرف لأسر الفئة بالمليون جنيه	نسبة الدخل لأسر الفئة بالمليون جنيه	نسبة التراكمية دخل لأسر الفئة بالمليون جنيه	متوسط بالحضبة
٢٥٤٤٢	٢,٢٥٤٢٧٨	—	٢٥,٤٧٢	٢,٢٥٤٢٧٨	٠,١٦	١٨,٧٣٦	١٨,٧٣٦
٦٥,٨٣٢	٤٩٥١٩٤٩	—	٦٥,٨٣٢	٤,٩٥١٩٤٩	٠,٥٠	٤٤٧٦٦	٤٤٧٦٦
٩١٩٩٢	٩,٩٥٤٩٦١	—	٩١٩٩٢	٨,٩٥٤٩٦١	٠,٦٦	٢٩٢٧٤	٢٩٢٧٤
١٢٥٥٢	٢٥,٩٨١٢١٧	—	١٢٥,٥٢	٢٥,٩٨١٢١٧	٢,٤٦	١٢,٢٢٩	١٢,٢٢٩
١٨١٦٥٧	٧١,٩١٥٣٨	٢,٨١٢	١٨٧,٤٦٩	١٤٩٩٢٤	٨,٥٥	٤٦٧٢٧	٤٦٧٢٧
٢٢٩,٢٤٤	١١٠,٩٨٧٤	٤,٨٥٥	٢٤٤,٢٢٩	٢,٢٦٥٢٤٩	٧,٧٢	١٨,٦٦٠	١٨,٦٦٠
٢٩,٨٢٨	١٢٩,٢٠٢٦١٨	٧,٤٥٧	٢٩٨,٢٦٣	٢,٢١٢٧٤٧	٩,٠٥	٥٢٦١٤	٥٢٦١٤
٢٤٢٦٨١	١٢٩,٧٩٢٨٥٠	١٢,٤٢٩	٢٥٥,١١	١٢٤,٥٠٠١٤٦٢	٩,١٨	٥٦,٩٢٤	٥٦,٩٢٤
٢٩٤١٩٨	١٢٢,١٤٢٧٢٤	١٨٥٧٥	٤٢٧,٧٧٢	١٢٨,٩٤٥٢٢١	٨,٨٠	٦٢,٨٥١	٦٢,٨٥١
٤٧٧٢١	١٩٢,٧٠٧٢١٨	٢٢,٧٢٥	٥٠٢,٤٥٦	٢٠٧,١٧٢٦٥٢	١٤,١٤	٧٤,٥٥٦	٧٤,٥٥٦
٥٧١,٨١٨	١٢٩٢٨١٦٥	٥٢١٢	٦٢٤,٩٢٨	١٤١,٠٢٥٢٨٢	٩,٦٢	٨٢٠٠	٨٢٠٠
٧٢٩٦٨٩	١٥٧,٥٦١١٦	٩١٨٦	٨١٩,٨٧٥	١٧٧,٠٢٤٧٨٨	١٢,٠٩	١٠١,٢٥	١٠١,٢٥
٩٢١٩٢٩	٩٠٧١٩٦١	١٥٨,٤٨	١٠٨٩,٩٨٧	١٠٦,١٠٤٧٩١	٧,٢٤	١١٩,١٨٤	١١٩,١٨٤
١٢٤٧٩٠٥	٧٥٩٥١٧٦	٢٨٢,٢٦٧	١٥٢١,١٧٢	٩٦,١٤١٢٢٧	٦,٢٩	١٦٢,٩٤٢	١٦٢,٩٤٢
٦٧١٤٩٢	٢٤٢١٥٦٨	٤٩٩,٢٧٧	٢١٧٠٧٧	٤٤,١٨٢٨٥٢	٢,٠٢	١٩٢,٥١٩	١٩٢,٥١٩
٤٩٢	٤٢٧٨٥٤٥٦	١٨,٧٦٥١٩٢١٢٤٧,٢٥٤	٤١٥٧,٨٤٧	٦٢,٥٥٠٦٤٩	٤,٢٧	٢٥٦,٩٨٤	٢٥٦,٩٨٤
٢٧٨,٩٨٥	١٢٤١,٢	٢٤,٨٨٩	١٢٢,٤٦٩٤	٤١٢,٨٧٤	١٠	١٢٦٤,٦٦٩٤٠	٧٢,٦٧٤



جدول ١ - ٢ اشتقاق التوزيع الشخصي للدخل في الحضر عام ١٩٧٥ من  
بيانات بحث ميزانية الأسرة بالعينه ١٩٧٥ / ٧٤

فئات الاستهلاك	نسبة الأسر /	النسبة التراكمية للأسر /	النسبة التراكمية للأفراد	النسبة التراكمية للأفراد	عدد الأسر الحقيقي بالآلف	عدد الأفراد الحقيقي بالآلف	متوسط إنفاق الأسر حسب بحث العينه بالجنيه	إجمالي إنفاق الأسر حسب متوسط بحث العينه بالمليون جنيه
أقل من ٥٠	٠.٤	٠.٤	٠.٢	٠.٢	١١,٦٢٤	٢١,٢٦٦	٢٦,٢١٩	١,٣٠٥٠٢٢
٥٠	٧١	١.١١	٠.١٦	٠.٣٦	٢٠,٧٢٣	٢٤,٧٢١	٦٢,٨٦٠	١,٣٠٢٦٤٨
٧٥	٠.٩٥	٢.٠٦	٠.٣٤	٠.٧٠	٢٧,٦٣١	٥٣,٨٠٧	٨٨,٥٦٦	٢,٤٤٧١٦٧
١٠٠	٢.٥٤	٥.٥١	١.٦٦	٢.٣٦	١٠٠,٢٤٤	٢٦١,٤٠٤	١٢٧,٠٥٦	١٣,٧٤٩٢٠٧
١٥٠	٤.٩٧	١٠.٤٨	٣.٢٧	٥.٦٣	١٤٤,٢٣٦	٥١٥,٩٠١	١٧٧,٣١٧	٢٥,٥٩٢٢٢٦
٢٠٠	٧.١٦	١٧.٦٤	٥.٦٦	١١.٢٩	٢٠٧,٩٦٠	٨٩٦,١٩٢	٢٢٥,٠٥٨	٤٦,٨٠٣٠٦١
٢٥٠	٨.٥٩	٢٦.٢٣	٧.٣٩	١٨.٦٨	٢٤٩,٤٠٧	١١٦٦,٣٢٢	٢٧٥,٠٨٥	٦٨,٦٠٨١٢٤
٣٠٠	٨.٥٧	٣٤.٨٠	٨.٢٦	٢٦.٩٤	٢٤٩,٠٤٤	١٣٠٢,٢٩٨	٢٢٥,٥٢٨	٨١,٠٧٠٧٩٥
٣٥٠	٨.٤٠	٤٣.٢٠	٨.٥٦	٣٥.٥٠	٢٤٣,٩٥٤	١٣٥٠,٦٥٢	٢٧٥,٢٠١	٩١,٥٣١٧٨٤
٤٠٠	١٤.٨١	٥٨.٠١	١٥.٨٠	٥١.٣٠	٤٣٠,١٠٠	٢٤٩١,٥٢٥	٤٤٨,٢٨١	١٩٢,٨٤٨٦٦٨
٥٠٠	١١.١١	٦٩.١٢	١٢.٥٨	٦٣.٨٨	٢٢٢,٨٤٨	١٩٨٣,٦٢٢	٥٤٨,٦٣٠	١٧٧,١٢٤٠٩٨
٦٠٠	١٣.٤٢	٨٢.٥٥	١٥.٧٧	٧٩.٦٥	٢٦٠,١٠٨	٢٤٨٧,١٦٣	٦٨٨,٧٠٩	٢٦٨,٦٧٠٨٩١
٨٠٠	٦.٦١	٨٩.١٦	٧.٤٦	٨٧.١١	١٩١,٩٦٤	١١٧٦,١٣٩	٨٩١,٩٤٧	١٧١,٢٢١٧١٣
١٠٠٠	٦.٥٣	٩٥.٦٩	٧.٨١	٩٤.٩٢	١٨٩,٧٨٢	١٢٢٢,٤٩٣	١١٥٢,٩٩٦	٢١٩,٠٠٧٦٦٨
١٤٠٠	٢.٨٢	٩٨.٥٢	٢.٣٥	٩٨.٢٧	٨٢,١٦٦	٥٢٨,٢٦٢	١٦٤٧,٤٦٩	١٣٥,٢٦٥٩٢٧
٢٠٠	١.٤٨	١٠٠	١.٧٣	١٠٠	٤٢,٩٠١	٢٧٢,٤٠١	٢٨٤٦,٢٧١	١٢٢,١٠٧٨٧٢

المتوسط المعدل لائق الأسرة بالجنيه	اجمالى الاستهلاك المعدل لأسر الفئة بالمليون جنيه	متوسط الادخار المفتوح بالجنيه	اجمال الادخار المتوسط لأسر الفئة بالمليون جنيه	متوسط الدخل القابل للتصرف لكل أسرة بالجنيه	اجمالى الدخل القابل للتصرف لأسر الفئة بالمليون جنيه	نسبة دخل أسر العينة /	النسبة التراكمية للدخل الفردى	متوسط الدخل
١٢,٤٥٥	١,٢٦٥٩٤٧	-	-	٢١,٤٥٥	٠,٢٦٥٩٤٧	٠,٢	٠,٢	١١,٧٠٤
٧٥,٤١٢	١,٥٦٢٧٦٣	-	-	٧٥,٤١٢	١,٥٦٢٧٦٣	٠,٧	٠,٧	٦٣,٢١٦
١٠٦,٢٥١	٢,٩٣٥٨٢١	-	-	١٠٦,٢٥١	٢,٩٣٥٨٢١	١,٢	١,٢	٥٤,٥٦٢
١٥٢,٤٢٧	١٥,٢٩٥١٢٤	٢,٢٢١	٠,٢٢٢٨٩٨	١٥٤,٧٤٨	١٥,٥٢٨٠٢٣	٦,٩	٦,٩	٥٩,٤٠٢
٢١٢,٧٢٥	٢٠,٧٠٢٨٧٥	٤,٢٤١	٠,٦٢٦٥٦٣	٢١٧,٠٦٦	٢١,٢٣٠٤٣٨	٩,٢٩	٩,٢٩	٦٠,٧٣٠
٢٦٩,٩٩٩	٥٦,١٤٨٩٩٢	٦,٩٢٣	١,٤٣٩٧٠٧	٢٧٦,٩٢٢	٥٧,٥٨٨٦٩٩	٢,٥٦	٢,٥٦	٦٤,٥٤٧
٣٣٠,٠١٥	٨٢,٣٠٨٠٥١	١١,٩٦٩	٢,٩٨٥١٥٢	٣٤١,٩٨٤	٨٥,٢٩٣٢٠٣	٣,٧٩	٨,٦٥	٧٢,١٣٠
٣٩٠,٥٣١	٩٧,٢٥٩٤٠٢	١٨,٤٠٢	٤,٥٨٢٩٠٨	٤٠٨,٩٣٣	١٠١,٨٤٢٣١٠	٤,٥٣	١٣,١٨	٧٨,٢٠٢
٤٥٠,١٢٣	١٠٩,٨٠٩٣٠٦	٢٨,٧٣١	٧,٠٠٩٠٤٢	٤٧٨,٨٥٤	١١٦,٨١٨٢٤٨	٥,٢٠	١٨,٣٨	٨٦,٤٩٠
٥٣٧,٩١٦	٢٣١,٣٥٧٦٧١	٤٣,٦١٥	١٨,٧٥٨٨١١	٥٨١,٥٣١	٢٥٠,١١٦٤٨٢	١١,١٢	٢٩,٥٠	١٠٠,٢٨٧
٦٥٨,١٨٢	٢١٢,٤٩٣٠٦٥	٦٥,٠٩٥	٢١,٠١٥٧٩٠	٧٢٣,٢٧٨	٢٣٢,٥٠٨٨٠٥	١٠,٣٨	٣٩,٨٨	١١٧,٧١٨
٨٢٦,٢٢٤	٢٢٢,٢٢٠٤٩٣	١٠٧,٦٣٤	٤١,٩٨٨٨٨٤	٩٣٣,٥٩٨	٢٦٤,٢٠٩٢٧٧	١٦,٢٠	٥٦,٠٨	١٤٦,٤٧٦
١٠٧٠,٠٥٥	٢٠٥,٤١٣٠٣٨	١٨٨,٨٢٢	٢٦,٢٤٩١٢٨	١٢٥٨,٨٨٨	٢٤١,٦٦١١٧٦	١٠,٧٥	٦٦,٨٢	٢٠٥,٤٧٠
١٣٨٤,٤٣٠	٢٦٢,٧٤٠٠٨٤	٢٢٤,٧٤٧	٦١,٦٢٠٣٧٦	١٧٠٩,١٧٤	٢٢٤,٣٧٠٤٦٠	١٤,٤٢	٨٩,٢٥	٢٦٢,١٨٢
١٩٧٦,٤٤٣	١٦٢,٢٩٦٤١٥	٦٠٧,١٤٢	٤٩,٨٨٦٥١١	٢٥٨٣,٥٨٦	٢١٢,٢٨٢٩٢٦	٩,٤٤	٩٠,٦٩	٤٠١,٨٥٢
٢٤١٤,٦٣٨	١٤٦,٤٩٠٩٥٥	١٤٦٢,٤١٢	٦٢,٧٨١٨٢٨	٤٨٧٨,٠٤٠	٢٠٩,٢٧٢٧٨٨	٩,٢١	١٠٠	٧٦٥,٤٤٣

رقم الايداع ١٥٧٧ / ٨٣

## من مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

■ السلسلة الشهرية :

- ١ - مجيد الوهم - ( دراسه سيكولوجيه للتفصيه الاسرائيليه )  
د. قدرى حمى . . . . . (١٩٧١)
- ٢ - نمو الاقتصاد الاسرائيلى - غلمان محمد عثمان . . . . . (١٩٧٢)
- ٣ - نهاية التاريخ ( مقدمه لدراسه بيه الفكر الصهيونى ) - د. عبد الوهاب المسيرى . . . . . (١٩٧٢)
- ٤ - التحصيه العربيه ( بين المفهوم العربى والمفهوم الاسرائيلى ) - السيد يسين . . . . . (١٩٧٢)
- ٥ - استراتيجيه اسرائيل بعد حرب اكتوبر - اللواء مصطفى الجبل . . . . . (١٩٧٦)
- ٦ - الاتجاهات الجديده فى مجلس الشعب - اشرف : السيد يسين . . . . . (١٩٧٦)
- ٧ - الاسكانات الامريكيه وأزمه الشرق الاوسط - د. سعد الدين ابراهيم . . . . . (١٩٧٦)
- ٨ - الصهيونيه والعصريه - أحمد يوسف القرعى . . . . . (١٩٧٧)
- ٩ - مرار الحرب فى السياسه الاسرائيليه - د. السيد عليوه . . . . . (١٩٧٧)
- ١٠ - النضال العربى الأمريقى - بيه الاسفهانى . . . . . (١٩٧٧)
- ١١ - مؤتمر جيف واحتمالات السلام - د. محمد ربيع . . . . . (١٩٧٧)
- ١٢ - الاحزاب المصريه قبل ثورة ١٩٥٢ - د. يونس لبيب رزق . . . . . (١٩٧٧)
- ١٣ - البحر المتوسط فى الاستراتيجيه الدوليه - د. اسماعيل صبرى مقلد . . . . . (١٩٧٧)
- ١٤ - النوره الاداريه - د. بويه مصطفى الاموى . . . . . (١٩٧٧)
- ١٥ - النوره والنفس الاجتماعى ، اشرف : السيد يسين . . . . . (١٩٧٧)
- ١٦ - الحوار العربى الاوروبى - عبد المنعم سعيد . . . . . (١٩٧٧)
- ١٧ - صراع القوى الكبرى فى افريقيا - مجدى حباد . . . . . (١٩٧٧)
- ١٨ - الاستراتيجيه الاسرائيليه والمقاومه فى الارض المحتلة - أسامة الغزالي حرب . . . . . (١٩٧٧)
- ١٩ - العوائق الثروليه العربيه - طه عبد العليم طه . . . . . (١٩٧٧)
- ٢٠ - مشروعات الدوله الفلسطينيه - د. على الدين هلال . . . . . (١٩٧٨)
- ٢١ - استيعاب المهاجرين فى اسرائيل - محمد السيد سعيد ، أميرة سلام . . . . . (١٩٧٨)
- ٢٢ - ليكود والنسويه - اهل الشائلى . . . . . (١٩٧٨)
- ٢٣ - التجربة الجزائرية فى التنمية والتحديث - خيرى عزيز . . . . . (١٩٧٨)
- ٢٤ - سياسه التعليم فى مصر - د. نزيه نصيف الايوبى . . . . . (١٩٧٨)
- ٢٥ - قضايا التنمية فى الكويت - عبد العاطى محمد أحمد . . . . . (١٩٧٨)
- ٢٦ - ثورة ٢٣ يوليو وتصفيه الاستعمار فى افريقيا - أحمد يوسف القرعى . . . . . (١٩٧٨)
- ٢٧ - اليهود العرب فى اسرائيل - وحيد محمد عبد المجيد . . . . . (١٩٧٨)
- ٢٨ - قضية الحدود فى الخليج العربى - د. عبد الله الأشعل . . . . . (١٩٧٨)
- ٢٩ - العرب وتحديات الحوار مع افريقيا - على أبو سن . . . . . (١٩٧٨)
- ٣٠ - استراتيجيات التنمية فى العالم الثالث - د. نزيه نصيف الايوبى . . . . . (١٩٧٨)
- ٣١ - الملكية الزراعيه فى مصر بين ثورتين - د. على بركات . . . . . (١٩٧٨)
- ٣٢ - الدفاع المدنى - لواء خضر الدهراوى . . . . . (١٩٧٩)
- ٣٣ - النظام السياسى فى اليابان رؤيه عربيه - عبد الخير محمود عطا . . . . . (١٩٧٩)
- ٣٤ - الثقافه السياسيه المتغيره فى القرية المصريه - د. كمال المنوفى . . . . . (١٩٧٩)
- ٣٥ - الدبلوماسيه السعوديه فى الخليج والجزيرة العربيه - عبد العاطى محمد . . . . . (١٩٧٩)
- ٣٦ - تونس - مساله العربيه - جهاد عوده . . . . . (١٩٧٩)
- ٣٧ - تجارة السلاح والعالم الثالث - د. سامى منصور . . . . . (١٩٧٩)
- ٣٨ - السودان تحت الحكم الثنائى - التيجانى عامر . . . . . (١٩٧٩)
- ٣٩ - اسرائيل فى التصور الأمريكى - محمد السعيد ابراهيم . . . . . (١٩٧٩)
- ٤٠ - العلاقات الفلسطينيه العربيه - وحيد عبد المجيد . . . . . (١٩٧٩)
- ٤١ - مشكلات الاقتصاد الاسرائيلى - ابراهيم متولى نوار . . . . . (١٩٧٩)
- ٤٢ - السياسه والثقافه فى الصين - محمد نعمان جلال . . . . . (١٩٧٩)
- ٤٣ - الصراع بين شطرى اليمن - حسن أبو طالب . . . . . (١٩٨٠)
- ٤٤ - الدوله الفلسطينيه - اشرف : السيد يسين . . . . . (١٩٨٠)
- ٤٥ - عزيز المصرى والحركة الوطنيه المصريه - د. محمد برج . . . . . (١٩٨٠)
- ٤٦ - الحكم الذاتى - عبد العليم محمد عبد العليم . . . . . (١٩٨٠)
- ٤٧ - التجربة المغربيه فى التنمية والتحديث - خيرى عزيز . . . . . (١٩٨٠)
- ٤٨ - عدم الانحياز - د. سامى منصور . . . . . (١٩٨١)
- ٤٩ - انتخابات الرئاسة الامريكيه - وحيد عبد المجيد . . . . . (١٩٨١)
- ٥٠ - دراسات سياسيه واستراتيجيه - كمال محمد على والفت الحما . . . . . (١٩٨١)
- ٥١ - المناظرة بين بطرس غالى وموشى ديان . . . . . (١٩٨١)
- ٥٢ - اسرائيل وقضايا نزع السلاح . . . . . (١٩٨٢)
- ٥٣ - الصحافة العسكريه - د. محمد عبد الحميد . . . . . (١٩٨٢)
- ٥٤ - الصحافة العسكريه - د. محمد عبد الحميد . . . . . (١٩٨٢)
- ٥٥ - رؤيه على مبارك لتاريخ مصر الاجتماعى - د. على بركات . . . . . (١٩٨٢)



## هذا الكتاب :

تعالج هذه الدراسة وهي في أصلها جزء من دراسة ماجستير في الاقتصاد بعنوان « سياسات توزيع الدخل في مصر خلال ربع القرن الماضي والنتائج التي أتت إليها هذه السياسات ». ونظرا لكثرة هذه السياسات وتعدد التغيرات فإن الدراسة سوف تنحصر في أهم الجوانب التوزيعية للسياسة الاقتصادية المصرية وهي :

- ١ - التغيرات التي طرأت على توزيع الثروة والملكية . ويمثلها الإصلاح الزراعي فقط باعتبارها أكثر القرارات التي تتوفر عنها البيانات .
  - ٢ - سياسة العمالة والأجور وهي تحتل أهمية خاصة نظرا لتزايد احتياطي قوة العمل عن قدرة القطاعات الاقتصادية على استيعابه ولذلك تتدخل الدولة مباشرة أو غير مباشرة لامتناع الفائض .
  - ٣ - السياسة المالية للدولة وأدواتها في عملية التوزيع ويعالج ذلك النظام الضريبي ونظام الأسعار والانفاق الحكومي .
- وتنتهي الدراسة برسم خريطة توزيع الدخل في مصر وفق محصلة السياسات الاقتصادية التي طبقت .

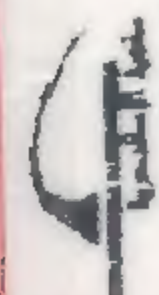
## المؤلف :

عادل الجيار .. حاصل على بكالوريوس إدارة الأعمال . تجارة  
١٩٦٥ . عمل حوالى تسعة أعوام في رئاسة الجمهورية ووزارة المالية  
وهيئة الاستعلامات . سافر عام ١٩٧٤ الى برلين الغربية لاكمال  
العليا . حصل عام ١٩٧٩ على دبلوم في الاقتصاد من جامعة براون  
وموضوع الكتاب جزء منها وهي عن النمو وتوزيع الدخل في مصر  
خلال اسابيع رسالة الدكتوراه في نفس الجامعة عن العلاقة بين  
والدولة في مصر .

Bibliotheca Alexandrina



0655705



المجلد ٣٠ قرنا